**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**République Algérienne Démocratique et Populaire**

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

**Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique**

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة ماستر مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير

تخصص إدارة أعمال

# الأدوار الاستراتيجية للمقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة

من إعداد الطالبة: سعاد سلطانة

| | |
|---|---|
| الدكتور: بن علي عبد الرزاق | رئيسا |
| الدكتور: عبد اللاوي مفيد | مشرفا |
| الدكتور: مصباحي محمد الامين | مناقشا |

السنة الجامعية: **2018/2017**

# شكر وتقدير


**لا يسعني و أنا أقدم هذا المجهود إلا أن أشكر الله وحده و الحمد لله رب العالمين**

**والصلاة و السلام على أشرف المرسلين محمد عليه أفضل صلاة و أزكى تسليم**

**أتقدم بجزيل الشكر و عظيم الامتنان و بأسمى عبارات التقدير و الاحترام إلى أستاذي الفاضل الدكتور مفيد عبد اللاوي جزاه الله خير الجزاء في إشرافه على إنجاز هذا البحث**

**كما أتوجه بخالص شكري و تقديري و احترامي إلى كل الأساتذة الذين لم يبخلوا علي بالنصائح القيمة: د.محمد الباي- د. وليد مرغني - د.صالح احميداتوا - د.مخزومي لطفي**

**و كما أشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة قبولهم إجازة هذا العمل لهذه المرحلة و تخصيص كل أستاذ و قتا لقراءة و تقييم هذا البحث**

**و إلى كل عمال هياكل الدعم بالولاية خاصة مدير الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**

**الحاج بالطيبي على التسهيلات المقدمة لي لأخذ المعلومات..**

**و إلى كل من مد لي يد المساعدة في إتمام و إنجاز هذا البحث و لو بكلمة صغيرة**

**أسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء**

# إهـــداء

بسم الله و كفى و الصلاة على الحبيب المصطفى

إن الكمال لله و الخطأ و النسيان من صفات الإنسان و مادام هذا حالي

فإن وفقت فبفضل الله و إن أخفقت فنقص مني

إلى الذي رباني على حب العلم و المعرفة، إلى الذي كانت آخر وصاياه أن أطلب العلم مهما تقدم بي العمر فانه سلاح الخوض في الحياة

والدي رحمه الله و أسكنه فسيح جنانه

إلى التي يعجز اللسان عن وصفها و الكلمات عن إعطائها حقها أمي ثم أمي ثم أمي

حفظها الله و راعاها و أدامها تاجا فوق رؤوسنا

إلى مصدر قوتي و افتخاري ابني الغالي خالد عبد الرحمن

دام سندي وذخرا لهذا الوطن

إلى كل إخوتي و أبنائهم

حياة - علي - هناء - فاطمة - عبد الرزاق

إلى كل زملائي و زميلاتي في العمل

**إلى الظروف السيئة في حياتي التي أرجعتني لمقاعد الجامعة و البحث العلمي**

# الملخـــــــص

**الادوار الاستراتيجية للمقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة**

تهدف هذه الدراسة لا لقاء الضوء على الربط ما بين المقاولاتية و المشاريع الصغيرة و التعرف على المشاريع الصغيرة كونها تشكل ميدانا متطورا لتحسين المهارات و الكفاءات الانتاجية و التسويقية و انطلاقا من ذلك و لما للريادة من دور هام في و بارز في تطوير أفكار هذه المشاريع و قدراتها بحيث تصبح مشاريع أعمال ناجحة و تأخذ أبعاد و قدرات بحيث يكون لها الاستمرارية و الديمومة و التطور و لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم الرجوع الى البيانات الرسمية الخاصة بها و كذلك مجموعة من الدراسات الميدانية و النظرية و ما كتب عليه ما بين المشاريع الصغيرة و المقاولاتية .اشتملت عينة الدراسة على 50 فردا من أصحاب المؤسسات الناشئة يشمل محاور تعبر عن سياسات المقاولاتية من جوانب الدعم الثقافية و الاجتماعية، الاقتصادية، التشريعات الدعم وهيئات الدعم ;

**الكلمات المفتاحية : المقاولاتية - المشاريع الصغيرة - هيئات الدعم و المرافقة**

## Strategic roles of entrepreneurship to develop small business

**Abstract**:

This study aimed at examining relationship between entrepreneur ship and small business and to explain a ideas around this study which was gathered from statistics and scientific references related to this subject which also holds many variables; these variables are small business and entrepreneurship.

The sample of the study included 50 members from the owners that by distributing a questionnaire that includes a set of axes that reflect social and ،the entrepreneurial policies are aspects cultural legislative support

**Key words: entrepreneur ship-small business-the entrepreneurial support policy.**

# قائمة المحتويات


مقدمـــة عامـــــة.....أ

مشكلـــــة البحـــث:.....أ

فرضيات البحـــث:.....ب

أهـــداف البحـــــث:.....ب

أهميـــة البحـــث:.....ج

حـــدود الدراســـة:..... د

منهجيـــة الدراســـة:..... د

تقسيمات الدراسة:.....ه

صعوبات الدراسة:.....ه

الدراسات السابقة .....1

1-الدراسات السابقة باللغة العربية : .....1

2- الدراسات السابقة باللغة الاجنبية: .....2

الفصـــــل الأول: الإطار النظري للمقاولاتية و المشاريع الصغيرة .....4

المبحث الأول: الإطار النظري و التطبيقي للمقاولاتية.....4

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة و مناخ الاستثمار في الجزائر .....25

المبحث الثالث: الريادة ونجاح المشاريع الصغيرة.....47

**الفصل الثاني: الدراسة الميدانيـــة لعينة من حاملي المشاريع المصغرة:**.....62

المبحث الأول: إطار و منهجية الدراسة الميدانية: .....62

المبحث الثاني: خصائص و مميزات عينة الدراسة:.....68

المبحث الثالث: عرض و تحليل النتائج.....84

الخاتمـــــة.....101

قائمة المراجع.....104

# فهرس الجداول


| | |
|---|---|
| الجدول رقم(01): معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر | 27 |
| الجدول رقم (02): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 1991-2001 | 30 |
| الجدول رقم (03): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2002-2016 | 30 |
| الجدول رقم (04): تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة والعمومية 2002-2016 | 31 |
| الجدول رقم (05): وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2002-2010 | 33 |
| الجدول رقم (06): مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2008-2017 | 35 |
| الجدول رقم (07): المشاريع الممولة حسب القطاعات منذ نشأة الوكالة والى غاية 2016 | 40 |
| الجدول رقم (08): مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعومة من قبل ANDI إلى غاية جوان 2013 | 42 |
| الجدول رقم (09): توزيع القروض حسب قطاع النشاط | 45 |
| جدول رقم (10): الدراسات المستعملة في إعداد الاستبيان | 64 |
| جدول رقم(11): قيم معامل الثبات للإتساق الداخلي ( الفا كرونباخ )لأداة الدراسة | 67 |
| الجدول رقم(12): يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس | 71 |
| الجدول رقم(13): يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير السن | 72 |
| الجدول رقم (14): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي | 73 |
| جدول رقم(15): توزيع أفراد العينة حسب الشكل القانوني للمؤسسة | 75 |
| الجدول رقم(16): توزيع مؤسسات العينة حسب قطاع النشاط | 76 |
| الجدول رقم(17): توزيع مؤسسات العينة حسب عمر المؤسسة | 77 |
| جدول رقم(18): يمثل توزيع مؤسسات العينة حسب عدد العمال | 79 |
| جدول رقم(19): توزيع مؤسسات العينة حسب هيئة الدعم المتبعة | 79 |

| | |
|---|---|
| جدول رقم(20): يوضح متوسط إجابات عامل الدوافع النفسية و الاجتماعية | 84 |
| جدول رقم(21): متوسط إجابات دافع السياسات الحكومية للإنشاء | 85 |
| جدول رقم(22): متوسط إجابات دافع العوامل الإقتصادية لإنشاء المؤسسة | 86 |
| جدول رقم: (23) متوسط إجابات دافع المحيط الإداري و التنظيمي في ا لإنشاء | 87 |
| جدول رقم: (24)متوسط إجابات مؤشرات نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | 88 |
| جدول رقم(25): معامل الارتباط بن مختلف متغيرات الدراسة | 90 |
| الجدول رقم (26):نتائج تحليل الانحدار البسيط للنموذج الأول | 92 |
| الجدول رقم (27): نتائج تحليل الانحدار البسيط للنموذج الثاني | 93 |
| الجدول رقم (28): نتائج تحليل الانحدار البسيط للنموذج الثاني | 94 |
| الجدول رقم: (29) نتائج تحليل الانحدار البسيط للنموذج الثالث | 97 |
| الجدول رقم (30) نتائج تحليل الانحدار البسيط للنموذج الرابع | 98 |
| الجدول رقم: (31) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر مختلف العوامل في نجاح المشروع المقاولاتي | 99 |

# فهرس الأشكال البيانية


| | |
|---|---|
| الشكل رقم(01): خصائص المرافقة الجيدة | 23 |
| الشكل رقم(02): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 1991-2001 | 30 |
| الشكل رقم (03): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2002-2016 | 31 |
| الشكل رقم (04): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية 2002-2016 | 32 |
| الشكل رقم (05): وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2002-2010 | 34 |
| الشكل رقم (06): مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر للفترة 2008-2017 | 36 |
| الشكل رقم (07): مرتبة الجزائر عالميا وعربيا من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2008-2017 | 36 |
| الشكل رقم (08): المشاريع الممولة حسب القطاعات الاقتصادية | 40 |
| الشكل رقم (09): عدد وقيمة المشاريع الاستثمارية المدعومة من قبل ANDI إلى غاية جوان 2013. | 43 |
| الشكل رقم (10): توزيع القروض حسب قطاع النشاط قطاع النشاط إلى غاية 31-08-2017 | 45 |
| شكل رقم (11): نموذج الدراسة | 70 |
| شكل رقم: (12) قطاعات توزيع العينة حسب متغير الجنس | 71 |
| الشكل رقم(13): توزيع أفراد العينة حسب السن | 72 |
| الشكل رقم(14):توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي | 74 |
| شكل رقم(15): توزيع مؤسسات العينة حسب الشكل القانوني | 75 |
| شكل رقم(16): توزيع مؤسسات العينة حسب قطاع النشاط | 77 |
| شكل رقم(17): توزيع مؤسسات العينة حسب عمر المؤسسة | 78 |
| شكل رقم: (18) توزيع مؤسسات العينة حسب هيئة الدعم المتبعة | 80 |

# قائمـــة الملاحـــــق


| الملحق | الصفحة |
| --- | --- |
| 01- الاستبيان | 111 |
| 02- قائمة التحكيم | 113 |
| 03- قانون توجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة (الجريدة الرسمية رقم 02 ص6) | 114 |

# قائمـــــة الاختصارات

| الاختصار | الاسم الكامل |
|---|---|
| PRS | مؤشر المركب للمخاطر الدولية |
| ICRG | الدليل الدولي للمخاطر |
| ANDI | Agence National de développement l'investissement |
| ANSEJ | Agence de Soutien à l'emploi des jeunes |
| CNAC | Caisse National de Chômage |
| ANGEM | Agence Nationale de gestion du Micro-crédit |
| ANDPME | Agence National de PME |
| SPSS | Static packages for the social sciences |
| GREEGEME | Global Entrepreneurship monitor |

## مقدمـــة عامـــــة

لقد تغير مفهوم التنمية في المجتمعات خلال السنوات الأخيرة من المفهوم القائم على المؤسسات العملاقة و التخطيط المركزي الى مفهوم اخر يعتمد على الابداع و الإبتكار الذي يقوم به افراد المجتمع بصفة فردية، أو جماعية و هو ما يعرف بالمقاولاتية .

للمقاولاتية أهمية كبرى حيث لا يقتصر دورها في توسيع النسيج الإقتصادي و خلق الثروة و الرفع من مستويات الإنتاج و زيادة العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات الفاشلة وإعادة التوازن للأسواق بالإضافة إلى دورها الكبير في تشجيع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة، كما تمثل أيضا وسيلة لإعادة الاندمـــاج الاجتماعي للعمال الذين فقدوا مناصب عملهم نتيجة ظروف و أزمات اقتصادية خارجة على نطاقهم مع الأخذ بعين الاعتبار الخبرات التي يملكونها، و أصبحت المقاولاتية نموذجا يراهن عليه من أجل ترقية المشاريع الصغيرة

## مشكلـــــة البحـــث:

آلية ترقية المشاريع الصغيرة تعد من الناحية النظرية و العملية نواة أساسية للنمو و التقدم الاقتصادي و الاجتماعي عموما، و على الرغم من أن إدراك أهميتها و الاهتمام بها بدأ من قبل الحكومات جميعا لاسيما في الدول النامية، و الذي بات ينعكس على خطط و سياسات التنمية العامة بهدف دعمها و الوصول بها إلى بر الأمان، إلا أن الاهتمام الأكاديمي بالبحث في هذا الموضوع مازال ضعيفا و مازالت الدراسات التي تناولت هذا القطاع المهم قليلة نسبيا..

إن المشروعات الصغيرة تلعب دورا بارزا في الاقتصاد الوطني و ذلك لما لها من أهمية في توفير فرص الشغل و كذلك توفير الخدمات و المنتجات إلا أن تلك المشاريع إن لم تجد البيئة الاجتماعية و الاقتصادية المناسبة لها و عدم توجيه الطاقات و الأفكار الإبداعية لمالكي هذه المشاريع حتى تكون ريادية بأفكارها و تكوينها و استمراريتها و توظيف

الإمكانات الموجودة فيها المادية و البشرية خدمة للاقتصاد الوطني ومدى ارتباط ذلك بتنمية قدرات المالكين لهذه المشاريع لتصبح نواة لمشاريع كبيرة متطورة.

وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة كمحاولة بحثية لاستقصاء دور و تأثير المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة و عليه طرح الإشكال يكون بالنحو التالي:

**ماهي الادوار الاستراتيجية للمقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة ؟**

و للإجابة على هذه الإشكالية يجب البحث و الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي المقاولاتية و ماهي خصائصها ؟ و انواعها ؟
- ما هي المشاريع الصغيرة، خصائصها و أنواعها ؟
- هل باستطاعة المقاولاتية خلق و ترقية المشاريع الصغيرة ؟
- ماهي العوامل التي تساعد على إنجاح المشاريع لتكون ريادية ؟

## فرضيات البحـــث:

و كمحاولة لحل هذه الإشكالية نقترح الفرضيات التالية و التي سنقوم باختبار صحتها و التي يمكن أن تكون حلولا محتملة أو متوقعة وهي:

- تؤثر المقاولاتية إيجابا على خلق المشاريع الصغيرة و هي بمثابة أداة أو وسيلة خلق المشاريع الصغيرة في قطاعات متعددة و قادرة على المنافسة .

- تساهم المقاولاتية في مساهمة فعالة في تنمية و ترقية المشاريع الصغيرة و تصبح ناجحة و قادرة على تجاوز الصعوبات و ضمان ديمومتها و استمرارها.

- للمقاولاتية دور كبير في التوازن الإقتصادي و الإجتماعي .

- المقاولاتية تساعد المشاريع الصغيرة و تجعلها ريادية .

## أهـــداف البحـــــث:

تكمن أهم أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- التعرف على ماهية المقاولاتية و المقاول و الأدوار الاقتصادية و الاجتماعية لها باستعراض أهم الإسهامات المعرفية، و محاولة ضبط مفهومها و خصائصها و معايير تمييزها و أهمية المشاريع الصغيرة على مستوى الأفراد و المجتمع و الاقتصاد.
- التعرف على مفهوم الريادة و الرائد الإداري.
- إظهار دور المقاولاتية في خلق و تطوير المشاريع الصغيرة.
- تقييم البيئة اقتصادية و التشريعية و تحديد الإيجابيات و النقائص بغرض الوصول إلى مناخ أعمال مشجع على النشاط المقاولاتي.
- تشخيص أداء هيئات الدعم و المرافقة المقاولاتية في الجزائر لضمان فعاليتها و بالتالي نجاح و استمرارية المؤسسة الناشئة و تحقيق أهدافها.
- محاولة بناء نموذج لتفعيل مساهمة مختلف العوامل في تحقيق البروز المقاولاتي في الجزائر.

## أهميـــة البحـــث:

تبرز أهمية هذا البحث من عدة جوانب فمن ناحية أنه يسلط الضوء على قطاع مهم و حيوي و ذو تأثير فاعل على الأفراد و المجتمعات و الدول، ألا وهو قطاع المشاريع الصغيرة الذي تكمن أهميته في القدرة على الإسهام الفعال في عملية التنمية و تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الإجتماعية، و من ناحية اخرى فان هذا البحث يوضح أهمية المقاولاتية و دورها الفعال في تنمية قطاع المشاريع الصغيرة.

كما تكمن أهمية هذا البحث في محاولة تقديم بعض الحلول لمرافقة مجهودات الدولة في إطار المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و التي قد تمكن من تغيير المفاهيم و القيم الإجتماعية و الإقتصادية التي من شأنها النهوض بتنمية إقتصادية و اجتماعية فعلية في المجتمع.

## حـــدود الدراســـة:

بالنسبة للحدود المكانية للدراسة الميدانية فقد تم إجرائها على استبيان معد مسبقا بالاعتماد على الإطار النظري حيث استهدف البحث المؤسسات الصغيرة المنشأة في إطار هيئات الدعم و المرافقة المقاولاتية في الجزائر و بسبب ضيق الوقت و الإمكانيات فقد ارتكزت الدراسة على عينة مكونة من 50 مؤسسة فتية من مختلف جهات الوطن و تنشط في قطاعات مختلفة من المقاولين الرجال و النساء و قد كانت العينة المدروسة تشمل مؤسسات من مختلف جهات الوطن

أما الحدود الزمانية قصيرة جدا قرابة أربعة أشهر من جانفي 2018 الى أفريل من نفس السنة

## منهجيـــة الدراســـة:

قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة و كذا التساؤلات الفرعية، تم فحص مختلف الأسس النظرية من خلال الكتب، المجلات العلمية المتخصصة، ومواقع الانترنت الخاصة بهياكل الدعم ووزارة الصناعة و الاستثمار للحصول عل إحصائيات...الخ، و هذا بغية استخلاص مختلف المكونات العلمية للإشكالية، ثم جمع البيانات الإحصائية عن طريق الاستبيان، ثم استخدام الأساليب الإحصائية من خلال المنهجين الوصفي و التحليلي لإثبات مختلف العلاقات بين متغيرات دراستنا.

تم في هذه الدراسة استخدام جملة من المراجع الممكنة لحل إشكالية الدراسة، إذ تم الاعتماد على مصادر المراجع بالغتين العربية و الأجنبية و بجميع أنواعها شملت الكتب و مقالات، مجلات، تقارير.

كما اطلعنا على الدراسات السابقة التي درست موضوع المقاولاتية بجميع أبعاده.

### أسباب اختيار الموضوع:

للمقاولاتية أهمية بالغة بالنسبة لجميع الدول و علاقته بالمشاريع الصغيرة و ما تحققه من توازن اقتصادي و اجتماعي لكن اختيار الموضوع غلب الطابع الشخصي على اختيار

الموضوع، حيث إن هذا الموضوع سبق و أن بحثت فيه في مرحلة الليسانس بمذكرة عنوانها كيفية إنشاء مؤسسة مصغرة و تطويرها مع دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي كانت في بداياتها في ذلك الوقت سنة 2000.

كما سبق و أن كنت مديرة مركز تسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية تيبازة هذا المركز الذي كانت مهمته مرافقة الشباب من قبل مرحلة إنشاء المؤسسة و إثناءها إلى مرحلة التوزيع و التسويق يعني تزويدهم بأفكار يمكن أن تكون مشاريع ناجحة و تذليل الصعوبات التي تعترضهم أثناء قيامهم بالإجراءات الإدارية لإنشاء مؤسساتهم.

كما أن وظيفتي بإدارة الضرائب سمحت لي بالتقرب أكثر من المقاولين الحاصلين على المشاريع من كل هياكل الدعم و معايشة المشاكل التي يتخبطون فيها بشكل دائم بعد حصولهم على القروض.

## تقسيمات الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع و الإحاطة بمختلف جوانبه، ارتأينا تقسيمه الى فصلين نظري و تطبيقي.

الفصل **الاول** الإطار النظري و التطبيقي للمقاولاتية يتضمن مدخلا لماهية المقاولاتية و المرافقة المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و مناخ الاستثمار في الجزائر كذلك الريادة و نجاح المشاريع الصغيرة و فيه الريادة و المشاريع الصغيرة و كيفية جعل المشروع مؤسسة ناجحة.

أما الفصل الثاني: يتضمن الدراسة الميدانية التي كانت عبارة على دراسة شملت 50 مؤسسة من مختلف ولايات الوطن اغلبها منشاة عن طريق هياكل الدعم و الهدف من هذا الفصل التطبيقي اختبار مدى تطابق المفاهيم و القواعد النظرية مع و اقع المؤسسات الصغيرة و مناخ الاستثمار التي تعيش فيه ويتضمن هذا الفصل هذا الفصل تحليل فرضيات الدراسة الميدانية و مناقشة النتائج.

## صعوبات الدراسة:

اعترضت الدراسة عدة صعوبات أهمها:

ضيق الوقت صعب علينا الاستعانة بأكبر عدد ممكن من أمهات الكتب و ترجمتها لان أغلبها باللغات الاجنبية مع إعدادي للبحث بصفة فردية .مما طبع على أغلبية المراجع المستعملة كانت مذكرات و مداخلات .

- ✓ ضيق وقت توزيع و استلام الاستبيانات لانهم وزعوا في صالون التشغيل الممتدة فترته من 2018/03/21 الى 2018/03/27.مما انعكس على عدد الاستبيانات المسترجعة التي لا تعطي نتائج كافية لموضوع البحث.
- ✓ عدم تقبل المقاولين الشبات التجاوب معنا في الاجابة على الإستبيان.

## الدراسات السابقة

### 1-الدراسات السابقة باللغة العربية :

* دراسة الباحث لفقير حمزة: بعنوان تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة مع دراسة حالة GREE GEME المعتمد في غرفة الصناعة التقليدية و الحرف سطيف 2009/2008.

استهدفت هذه الدراسة توضيح دور برامج التكوين في رفع روح المقاولاتية لدى المتكونين و متابعة تأثيرها على مدى نجاحهم منذ نشوء فكرة مشروعهم إلى تسييرها و تطويرها وفق برنامج GREE GEME المعتمد من طرف الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية و الحرف، وقد كان الهدف من الدراسة تقييم البرامج التكوينية بغض النظر على طبيعة المتكونين و مؤهلاتهم العلمية و توصل الباحث الى أن هذا البرنامج حقق نتائج إيجابية

مما أدى إلى نسبة كبيرة من المشاركين فيه استطاعوا أن ينشئوا مؤسساتهم و ينجحون في تسييرها.

* **دراسة الباحثة سندرا سايبي:** بعنوان المقاولة و استراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مع دراسة مقارنة بين ولايات قسنطينة و ميلة و جيجل و هي عبارة عن أطروحة دكتورا في علوم التسيير نوقشت بجامعة قسنطينة، حاولت هذه الدراسة البحث في العوامل المؤثرة على المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و تنميتها لا يتوقف على الفرد فحسب بل يمتد إلى الوضعية الاجتماعية و النظام التعليمي و البيئة العامة و المحيط المؤسساتي بشكل خاص.

* **دراسة الباحث عيدات عبد الكريم:** حاضنات الاعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عصر العولمة، دراسة ماجستير من جامعة سعد دحلب البليدة من خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على المشاكل و التحديات التي فرضتها العولمة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تبين دور حاضنات الأعمال في تذليل هذه التحديات وتوصل إلى أنه يمكن لحاضنات الأعمال أن تقوم بدور حيوي في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وزيادة قدراتها التنافسية في ظل التحديات التي تفرضها العولمة، من خلال

مساهمتها في توسيع و تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال استثمار الأفكار الريادية الناجحة و تحويلها الى مشاريع اقتصادية واعدة.

*** أطروحة دكتورا قوجيل محمد من جامعة ورقلة:** توصلت هذه الدراسات إلى أن هناك نقص في فعالية هيئات دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ويهدا يعود أساسا إلى عدم وضوح أهداف هذه الهيئات، ففي الوقت الذي ترتكز عملية المرافقة المقاولاتية على ضرورة إنجاح المشاريع المنبعثة في إطار هذه الهيئات، فالدولة تهدف بالدرجة الأولى إلى محاربة البطالة وذبك بالسماح لأكبر عدد من الشباب من إنشاء مؤسسات صغيرة، وهذا ما اثر على فعالية هيئات المرافقة فهي لا تركز كثيرا على تفعيل عمليات المرافقة من أجل إنجاح هذه المشاريع الصغير.

وفي نظرة إلى أهم مميزات هيئات دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يظهر مدى مساهمتها في زيادة إنشاء وتطوير العديد المؤسسات الصغيرة، إلا أن أثرها على التنمية الاقتصادية يبقى غير ظاهر.

## 2- الدراسات السابقة باللغة الاجنبية:

*** الورقة البحثية: لـ Pierre –André Julien et Louise Cadieux**: في المعهد الإحصائي الكندي في ديسمبر 2010 و لخصت هذه الدراسة بضرورة تفاعل كل العوامل التي توثر في العمل المقاولاتي للمؤسسة و مع العمل بقاعدة بيانات محينه بشكل دوري و متأقلمة مع البيئة لتحقيق الإضافة الاقتصادية و الاجتماعية

*** Etude de firlas Mohamed: impact des politiques d'aides à l'entreprenariat sur l'émergences d'esprits d'entreprise chez les jeunes:**

وهي عبارة عن مذكرة ماجستير نوقشت سنة 2012 بجامعة مولود فرعون تيزي وزو حيث هدفت هذه الدراسة الى البحث في إشكالية قياس أثر برامج الدعم التي تقدمها السلطات العمومية في بروز الروح المقاولاتية لدى الشباب، أي البحث و التحقق ما إذ ا كانت هياكل

الدعم و المرافقة تؤثر على الروح المقاولاتية لدى الشباب، ووصل في الاخير إلى أن الروح المقاولاتية ليس شيئا يولد مع الإنسان، ولكن يمكن دعم و نقل و تكوين و ونشر الروح المقاولاتية لكي تصبح كهدف للسياسة الاقتصادية و تفعيل أداء هيئات الدعم و المرافقة.

و قد تم الاستعانة بالعديد من المداخلات و اطروحات و رسائل ماجستير تعالج موضوعي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المقاولاتية وهي مدرجة في قائمة المراجع.

# الفصـــــل الأول: الإطار النظري للمقاولاتية و المشاريع الصغيرة

## المبحث الأول: الإطار النظري و التطبيقي للمقاولاتية.

### المطلب الأول: الإطار النظري للمقاولاتية

#### 1- نشأة وتطور مفهوم المقاولة:

مر مفهوم المقاولة بثلاثة مراحل أساسية تمثلت في[1]:

**أ- مرحلة الميلاد الشاق:** في البداية وفي الأسواق الرأسمالية على وجه الخصوص ولج المقاول في العمليات التجارية، وفي القرن 17 أصبح المقاول في مجال الصناعة يتحمل إنتاج المنتجات واستخدام رؤوس الأموال في شراء الآلات وتنظيم الإنتاج، وحسب أدم سميث فإن المقاول يجب أن يمتلك قبل كل شيء قوة أو خاصية للتوفير والاحتفاظ برأس المال. ثم جاء الاقتصادي الفرنسيJean baptiste Say ليضيف دورا أساسيا في تنظيم الإنتاج والتنسيق بين العوامل الأمر الذي يبرر ربحيته. بعدها أصبح المقاول يقوم بدور غير متوقع بالنسبة للاقتصاديين الليبراليين، فبالنسبة إليهم المقاول يخضع لقانون السوق في بحثه عن تعظيم الربح باستخدام أفضل وأقل تكلفة لعوامل الإنتاج. واستمر الاقتصاديون الأمريكيون في رد الاعتبار للمقاول في بداية القرن العشرين فظهر ما يسمى بالتيار التنظيمي، حيث أشارVeblen إلى الدور الجوهري للحس التنظيمي في تطوير رأس المال وهذا الفكر ترجم في استمرار الإبداع في كل المخرجات (منتجات، التقنيات، الأسواق، التنظيم).[2]

**ب- المسير كبديل للمقاول:** بعد الحرب العالمية الثانية، ونظرا للتطور الكبير الذي شهده علم التسيير احتل المسير الأجير مكان المقاول، ففي الولايات المتحدة الأمريكية ونتيجة التوجه إلى اقتصاديات الحجم كان يفترض أن تكون الشركات الكبرى أكبر أداء وأكثر

[1] فرحات عباس ، " اطار مفاهيمي للمقاولاتية، 2017، ص 3.
[2] Michel Marchensnay-230، "Management stratégique" ، les éditions de l Adreg ، 2004 ، pp 229 ،

إبداعا وأكثر مردودا، والمؤسسة الصغيرة التي تنجح في البقاء ستصبح أكبر وستتحول إلى مؤسسة مسيرة.

**ج- المقاول الحديث:** حيث تم رد الاعتبار للمقاولاتية وتجسد الحس المقاولاتي في خلق مؤسسات، كما حدث في سنوات السبعينيات وانتشرت بشكل مذهل في الثمانينات نتيجة فشل المؤسسات الكبرى في الاستجابة لأزمة سنوات السبعينيات، وبروز نشاطات جديدة مرتبطة بالنمو الصناعي حيث لعبت المؤسسات الصغيرة والمقاولين الجدد دورا كبيرا. بالإضافة إلى الشروط الجديدة للتقسيم العالمي للعمل لتطوير الصناعات الجديدة واستحداث الصناعات القديمة، فقامت الدول بتطوير سياسة تساعد على خلق مؤسسات.

## 2- تعريف المقاولاتية:

استعملت كلمة المقاول لأول مرة سنة 1616 من طرف Montchrétien وكانت تعني الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان إنجاز عمل ما أو مجموعة أعمال مختلفة.[1]

وتعرفه اللجنة الأوربية بأنه: "المقاول يمكن اعتباره ذلك الفرد الذي يأخذ ويتحمل الأخطار، يجمع الموارد بشكل فعال، يبتكر في إنتاج خدمات ومنتجات بطرق إنتاج جديدة، يحدد الأهداف التي يريد بلوغها، وذلك بتخصيصه الناجع للموارد". [2]

ويعد مفهوم المقاولاتية من أكثر المفاهيم التي لم يتم الاتفاق على تعريف موحد لها بين الباحثين والكتاب، حيث عرفت من وجهات نظر متعددة تسييرية واقتصادية وسلوكية وغيرها. وإجمالا يمكن تحديد أوجه تعريف المقاولاتية من خلال المقاربات التالية:

**- إنشاء مؤسسات جديدة:** وفقا لهذا الاتجاه والذي يتزعمه Gartner فإن المقاولاتية هي عملية إنشاء منظمات جديدة، وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة يتوجب علينا دراسة العملية

[1] Sophie Boutillier ، Dimitri Uzunidis ، **"La légende de l'entrepreneur"** ، Edition la découverte & Syros ، Paris ، 1999 ، p 23.
[2] A.Fayolle ، **"Entrepreneuriat"** ، Dunod ، Paris ، 2004 ، p 29.

التي تؤدي إلى ولادة وظهور هذه المنظمات، بمعنى آخر مجموع النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء مؤسسة جديدة.[1]

فحسب هذا الاتجاه تشمل المقاولاتية مجموع الأعمال التي يقوم من خلالها المقاول بتجنيد وتنسيق الموارد المختلفة من معلومات، موارد مالية وبشرية وغيرها، وذلك من أجل تجسيد الفرصة في شكل مشروع مهيكل، وهو قادر أيضا على التحكم في التغيير ومسايرته من خلال أنشطة مقاولاتية جديدة.[2]

**- التعرف على الفرص واستغلالها:** وفقا لهذا الاتجاه فقد عرف Brush et all المقاولاتية بأنها توجه يدرس العملية التي يقوم من خلالها المقاولون بتحديد واستكشاف واستغلال فرصة، وهو نفس توجه Shane & Venkataraman إذ يريان أن المقاولاتية هي عملية بواسطتها تكتشف الفرص وتقيم وتستغل لخلق منتجات وخدمات مستقبلية. كما أنها عملية خلق واغتنام فرصة والسعي وراءها بغض النظر عن الموارد المتحكم فيها حاليا.[3]

**- مفهوم خلق القيمة:** وفقا لهذه المقاربة تعرف المقاولاتية بأنها حالة تربط بصفة متلازمة شخص يمتاز بدافع شخصي قوي (استهلاك الوقت، المال، طاقة...الخ) ومشروع أو منظمة جديدة أو منظمة (قائمة) في شكل مقاولة، القيمة التي يتم خلقها تعود لأسباب تقنية، مالية، وشخصية تحصل عليها المنظمة المحركة والتي تمنح الرضا للمقاول والمتعاملين أو المهتمين.

بالنسبة للمقاول فهو يحصل على فوائد مالية ومادية لكن أيضا يحصل على استقلالية السلطة أو إثبات الذات بين الآخرين، أما بالنسبة للزبائن يحصلون على الرضا من خلال استهلاك السلعة أو الخدمة بالنسبة للممولين يحصلون على فوائد مالية فعلية ومستقبلية.[4]

**- مفهوم الابتكار:** هناك العديد من الكتاب الذين اهتموا بمفهوم الابتكار وربطوه بالمقاولاتية، وعرفوه بأنه قدرة المقاولين على اقتراح أفكار جديدة من أجل منح أو إنتاج سلع أو خدمات جديدة

---

[1] لجودي محمد علي، **"نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي-دراسة على عينة من طلبة جامعة الحلفة"**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص 22.

[2] دباح نادية، **"دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص 21.

[3] براهيمي نوال، **"دور التكوين في تنمية الحس المقاولاتي"**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي "المقاولاتية التكوين وفرص العمل"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 6-8 أفريل 2010، ص 06.

[4] محمد قوجيل، **"دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر- دراسة ميدانية"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، 2016/2015، ص 18.

من أجل إعادة تنظيم المؤسسة، الابتكار هو إنشاء مؤسسة مختلفة عن تلك التي نعرفها من قبل، إنه اكتشاف أو تحويل منتج، إنه اقتراح طريقة جديدة للعمل، التوزيع أو البيع.[1]

## 3- خصائص المقاولاتية:

تتميز المقاولاتية بالعديد من الخصائص، نذكر منها ما يلي:[2]

تتسم المقاولاتية بأنها عملية إنشاء أو خلق مؤسسة أو مشروع غير نمطي فهي تتميز بالإبداع وهو عامل جوهري ورهان نجاح المقاولاتية لما له من تأثير إيجابي وقدرة على فرض وخلق مكانة لمنتوجات جديدة أو منتوجات محسنة في السوق.

يوجد قائد هو المقاول الذي يعتبر القوة المحركة.

ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تقدم منتوجات أو خدمات جديدة مرهونة إلى حد كبير بمدى نسبة قبولها في السوق.

تحتاج المقاولاتية من المقاول رسم وتطوير نظرة واستراتيجية لكي يحققها ويطبقها على أرض الواقع ويضمن نجاح مشروعه.

تتميز المقاولاتية بالفردية وروح المبادرة.

الإبداع يعتبر عامل نجاح مهم لنجاح المقاولاتية وقد يكون الإبداع تكنولوجي، طريقة جديدة في تقديم المنتج أو الخدمة او التسويق أو التوزيع.

المقاولاتية هي مولد لنمو الاقتصاد فهي تساهم في تجديد وتنويع النسيج الصناعي والاقتصادي وتشجيع التطور التكنولوجي، وهذا بفضل ما تخلفه من مشاريع متنوعة في مختلف الميادين الاقتصادية، إنتاجية كانت أو خدماتية.

للمقاولاتية مهمة تتمثل في خلق الثروة والقيمة المضافة ورفع مستوى النمو وخلق مناصب عمل.

المقاولاتية هي نموذج تفعيل اقتصادي فهي تساهم في بعث حركية وانتعاش اقتصادي، وهذا من خلال ما تقدمه من مشاريع جديدة.

---

[1] Aziz Bouslikhan ، **"Enseignement de l'entrepreneuriat: pour un regard paradigmatique autour de processus entrepreneuriat"** ، thése de doctorat en sciences de gestion ، Université de Nancy 2 ، p 60.

[2] شقرون محمد، **"دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص الإبداع والمقاولاتية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2015/2014، ص 06.

المقاولاتية هي بديل أصبحت الدول تشجعه وتستعمله من أجل خلق مناصب شغل وزيادة نموها الاقتصادي وتنويع الاقتصاد.

**أدوار المقاولاتية:** تلعب المقاولاتية والمقاولون دورا هاما يظهر من خلال ما يلي:[1]

*رفع مستوى الإنتاجية في جميع الأعمال والأنشطة:* ويتحقق ذلك من خلال الكفاءة في استخدام الموارد من قبل المقاولين أنفسهم في المجتمع، وخلق التوافقات الجديدة من خلال القدرة على تحويل الموارد من مستوى أقل إنتاجية إلى مستوى أعلى.

*خلق فرص عمل جديدة:* يعمل المقاولون الذين ينتمون للقطاع الخاص في مجالات نشاط مختلفة صناعية، تجارية وخدمية وغيرها وبأحجام مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة في المجتمع الذي يعيشون فيه، بحيث يتيحون الفرصة لتوظيف آلاف العاملين وخلق فرص عمل حقيقية لهم.

*الإسهام في تنويع الإنتاج:* نظرا لتباين وتعدد إبداعات المقاولين من خلال تنوع نشاطاتهم من السلع أو المنتجات والخدمات الكاملة إلى العناصر والخدمات أو المنتجات الوسيطية والتي تؤدي إلى إضافة قيمة جديدة للمجتمع، وقد يكون هذا الإبداع في التكنولوجيا أو في الصناعة أو في الخدمات، أو في الأنشطة والوظائف المختلفة في المؤسسة مثل التسويق أو التوزيع أو الترويج أو التنظيم أو التسيير أو من خلال مدخل جديد للأعمال، أو طريقة جديدة في أداء العمل.

*زيادة القدرة على المنافسة:* وذلك من خلال المعرفة الدقيقة الواعية للبيئة المحلية والبيئة الخارجية وتطوير أساليب العمل من خلالها والتفاعل معها بإيجابية، كما أن المبادرات الحديثة في المقاولاتية، إطلاق مؤسسات جديدة أو إعادة بعث مؤسسات قائمة، تحفز الإنتاجية، كلها عوامل تنمي التنافسية من خلال أنها تجبر المؤسسات الأخرى على العمل بأحسن أداء وابتكار، رفع مستوى الأداء والابتكار في المؤسسات مهما كان مستوى التنظيم، العمليات، المنتجات، الخدمات أو الأسواق، وتدعم التنافسية الاقتصادية بشكل عام، وهذا ما يستفيد منه المستهلكون من خلال تنوع الخيارات والأسعار.

[1] مجدي عوض مبارك، **"الريادة في الأعمال: المفاهيم والنماذج والمداخل المختلفة"**، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2009، ص 41.

*نقل التكنولوجيا:* إذ يقوم المقاولون بنقل أدوات ووسائل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، أو القيام بابتكارات تكنولوجية جديدة، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص جديدة لهم ولغيرهم من الأفراد في المجتمع تكون مطابقة لاحتياجاتهم من حيث ابتكار منتجات وخدمات جديدة، مداخيل جديدة للأعمال، مصادر توريد جديدة للمواد الخام، أساليب عمل جديدة وغيرها.

*التجديد وإعادة الهيكلة في المشاريع الاقتصادية وتنميتها وتطويرها:* أي إحداث تغييرات هامة في المؤسسات الاقتصادية القائمة، وإعادة تعريف المشاريع الاقتصادية القائمة، ويشمل ذلك تحويل هذه المشاريع والمنظمات بجعلها أكثر ابتكارا من خلال التغيير في مجال الأداء وأنظمة الموارد والمصادر، وأنظمة الحوافز والمكافآت بالإضافة إلى ثقافة المنظمة، وإعادة صياغة الإجراءات والمعايير المؤسسية فيها.

*إيجاد أسواق جديدة:* ويتحقق ذلك من خلال إجراء توافقات جديدة في الموارد والكفاءة في استخدامها لدى المقاول، واستغلال الفرص في السوق من أجل إيجاد عملاء جدد وخلق طلب وعرض جديدين على المنتج في السوق.

*روح المقاولة والقيم الاجتماعية:* المقاولون هم القوة المحركة لاقتصاد السوق وإنجازاتهم تقدم للمجتمع ثروة تشغيل وخيارات متنوعة للمستهلكين، استجابة للمطالب المتزايدة للمجتمع فيما يتعلق بأثر النشاط المقاولاتي على المجتمع والبيئة. كما أن المقاولاتية يمكن أن تؤدي أيضا دورا فعالا على مستوى دعم فعالية الخدمات في المجال الاجتماعي، الصحة والتعليم، مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي، تشترك مع الفاعلين الاقتصاديين في تسيير ودعم هذه الخدمات وبتمييز الابتكار والتوجه نحو الزبون.

## 4- عوامل البيئة المشجعة على المقاولاتية:

توجد العديد من العوامل التي تمثل بيئة المقاولاتية وتؤثر على مدى نجاحها أو فشلها، ومن بين أهم هذه العوامل البيئية نذكر:[1]

[1] محمد قوجيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-42.

**العوامل الاقتصادية:** العوامل الاقتصادية هي الموارد الإعلامية، البشرية، المعرفية، التكنولوجية، المالية والمادية التي بدونها لا يمكن فعل أي شيء ولا يمكن تحقيق أي شيء، هذه العوامل حتى إذا كانت متداخلة في بداية الأمر، فلا يمكن إنشاء المؤسسة دون القدرة على البحث على الوسائل والموارد والحصول عليها وتعبئتها لمصلحة مشروع. كما أبرز العديد من الاقتصاديين أن نقص فرص العمل تمثل حافزا مشجعا على إنشاء مؤسسة جديدة، كما أرجعوا إنشاء المؤسسة إلى تأثير دافع الركود الاقتصادي.

**العوامل الاجتماعية الثقافية:** بالنسبة لهذا البعد، يتم التركيز بشكل خاص على نظام القيم والمعايير المتبعة في مختلف المجتمعات، فالبيئة الاجتماعية والثقافية غالبا ما تعتبر عامل محدد للتوجه والفعل المقاولاتي. والمقصود بالعوامل الاجتماعية والثقافية هي العوامل المرتبطة مباشرة بمختلف البيئات التي يمكن أن يكون لها تأثيرات إيجابية أو سلبية على توجه الأفراد نحو المقاولة من بينها العائلة، المدارس، الجامعات، المؤسسات، المهن، الدين والعضوية في المجتمع.

بالإضافة إلى بعض العناصر التي أشار إليها بعض الكتاب فيما يتعلق بتأثير المناخ الثقافي على المقاولاتية، ومن بينها قبول تحمل المخاطرة، قبول الفشل، تصور الصعوبات المرتبطة بإنشاء المؤسسات، أهمية وتقدير المؤسسات الصغيرة وأصحابها، نوع من التنشئة الاجتماعية للأطفال في النظام التعليمي، مواقف داعمة للمقاولاتية...

**العوامل المؤسساتية التشريعية:** هذه العوامل ترتكز على العديد من الجوانب السياقية، أهمها:

*السياسات العمومية:* حيث أن كثرة التدخل الحكومي، ثقل الإجراءات الإدارية، الضرائب المفرطة وتعقد التشريعات كلها عوامل تحد من المقاولاتية، ومع ذلك، فإن التأثير الحقيقي للسياسات العمومية لا يزال بعيدا عن تحقيق الإجماع بين الجمهور داخل الأوساط البحثية في مجال المقاولاتية.

*المؤسسات المصرفية:* تشكل البنوك في الواقع غالبا عنصرا هاما في الحصول على رأس المال من أجل بعث مشروع مقاولاتي.

*النظام التعليمي:* العديد من الكتاب أكدوا على أهمية التعليم في تنمية التوجه نحو المقاولاتية، حيث يعتبر التعليم أيضا عامل أساسي لاكتساب المهارات الضرورية لإنجاز مشروع مقاولاتي.

*الجامعات ومراكز البحث.*

**البعد الإقليمي:** تسلط الجغرافيا الاقتصادية الضوء على حقيقة أن النشاط الاقتصادي لا يظهر في مكان معين بواسطة الصدفة، وجود بنية اجتماعية، ثقافية واقتصادية هي التي تشجع وتدعم بروز هذا النشاط، إذن فأهمية الإقليم لا يمكن إهمالها سواء بالنسبة للمقاول أو بالنسبة للمؤسسة.

كما أن الاختلافات الإقليمية يمكن أن تؤثر بشكل متزايد على إنشاء المؤسسات وتوطين المؤسسات وكذلك حريتها في الحركة، قدرتها التنافسية وقدرتها على الابتكار، الإشارة خاصة إلى الأطر المختلفة للطلب والعرض، النتائج المتباينة للاستثمارات الداخلية، الكثافة التشريعية، ... إلخ، حسب هذه النظرة للمؤسسة، هناك قدرات خاصة ببعض المناطق الجغرافية تجعلها أكثر ملائمة لإنشاء أنواع خاصة من المعارف.

## 5- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة:

يتمثل تأثير المقاولة على الجانب الاقتصادي في:[1]

*الزيادة في جانبي العرض والطلب:* إن تأمين رأسمال جديد يوسع جانب النمو في العرض، كما الانتفاع من المخرجات والطاقات الجديدة في المشروع تؤدي إلى نمو في جانب الطلب حيث تعمل على زيادة كلا من جانبي العرض والطلب.

*زيادة متوسط دخل الفرد والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع:* تعمل المقاولة على زيادة متوسط الدخل الفردي، والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع حيث تكون الريادة في مواقع متعددة، وهذا التغيير يكون مصحوب بنمو وزيادة في المخرجات، وهذه تسمح بتشكل الثروة للأفراد عن طريق زيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية، مما يحقق العدالة في توزيع مكاسب التنمية.

[1] فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، **"الريادة وغدارة الأعمال الصغيرة"**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 24.

*توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة:* تستطيع الدولة أن تشجع الاتجاه المقاولي في أعمال معينة مثل الأعمال التكنولوجية، أو تشجيع التوجه نحو مناطق معينة وذلك عن طريق بعض الحوافز التشجيعية للرياديين لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو تلك المناطق.

*تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة:* تستطيع هذه المنظمات المساهمة في تنمية الصادرات سواء من خلال الإنتاج المباشر أو غير المباشر، من خلال تغذيتها للمنظمات الكبيرة المختلفة بالمواد الوسيطة التي تحتاج إليها حيث يمكن أن تعتمد عليها إنتاج جزء من إنتاجها، مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج في المنظمات الكبيرة وإعطائها القدرة على استمرارية المنافسة في الأسواق العالمية.

*المساهمة في النمو السليم للاقتصاد:* تحتل الأعمال الصغيرة مكانة مهمة جدا في الاقتصاد المعاصر كما أنها ضرورية لنموه بشكل سليم فهي مصدر مهم لاستمرار المنافسة وتمكين الشركات الكبيرة من التركيز على النشاطات التي تستدعي الحجم الكبير، وهي ضرورية لإيصال الخدمات الأساسية للسكان في المناطق النائية، كما أنها ضرورية للإبداع ولتطوير سلع أو خدمات جديدة يصعب التنبؤ حولها إذ تسمح بالمغامرة، وبتكاليف محدودة، بالإضافة فهي ضرورية لتطوير القدرات الإدارية الفردية ولتوفير الفرص للأفراد الذين يتمتعون بنزعة للاستقلالية والعمل الخاص الحر لتلبية حاجاتهم.

كما تتمثل الآثار الاجتماعية في ما يلي:[1]

*عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة:* تعمل المقاولة على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع لعملية التنمية الاقتصادية (صناعة، تجارة، خدمات، مقاولات)، وفي الانتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة، وزيادة فرص العمل وإزالة الفوارق الإقليمية الناتجة عن تركيز الأنشطة الاقتصادية في إقليم معين.

*المساهمة في تشغيل المرأة:* تلعب المقاولة والأعمال الصغيرة دورا كبيرا في الاهتمام بالمرأة العاملة من خلال دورها الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل

[1] بلال خلف السكارنة، "الريادة وإدارة منظمات الأعمال"، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص 93.

المرأة كالعمل على الحاسب، الخياطة....الخ. كما تساعد الريادة على تشجيع المرأة على البدء بأعمال ريادية تقودها بنفسها لتسهم بذلك مساهمة فاعلة في بناء الاقتصاد الوطني.

*الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن:* يعد وجود المقاولين والمنظمات الصغيرة في الاقتصاد الوطني إحدى الدعائم الأساسية في تثبيت السكان، وعدم الهجرة من الأرياف إلى المدن والتي تتركز فيها عادة المنظمات الكبيرة.

## المطلب الثاني: المرجعية النظرية لعملية المرافقة:[1]

يعتبر مفهوم مرافقة المؤسسات الصغيرة الناشئة من أهم الآليات الجديدة المبتكرة لترقية المؤسسات الصغيرة، بما يترتب عنها من خلق مناصب شغل جديدة، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إن أهمية دور هيئات الدعم والمرافقة ناتجة من الدور الذي تلعبه هذه الهيئات في إنجاح مسار هذه المؤسسات من خلال تذليل المشاكل والصعوبات التي تعترض عملية إنشاء وتنمية المشاريع الصغيرة.

### 1- أهمية وأهداف المرافقة في إنشاء المؤسسات الصغيرة:

قبل التطرق إلى الأهداف التي جاءت من أجلها المرافقة، هناك مجموعة من الأسباب التي تجعل المؤسسات الصغيرة في حاجة إلى مرافقة خاصة خلال المرحلة الأولى من إنشائها، ولعل من أهم هذه الأسباب هي تعقد مسيرة إنشاء المؤسسة التي تنتج من عدة جوانب، تتمثل أهمها في ما يلي:[2]

- **التعقد الفني**: لا يمتلك أي مشروع في بداية إنشاءه الكثير من الخبرة والكفاءة التسييرية الكافية، وبالتالي على منشئ المشروع الجديد التحكم في عنصرين أساسيين هما: المعرفة الفنية الجيدة بالمشروع، والروح المقاولاتية العالية، حيث أن هذه الأخيرة تتطلب مجموعة من المعارف الإضافية في الإدارة والتسيير، المحاسبة، القانون، الجباية، الاستراتيجية، ...إلخ.

[1] محمد حافظ بوغابة و محمد قوجيل "المرافقة في إنشاء المشاريع "، 2011، ص2.
[2] حسين رحيم: نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد02، 2003، ص:168.

فالمرافقة تهدف إلى ما يسمى بتقوية **"رأس مال الكفاءات"** لمنشئ المؤسسة، عن طريق تحويل المعارف، التكوين الفردي والجماعي...، وسوف نعرض بالتفصيل أسباب التعقد الفني فيما سيأتي.

- **تعقد المحيط الخارجي**: تتميز البيئة الخارجية عادة بالتغير وعدم الثبات، وبالكثير من التعقيدات، وهذا يتطلب القيام بجهد إضافي للتنبؤ بالتغيرات البيئية بهدف الاستعداد للظروف الطارئة وتصحيح الأوضاع قبل تفاقم المشاكل، وتأتي المرافقة في هذا الإطار بأدوات وطرق علمية تهدف إلى ضبط هذا التعقيد وتوضيح الخيارات الممكنة للمقاول(عن طريق دراسة السوق، نصائح استراتيجية، ...).
- **التعقد الإداري:** غالبا ما يواجه المقاولون صعوبات إدارية خلال تنفيذ إجراءات إنشاء المشروع، والمتعلقة بمختلف معاملات تسجيل المشروع وكذا المعاملات المتعلقة بمصالح الضرائب والتأمينات ومصالح العمل والضمان الاجتماعي وغيرها، وهو يمثل ثقل كبير على المقاولين، مما ينتج عن ذلك تأخير كبير في إجراءات الإنشاء القانوني للمؤسسة وانطلاق النشاط، وهو ما قد يؤدي أحيانا إلى التخلي عن انجاز المشاريع.
- **هشاشة وضعف المؤسسات حديثة النشأة:** هناك مجموعة من المشاكل الفنية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة عامة، خاصة في مراحل نشأتها الأولى، والتي تعقد بشكل كبير عملية نموها، وسوف نركز هنا على أهم هذه المشاكل، المتمثلة في: معدلات الوفاة العالية، الضعف المالي، والضعف القانوني:[1]
- **معدلات الوفاة والفشل العالية:** فالدراسات التي أجريت على المؤسسات الصغيرة في الدول المتقدمة تبين بأن 50% من كل1000 مؤسسة صغيرة، لا تبقى لأكثر من سنة ونصف(18شهرا)، وأن 20% منها فقط تبقى لأكثر من 10سنوات.
- **الضعف المالي:** السمة السلبية الثانية للمؤسسات الصغيرة، هي الضعف المالي الناتج عن محدودية حجم الإنتاج، وتتمثل أسباب هذا الضعف في ارتفاع التكاليف الإدارية و تكاليف التمويل والإنتاج وصعوبة تكوين احتياطات مالية للنمو بالإضافة إلى

[1] المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير2003، المتعلق بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات ص:14.

محدودة القدرة على امتصاص آثار المخاطر المالية و التردد في التوسع المالي وكذلك حاجة استخدام الأرباح للاستخدام الشخصي، مع محدودية الأرباح التي تحققها المؤسسات الصغيرة وتأثير الضرائب على المبالغ المتبقية.

- **الضعف القانوني والسياسي للمؤسسات الصغيرة:** الكثير من الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة، هي ناتجة عن سياسات وقوانين لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذه المؤسسات، بالإضافة إلى ذلك فهذه المؤسسات غير قادرة على تغيير هذا الوضع، حيث أنها تشكوا من ضعف القدرة على التأثير في التشريعات: قوانين الضرائب مثلا وضعف القدرة على معرفة الاعتداءات، وكذا ضعف القدرة على انتزاع الحقوق والضعف السياسي يسبب غياب نقابات وجمعيات مهنية خاصة بالمشاريع الصغيرة.

كل هذه التعقيدات المذكورة شجعت ظهور ما يسمى بهيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة، التي تهدف بالأساس إلى القضاء على هذه التعقيدات، وحل المشاكل الأخرى التي قد تواجهها المؤسسات الصغيرة مشكل الحصول على التمويل.

## 2- مفهوم المرافقة المقاولاتية:

انطلاقا من الأهمية والأهداف التي جاءت من أجلها يمكن إيجاد عدة تعريفات للمرافقة أبرزها المتخصصون في هذا المجال، نذكر فيما يلي البعض منها:

"المرافقة هي إجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة، تهدف إلى دعم منشئي المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء، وكذلك التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به"[1].

وتعرف المرافقة أيضا "بأنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط start-up period ،

[1] هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، وتهدف إلى مساعدة و دعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتخذ المشاتل أحد الأشكال التالية: المحضنة: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛ ورشة الربط: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛ نزل المؤسسات : هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة".[1]

كذلك (maela 2002) يقول أن"النصح"، "الرعاية"، "الاستشارة"، "التعليم"، كلها مصطلحات تصب في إطار الفعل رافق.

فالمرافقة "هي إجراء يشمل على القيام بنقل شخص ما من حالة إلى أخرى، وهذا بالتأثير عليه لاتخاذ قرارات معينة، حيث تهدف المرافقة إلى جعل المنشئ مستقل، وبالتالي فهي تخص المقاول صاحب المؤسسة، إنها تهدف إلى مرافقة شخص (أو فريق) مقاولاتي يحمل فكرة استثمارية، وقيادة هذه الفكرة من أجل الوصول إلى مشروع قابل للاستمرار".[2]

المقصود باستقلالية المنشئ لا يعني استقلالية المشروع الصغير، وإنما حصول المقاول من هذه الهيئات على ما يكفي من المعارف من أجل اتخاذ قرارات مستقلة في إدارة المشروع، فهدف الاستقلالية هو إعطاء الثقة للمقاول الصغير في اتخاذ قرارات إستراتيجية داخليا لا خارجيا[3]، وتنفيذ المهام والعمليات بكل استقلالية وتحمل نتائجها مستقبلا، وبالتالي فالمرافقة تعمل على تحقيق هذه الأشياء في إطار العلاقة (**مقاول-هيئة مرافقة**)، حيث يأخذ المشروع الصغير استقلاليته تدريجيا، إلى أن يصبح تحت السلطة الكلية للمقاول بعد نهاية فترة المرافقة.

وحسب (bruyat 2000) فإن" المرافقة تشمل خدمات التحسيس، الاستقبال، الإعلام، النصح، التكوين، الدعم اللوجيستيكي، التمويل، الإنشاء والمتابعة " للمؤسسات الجديدة.

ويقول( Olivier CULLIERE) أن نشاط هيئات الدعم والمرافقة يقوم على التقريب بين مجموع الفاعلين في عملية أنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة من الهيئات القانونية، المنظمات الاستشارية، الجماعات المحلية، الوكالات العامة والخاصة، الجمعيات المهنية،

[1] الندوة الدولية حول المقاولة و الإبداع في الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة مرجع سابق، ص 03.

[2] حساني رقية & خوني رابح: " الحاضنات التكنولوجية: نحو توليد التكنولوجيات المحلية عن طريق دعم الرواد"، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية الأولى حول المقاولاتية: التكوين وقرص الأعمال، بسكرة 2010، ص 8.

[3] بركات ربيعة، حاضنات الأعمال ودورها في تنمية المقاولات الصغيرة، مداخلة في ملتقى دولي حول: المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، أيام: 08/07/06 أفريل 2010.ص-ص:10-16.

المجالس المختلفة، البنوك، مؤسسات التأمين، الضرائب، مؤسسات رأس مال المخاطرة...وغيرها.[1]

تعتبر المرافقة المقاولاتية مهنة قائمة بذاتها تضم مجموعة من التقنيات الخاصة التي تأخذ بعدا ثقافيا، وهي تعتبر أكثر من ضرورة بالنسبة للمجتمعات التي تفتقر للروح المقاولاتية...[2]

وإجمالا فالمرافقة هي عبارة عن خدمة تقدمها هيئات متخصصة تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع الجديدة في عملية الإنشاء التي تعتبر مرحلة حساسة في حياة المشروع وتحتاج إلى الكثير من الخبرات.

### 3- الخدمات التي تقدمها هيئات الدعم والمرافقة:

لقد تطورت هيئات الدعم والمرافقة منذ سنوات الثمانينات من القرن الماضي، حيث برز هذا التوجه بشكل كبير في الدول المتقدمة (الو م أ، كندا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، ...وغيرها)، وارتكزت عمليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة على ثلاثة محاور أساسية:[3]

**الدعم المالي:** لمعالجة مشكل عدم كفاية الأموال اللازمة عند انطلاق المشاريع.

تطوير شبكات النصح والتكوين: في مجال إنشاء وتسيير المؤسسات الصغيرة...وغيرها.

**الدعم الوجيستيكي:** توفير مقر لنشاط المؤسسات الصغيرة في محلات متاحة وخلال فترات زمنية محدودة وخدمات إدارية مختلفة وذلك بشروط تحفيزية أقل تكلفة، بالإضافة إلى تقديم بعض النصائح البسيطة أو معقدة حسب المشروع الصغير وتقوم بهذه العمليات من خلال الانفتاح على جميع شبكات الأعمال والهيئات الحكومية المختلفة لتدعيم هذه الهيئات.

---

[1] أنظر:التقريرالسنوي لـ 2009 الصادر عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، الموقع الإلكتروني www.pmeart-dz.org، تاريخ الاطلاع 26 جوان 2010.

[2] وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 17، السداسي الأول 2010، ص 7.

[3] VOIR SITE DE L'ANIREF sur : www.aniref.dz

وعموما أظهرت الدراسات العلمية مجموعة من الخدمات التي يمكن أن تقدمها هيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة، قبل وخلال وبعد إنشاء المؤسسة، تتمثل هذه الخدمات خلال كل مرحلة فيما يلي:

- **الاستقبال**: يظهر التحليل المقارن الذي قامت به الدراسة العديد من الملاحظات على النحو التالي:

عند قدوم أي مقاول إلى هيئة المرافقة لأول مرة تقام معه جلسات أولى تسمى بمرحلة الاستقبال، ويختلف شكل الاستقبال من هيئة لأخرى، حيث أن بعضها يكتفي بأول لقاء لتقديم بعض المعلومات وتوجيه المقاول(حامل المشروع)، أما الأخرى فهي تقوم منذ اللقاء الأول تحليل وتقييم إمكانيات المشروع(شكل المشروع، المنتج، السوق...).

وبالتالي فمرحلة الاستقبال تقوم في الأساس على التعارف بين كل من حامل المشروع والهيئة المرافقة، كما تسعى إلى معرفة حالة تقدم المشروع؛ احتياجات المشروع؛ التوفيق بين حاجيات هيئة الدعم ومتطلبات حامل المشروع.

وتختلف مدة وشكل الاستقبال من هيئة لأخرى، حيث يمكن أن تكون عبارة عن مقابلات و/أو مكالمات هاتفية دورية، أو عبارة عن مواعيد مستمرة، كما يمكن أن يكون استقبال حاملي المشاريع بشكل فردي أو جماعي، بالإضافة إلى ذلك فمدة الاستقبال متغيرة أيضا من موعد واحد إلى عدة مواعيد ومن بضع دقائق إلى عدة ساعات حسب أهمية ونوع المشروع.

فعملية الاستقبال هي أول اتصال بين حامل المشروع وهيئة المرافقة، والتي يطغى عليها الطابع الإعلامي، حيث يتم فيه أخذ فكرة حول هدف المشروع وأهميته وكذلك وضعية صاحب المشروع وما هي طموحاته وما ينتظره، في المقابل تسعى هيئة المرافقة في هذه المرحلة إلى تسليط الضوء على الخدمات التي يمكن أن تقدمها لحامل المشروع، وإظهار أهمية المرافقة في نجاح واستمرار المشروع، ولذلك تحتاج هذه الهيئات إلى كفاءات مهنية وخبرات عالية في الميدان لاستقبال وتوجيه حاملي المشاريع، والإجابة على

الأسئلة المختلفة للمقاولين الذين يختلفون في أهدافهم وطموحاتهم وفي أشكال المشاريع المقترحة.

- **المرافقة خلال الإنشاء:** تتميز هذه المرحلة بمجموعة من الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة تتمثل فيما يلي:

إعداد وتشكيل ملف إنشاء المشروع: يتمثل في خطة عمل تتضمن: تقديم صاحب المشروع؛ وصف المشروع؛ وصف السلعة أو الخدمة؛ السوق؛ رقم الأعمال؛ الوسائل التجارية؛ وسائل الإنتاج؛ الملف المالي: جدول حسابات نتائج تقديري، الاحتياج في رأس المال العامل، خطة التمويل، مخطط الخزينة، الرسم على القيمة المضافةTVA، عتبة المردودية.
البحث عن الوسائل المالية: (قروض، إعانات، مساعدات، ...).
القيام بالخيارات الجبائية، الاجتماعية، والقانونية.
المرافقة يمكن أن تصل إلى غاية المساعدة في تخطيط وإنجاز خطوات إنشاء المشروع.
إن هذه الخدمات المذكورة موجودة في أغلب هياكل الدعم والمرافقة، إلا أن تنظيم هذه العمليات يختلف من هيئة لأخرى، فهناك بعض الخدمات التي يمكن أن تقدم لحاملي المشاريع بشكل فردي أو جماعي في حالة التدفق الهائل لحاملي المشاريع، وفي هذه الأخيرة يتم تحقيق الحد الأدنى من الأبعاد الفردية(الخصوصية)، وذلك في شكل مواعيد فردية مع حاملي المشاريع.

وهناك اختلاف أيضا في الوقت المخصص لحامل المشروع ومدة تركيب المشروع: فهناك بعض الهيئات التي تخصص من عدة ساعات إلى مدة محدودة بالنسبة للمشاريع البسيطة حيث تتراوح مدتها المتوسطة في حدود 10 ساعات، أما بالنسبة للمشاريع الأكثر تعقيدا يمكن أن تصل من 30 إلى40 ساعة ومدة تركيب المشروع تكون خلال 15 يوم كحد أدني ويمكن أن تصل إلى غاية سنة كاملة.

الاستقلالية: تحاول هيئات الدعم والمرافقة تشجيع استقلالية المقاول في اتخاذ القرارات الخاصة بمشروعه وذلك راجع لسببين:

الأول هو أن الاعتماد على الذات يمكن المقاول من التعلم الذاتي لأساليب قيادة وتسيير المشروع، وذلك بالاعتماد على الشركاء والمتعاملين الاقتصاديين، بحيث يستفيد المقاول من هذه المعارف حتى في حالة فشل المشروع لأنها تعتبر مكسب معرفي في حالة القيام بمشروع جديد، أما السبب الثاني هو تمكين هيئة المرافقة من تحقيق اقتصاد في الخدمات المقدمة، بهدف ربح الوقت والتوجه إلى مشاريع جديدة، وفي هذا الإطار تقوم أغلب هيئات الدعم بالاستعانة بمؤسسات أخرى لخدمة المقاولين مثل الغرف الاستشارية، ومكاتب الدراسات، ...إلخ.

- **المرافقة بعد الإنشاء (المتابعة):** القليل من هيئات الدعم تقوم بمتابعة المؤسسات الصغيرة بعد إنشائها[1]، ومع ذلك تهتم الهيئات المتخصصة في الدعم المالي كثيرا بهذه العملية، والسبب في ذلك بدون شك هو محاولة التحقق من إمكانية إسترجاع الأموال المقروضة، وعموما تتضمن المتابعة بعد الإنشاء مواعيد شهرية مع صاحب المشروع طوال السنتين الأوليتين، يتم فيها بحث العناصر التالية:

التسيير: الخزينة، الوضعية المالية، تشكيل لوحة قيادة مالية.
الجانب التجاري: البحث عن الزبائن، الاتصال.
الرؤية الاستراتيجية.
أسئلة مختلفة: العقود، المناقصات...إلخ.
وفي حالة وجود بعض المشاكل المحتملة في بعض المشاريع، يتم تنظيم مواعيد دورية مع صاحب المؤسسة لحل هذه المشاكل.

وهناك بعض الهيئات تقوم بتنظيم اجتماعات إعلامية كل شهرين أو ثلاثة أشهر يقوم بتنشيطها مختصون، تتمحور حول تسيير المؤسسات الصغيرة، طرق التوظيف، تأمين الممتلكات والأشخاص، الإعفاءات، ...إلخ.

هناك اختلافات كبيرة بين المرحلتين، من مدة المرافقة، الإجراءات المتبعة والأدوات والوسائل المستخدمة، وترجع هذه الاختلافات إلى أسباب:

[1] المرجع نفسه ص 3.

السبب الأول هو قلة التمويل المخصص للمتابعة بعد الإنشاء، هذه النقطة تفسر في جزء منها تشابه عملية الإنشاء القانوني، والعمل على تشجيع استقلالية المشاريع.

أما السبب الثاني مرتبط بالكفاءات الواجب تجنيدها من أجل تأمين المتابعة بعد إنشاء المشاريع الجديدة، هذه الكفاءات مطلوبة في هذه المرحلة أكثر من المراحل السابقة، التي تحتوي إجراءات إدارية بسيطة وخدمات أقل تعقيدا، أما في هذه المرحلة يحتاج المشروع الصغير إلى مراقبة ومتابعة المتخصصين في مجالات التنظيم، التسيير المالي، مراقبة التسيير، التسيير التجاري، تحليل القرارات الاستراتيجية، تسيير الموارد البشرية، التسيير الجبائي والقوانين الاجتماعية.

لكن في الواقع من الصعب توفير كل هذه الكفاءات، وهو أمر يتحقق نادرا في بعض هيئات المرافقة، بالإضافة إلى ذلك من الصعب إيجاد أشخاص يمتلكون معارف عميقة في كل هذه المجالات، وبالتالي فالمطلوب توفر المرافقين على المعارف الأساسية وبعض الخبرة الميدانية إن أمكن، للوصول في النهاية إلى الإجابة على انشغالات أصحاب المشاريع.

السبب الثالث يكمن في خصوصية هذه المرحلة، فالمتابعة بعد الإنشاء تقتضي إجابة المرافقين على الأسئلة المطروحة من طرف أصحاب المشاريع، هذه الأسئلة تغطي مجال واسع ومعقد (تحليل المشاكل مع العمال، مشاكل تسديد الزبائن، معالجة مشاكل تسييرية واجتماعية، ...إلخ)، حيث انه عادة ما يطلب المقاولون أجوبة دقيقة عن هذه المشاكل وفي حالة عدم تحقيق ذلك يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية كبيرة على المشروع، وبالتالي يجب أن ترتكز المتابعة بعد الإنشاء على علاقة تشاورية بين المؤسسة وجهاز المرافقة.
نصل في النهاية إلى أنه حتى هذه الهيئات تعاني من مشكل كبير وهو صعوبة الحصول على الكفاءات اللازمة لمرافقة المشاريع، مما يؤدي إلى صعوبة تطوير الخدمات التي تقدمها هذه الهيئات.

**4- خصائص المرافقة الجيدة:**

بعد التعرض إلى أهم الخدمات التي تقدمها مختلف هيئات الدعم والمرافقة في إنشاء المؤسسات، بقي المشكل المطروح في هذه الدراسة هو كيفية الحكم على أداء هذه الهيئات،

وفي هذا الإطار اتفق المتخصصين في هذا المجال على جملة من العناصر التي تميز المرافقة الجيدة، تتمثل هذه العناصر فيما يلي:[1]

* **المرافقة تستلزم الارتباط (فرد-مشروع):** وهذا يعني توافق إمكانيات وكفاءات المقاول مع نوعية المشروع الذي يحمله مما يؤدي إلى وجود توافق مستمر بين الفرد والمشروع وليس فقط في المرحلة الأولية لتسيير المشروع، هذا العنصر يسمح بـ **"تأمين"** المقاول والمشروع معا من مختلف المشاكل المتوقعة.

* **المرافقة ترتكز على الشخص:** على العكس فعمل الخبراء يرتكز على الخدمات التقنية المقدمة للمشروع، فلا يكفي تدعيم المقاول من الناحية المادية والمالية، لأن عملية المرافقة تكون خلال فترة زمنية محددة لابد للمقاول أن يستفيد فيها للتحكم بتسيير مشروعه في المستقبل البعيد.

* **المرافقة يجب أن تشجع استقلالية الشخص:** حتى في حالة وجود بديل أكثر سرعة في القيام بعمليات تتبع المشروع بدلا عن المقاول (خطة الأعمال مثلا) والتي تقوم بعض الهيئات بمنح المقاول منهجية العمل وهذا لتحقيق اقتصاد في الوقت (وبالتالي في التكاليف) وهذا ما ينتج عنه العديد من المشاكل مستقبلا، وبالتالي فالمرافقة الجيدة تقتضي تركيز هيئة المرافقة على جعل حامل المشروع يفهم لمدا يجب أن ينفق بشكل معقول في استثماراته، كيف يتحكم في الخزينة، المدة الزمنية المثلى لتسديد الديون، إهلاك الاستثمارات...وغيرها.

* **المرافقة يجب أن تتضمن تسيير الفشل:** منذ الاستقبال، يجب أن يكون المرافق قادرا على مصارحة المقاول الجديد إذا ما كان المشروع غير قابل لتحقيق في تلك الحالة، فهناك فئة هشة من المقاولين تأتي بمشاريع لا يتم المصادقة عليها، وبالتالي على هيئات المرافقة التوفر على تقنيين متخصصين يمكن أن يساعدوا هذه الفئة من المقاولين في تصحيح أخطاء مشاريعهم، وهكذا فيما يخص المشاكل المالية حيث يتوجب على المرافق العمل مع حامل المشروع على تشخيص موضوعي للحالة وإيجاد الحلول دون الدخول في مشاكل بين هيئات المرافقة التي تمثل الاقتصاد التضامني و منظمات التمويل الرأسمالي.

[1] المرجع نفسه ص 6.

**الشكل رقم(01): خصائص المرافقة الجيدة:**

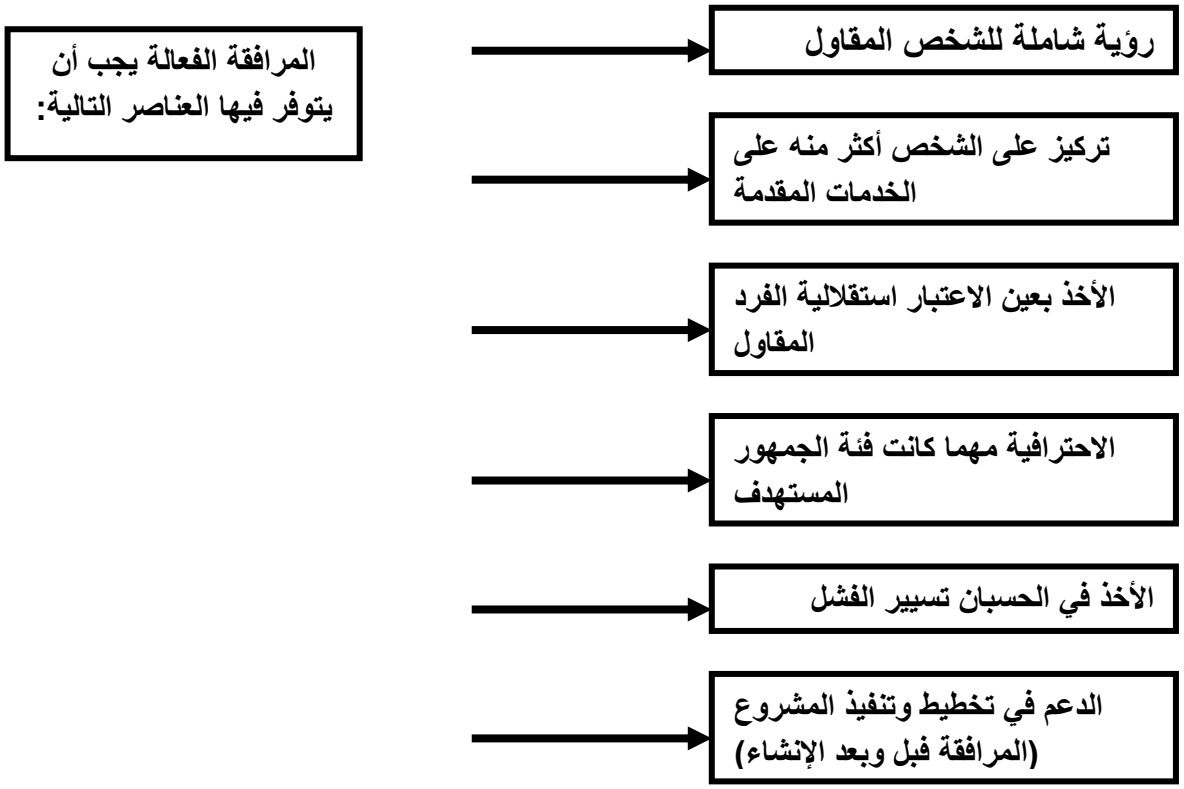


**المصدر: محمد حافظ بوغابة و محمد قوجيل "المرافقة في إنشاء المشاريع "ملتقى وطني حول استراتيجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " جامعة قاصدي مرباح بتاريخ 18 و 19 أفريل 2011، ص4**

* **الاحترافية مهما كانت الفئة المستهدفة:** هناك فئات مختلفة من المقاولين من بينها البطالين ذوو التأهيل الضعيف حيث يرى المختصين أن مرافقة هذه الفئة من حاملي المشاريع تأتي من مرجعية اجتماعية أكثر منها اقتصادية، إلا أنه حتى وإن كان المقاول يعتمد في تعامله مع حاملي المشاريع على الاستماع والفهم الجيد لأهداف المقاول (خاصة فئة البطالين)، يجب على المرافق إظهار جميع عناصر المرتبطة بإنشاء المشروع والكلام باحترافية كبيرة مع المقاول بهدف وضع المشروع في المكان والطريق الصحيح.

* **المرافقة تقوم في إنجاز المشاريع على مرحلتين، (التصور)التخطيط والتنفيذ:** فالمرحلة الأولى يقوم بها غالبا المقاول، أما التنفيذ فيعتبر نقطة الانطلاق في المرحلة العملية التي يجب فيها وقوف الهيئة المرافقة إلى جانب المقاول منذ انطلاق النشاط وطول فترة تنفيذ المشروع (فترة الإنشاء).

## كملخص لكل ما سبق:

تعد المقاولاتية من بين أهم المفاهيم المتداولة في السنوات القليلة الماضية على اعتباره من بين أهم الحلول التي تعتمد عليها الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء في سبيل دعم وتنمية اقتصادها، على اعتبار أن المشاريع المقاولاتية وخصائصها المميزة تسمح بتحقيق مميزات هامة للاقتصاد، تنعكس إيجابا على المجتمع، إذا ما توفرت الظروف الملائمة لذلك.

وتولي الجزائر اهتماما لهذا المجال من خلال توفير مختلف الأنظمة التي تسمح بدعم وتشجيع الأفراد على الدخول في ميدان المقاولاتية في كافة المجالات الممكنة، من خلال إنشاء العديد من الأجهزة والهيئات التي أوكلت لها مهمة تقديم المرافقة والدعم للمقاولين من بينها المشاتل ومراكز التسهيل، بالإضافة إلى ANSEJ، CNAC، ANGEM، ANDI التي تقدم دعما ماليا للشباب المقاول وتشجع على الاستثمار بالطرق والأساليب الممكنة والمضمونة قانونيا.

## المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة و مناخ الاستثمار في الجزائر

### المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

**1- مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

لا يوجد هناك اتفاق على تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة المتوسطة، حيث تتباين هذه التعاريف سواء بين الدول المتقدمة أو النامية.

فالاتحاد الأوربي يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي: المؤسسة المصغرة تشغل أقل من 10 أجراء، والمؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية و تشغل أقل من 50 أجير، وتنجز رقم اعمال سنوي لا يتجاوز سبعة ملايين يورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية خمسة (05) ملايين يورو، أما المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معاير الاستقلالية و تشغل اقل من 250 عاملا، ولا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 40 مليون يورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون يورو [1].

[1] سيد على حمدي، " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة - دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2006، ص ص :24-25.

أما منظمة العمل الدولية فتعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها التي يعمل بها 50 عاملا و تحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تصل إلى 5000 دولار في بعض الصناعات، على أن لا يزيد رأس مال المنشأة عن 100 ألف دولار[1].

وعرفها المشرع الجزائري بموجب المواد 08، و 09، و10، و 07 من القانون رقم :17-02 المؤرخ في 11 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها:[2]

**حسب المادة 08:** تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من 01 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1مليار دينار

**حسب المادة 09:** تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 400 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 200 مليون دينار.

**حسب المادة 10:** تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة شغل من عامل واحد (01) إلى 09 عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين (40) مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 20 مليون دينار.

**حسب المادة رقم :11:** اذا صنفت مؤسسة، في فئة معينة وفق عدد عمالها و في فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها، تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفها.

[1] عمار شلبي،" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية"، محلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 05، جامعة سكيكدة، 2010 ، ص ص: 260-259.

[2] القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 ديسمبر 2017، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 11 جانفي 2017 ص 6

و الجدول الموالي يوضح التقسيم الذي تضعه الجزائر لأحجام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على الساحة الاقتصادية.

**الجدول رقم(01): معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:**

| الصنف | عدد العمال | رقم الأعمال | مجموع الميزانية السنوية |
|---|---|---|---|
| **مؤسسة مصغرة** | من 1 إلى 9 عمال | أقل من 20 مليون دج | أقل من 10 مليون دج |
| **مؤسسة صغيرة** | من10 إلى 49 عامل | أقل من 400 مليون دج | أقل من 200 مليون دج |
| **مؤسسة متوسطة** | **من 50 إلى 250 عامل** | **من 400 إلى 4 مليار دج** | **من 200 إلى 01 مليار دج** |

**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 الصادر في 10 جانفي 2017، المواد 8، 9، 10، الجريدة الرسمية رقم 02 المؤرخة في 11 جانفي 2017، ص 06 .ملحق رقم:03**

## 2- خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تتميز هذه المؤسسات بالخصائص التالية:[1]

* **سهولة التأسيس ومرونة الإدارة:** إذ يغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة والتخطيط والتسويق.

* **استقلالية الإدارة في اتخاذ قراراتها:** وبالتالي سهولة القيادة والتوجيه في تحديد الأهداف الواضحة للمشروع.

* **صغر الحجم وقلة التخصص في العمل:** مما يساعد على المرونة و التكييف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية، كما أن انخفاض حجم العمالة المطلوبة للتشغيل يؤدي إلى تحقيق روح الفريق.

* **محدودية التوسع الجغرافي:** إذ أن معظم هذه المؤسسات تكون محلية إلى حد كبير.

* **ضآلة التكاليف الرأسمالية:** اللازمة للبدء في المشروع، وملائمة هذه المشروعات لذوي الدخل المحدود كوفا لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة.

[1] عمار شلبي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 267-268

* **هيكلها التنظيمي بسيط:** يعتمد على مستويات إشراف محدودة.

* **تستخدم نظام معلوماتي غير معقد:** يتلاءم مع نظام اتخاذها للقرارات.

* **تعمل على إحداث التوزيع المتوازن للسكان بين الريف والمدينة:** وذلك من خلال توطين الصناعة في المناطق الريفية.

**3- المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

بالرغم من الأهمية التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها لا تزال تعاني من عدة مشاكل تعيق تقدمها وتطورها، ويمكن إجمال هذه المشاكل في ما يلي[1]:

- **التمويل:** يعتبر التمويل من أهم المشاكل التي تعيق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وهذا من خلال صعوبة إيجادها للموارد المالية اللازمة لتمويل أنشطتها، أو إقامة المشروع في حد ذاته.
- **نظام المعلومات:** إن غياب و ضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في آليات التسيير تجعل هذه المؤسسات غير قادرة على المنافسة ولا على مواكبة التغيرات التي تفرضها عليها بيئتها.
- **صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية:** تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العديد من المشاكل على مستوى الإدارة سواء من خلال بطئ معالجة الملفات أو من خلال البيروقراطية الإدارية، وأيضا على المستوى التنفيذي تعاني هذه المؤسسات من مشكل التغيير المفاجئ للقوانين و عدم وضوحها في بعض الأحيان، مما يخلق نوع من التوتر في علاقة المؤسسة بالإدارة و يؤثر على أداء المؤسسات.
- **عدم توافر الفرص للتدريب:** تتميز هذه المؤسسات بصغر حجمها وتعدد الاختصاصات فيها وهذا لسرعة مواكبتها للتغيرات الممكنة على عكس المؤسسات الكبيرة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التكوين، وبالتالي فقليلا ما نجد هذه المؤسسات تنتهج سياسة تكوين واضحة و مخططة.

[1] بوسنة كريمة، "البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر - دراسة حالة البنوك الفرنسية"، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، 2011، ص ص: 116-117

- **ضعف المستوى التكنولوجي:** يبقى مشكل الحصول على التكنولوجيا في هذه المؤسسات عائقا لتطورها شانه شان مشكل التمويل، فهو يرجع لسببين أولهما قلة الموارد والثاني ضعف تأهيل المستخدمين، مما ينعكس بالسلب على المستوى التكنولوجي للمؤسسة.
- **المشكلات التسويقية:** و التي يمكن حصرها في نقص الخبرة في هذا المجال و الإمكانيات و المعلومات و عدم القيام بالبحوث التسويقية نظرا لارتفاع تكاليفها و كدا ظهور المنتجات البديلة باستمرار و بأقل التكاليف.
- **غياب ثقافة مؤسسية:** حيث تعاني هذه المؤسسات نوعا من الانغلاق على نفسها وعدم التفاعل مع محيطها.

## المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

### 1- الوضع الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بسبب التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر والتي افرزت تغيرات جديدة بشكل خاص على مستوى الهيكل الاقتصادي، شرعت الدولة على ضوء تحارب ناجحة للدول المتقدمة في السعي لترقية ودعم نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكان ذلك عبر مرحلتين: ذلك عبر مرحلتين:

**المرحلة الأولى: من 1991 إلى 2001:**

و هي المرحلة التي شهدت خضوع الاقتصاد الجزائري لإصلاحات هيكلية مدعومة من صندوق النقد الدولي، وتميزت هذه المرحلة بتبني الحكومة فلسفة اقتصادية جديدة قوامها تحرير المبادرات الفردية وتشجيع الاستثمارات الخاصة، أما على المستوى التشريعي فقد تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، وهو ما شجع على إنشاء العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدأت ب 22382 مؤسسة سنة 1991 ثم تضاعف هذا العدد عدة مرات إلى أن يصل إلى حدود 179893 مؤسسة مع نهاية سنة 2001، والجدول الموالي يوضح ذلك:

**الجدول رقم (02): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 1991-2001**

| السنوات | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1999 | 2001 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المؤسسات | 22382 | 20207 | 23207 | 26212 | 177365 | 159507 | 179893 |

**المصدر: - ناجي بن حسين، "آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 02، جامعة منتوري قسنطينة، 2004، ص 94.**

**الشكل رقم 02: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 1991-2001**

**المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معطيات الجدول رقم (02).**

**المرحلة الثانية: من 2002 إلى يومنا هذا:** هي المرحلة التي أعقبت إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و الجدول الموالي يوضح عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها خلال هذه الفترة.

**الجدول رقم (03): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2002-2016**

| السنوات | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المؤسسات | 261863 | 288587 | 312959 | 342788 | 376767 | 410959 | 519526 |

| السنوات | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المؤسسات | 625069 | 619072 | 659309 | 711832 | 777816 | 852053 | 1014075 | 1022621 |

**Source:** bulletins d'information économique ،N° 4 ،8 ،12 ،14 ،16 ،22 ،26 ،29 ،30 ، ministère de l'industrie et des mines. (sur le site: http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique)

**الشكل رقم 03: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2002-2016**

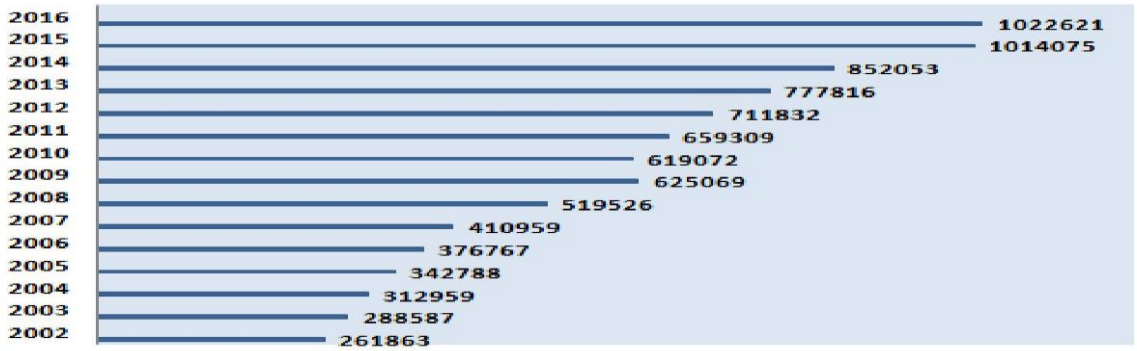


**المصدر:** من إعداد الطالبة استنادا إلى معطيات الجدول رقم (03).

إن النتائج المرضية لقانون ترقية الاستثمار الصادر سنة 1993، دفعت الدولة فيما بعد لإصدار قوانين مكملة على غرار الأمر رقم: 03/01 المؤرخ في 2001/08/20 والمتعلق بتطوير الاستثمار و القانون رقم: 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا كله أدى إلى التسهيل الإداري لمراحل إنشاء المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، وانطلاقا من سنة 2002 أخذت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتفاع تدريجيا إلى أن وصل عددها إلى 1022621 مؤسسة وهو ما مثل أكثر من خمس أضعاف ما كانت عليه سنة 2001، وتشير الإحصائيات المبنية في الجدول رقم (04) أدناه أن المؤسسات الخاصة حضيت بحصة الأسد من حيث عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها إلى حد الساعة مقارنة مع المؤسسات التي تمارس النشاطات التقليدية أما المؤسسات العمومية فكان عددها قليل جدا وهو في تراجع مستمر.

**الجدول رقم (04): تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة والعمومية، والصناعة التقليدية من 2002-2016**

| طبيعة المؤسسات | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|
| المؤسسات الخاصة | 189552 | 207949 | 225449 | 245842 | 269806 |
| المؤسسات العمومية | 788 | 788 | 778 | 874 | 739 |
| النشاطات التقليدية | 71523 | 79850 | 86732 | 96072 | 106222 |
| المجموع | 261863 | 288587 | 312959 | 342788 | 376767 |
| **طبيعة المؤسسات** | **2007** | **2008** | **2009** | **2010** | **2011** |
| المؤسسات الخاصة | 293946 | 329013 | 455398 | 482892 | 511856 |
| المؤسسات العمومية | 666 | 626 | 591 | 557 | 572 |
| النشاطات التقليدية | 116347 | 126887 | 169080 | 135623 | 146881 |
| المجموع | 410959 | 519526 | 625069 | 619072 | 659309 |
| **طبيعة المؤسسات** | **2012** | **2013** | **2014** | **2015** | **2016** |
| المؤسسات الخاصة | 550511 | 601583 | 656949 | 780339 | 786989 |
| المؤسسات العمومية | 557 | 557 | 542 | 438 | 390 |
| النشاطات التقليدية | 160764 | 175676 | 194562 | 233298 | 235242 |
| المجموع | 711832 | 777816 | 852053 | 1014075 | 1022621 |

**Source:** bulletins d'information économique ،N° 4 ،8 ،12 ،14 ،16 ،22 ،26 ،29 ،30 ،op cite.

**الشكل رقم (04): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية 2002-2016**

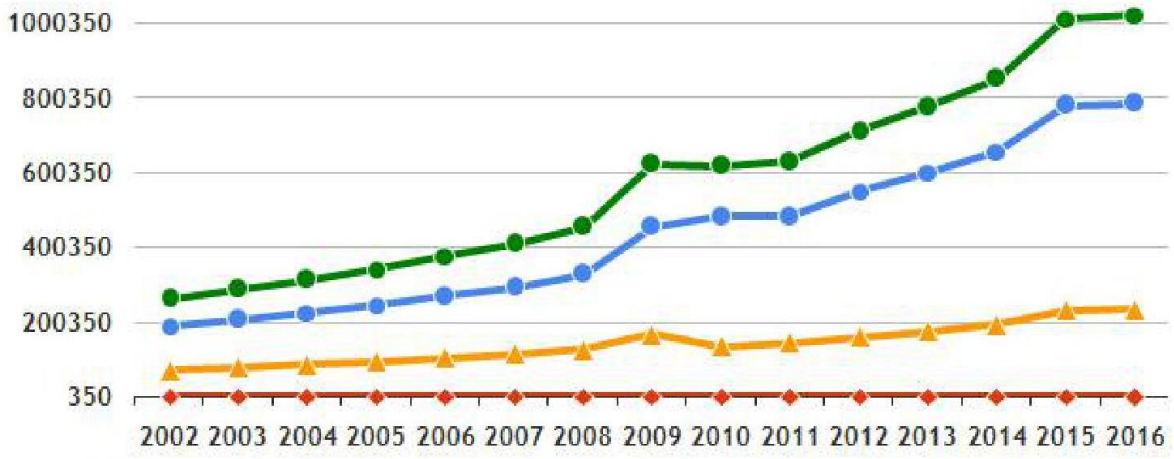


**المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معطيات الجدول رقم (04).**

لقد كان للقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2001 دور كبير في تشجيع إنشاء المزيد من المؤسسات، حيث وصل عدد هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 261863 مؤسسة سنة 2002، أما في نهاية 2016، شهد عدد المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة زيادة ملحوظة حيث وصل عدد المؤسسات المنشأة إلى حوالي 786989 مؤسسة، بينما كانت 189552 مؤسسة في 2002، وهذا على عكس المؤسسات العمومية التي سجلت انخفاض ب 484 مؤسسة ما بين سنة 2005 و سنة 2016، في حين أن مجموع النشاطات التقليدية خلال هذه الفترة عرف ارتفاعا من 71523 مؤسسة سنة 2002 إلى 235242 مؤسسة مع نهاية سنة 2016.

## 2- تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر:[1]

رغم تحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق وكذا الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات و الموجهة نحو تحسين بيئة الأعمال و مناخ الاستثمار بما فيها ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا تزال بيئة الاستثمار في الجزائر توصف بأنها غير

[1] شبورو سليم ، جامعة بلقاسم بلقايد ، آليات دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، 2017، ص5.

مؤهلة تأهيلا كافيا، لذا و لأجل تقييم مناخ الاستثمار، سيتم التطرق لبعض من هذه المؤشرات فيما يلي:

* **المؤشر المركب للمخاطر الدولية:** هو مؤشر يصدر شهريا عن مجموعة (PRS)، من خلال الدليل الدولي للمخاطرة القطرية (ICRG)، منذ سنة 1980، لغرض قياس المخاطرة المتعلقة بالاستثمار، ويغطي المؤشر 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر، ويتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية وهي: مؤشر تقويم المخاطر السياسية، ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية، ومؤشر تقويم المخاطر المالية، و يقسم المؤشر المركب للمخاطر القطرية الدول إلى خمس مجموعات بحسب درجة المخاطرة:[1]

- من 0 إلى 49.5 دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة جدا؛
- من 50 إلى 59.5 دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة؛
- من 60 إلى 69.5 دول ذات درجة مخاطرة معتدلة؛
- من 70 إلى 79.5 دول ذات درجة مخاطرة منخفضة؛
- من 80 إلى 100 دول ذات درجة مخاطرة منخفضة جدا.

وهذا يعني أن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه، و الجدول التالي يوضح وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

**الجدول رقم (05): وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2002-2010.**

| السنوات | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | مارس 2007 | ديسمبر 2008 | ديسمبر 2009 | ديسمبر 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| درجة مخاطرة الجزائر | 63.8 | 65.8 | 75.5 | 77.3 | 77.8 | 78.5 | 76.8 | 70.8 | 72.0 |

**المصدر:** ريحان الشريف، هوام لمياء، "دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري: دراسة تحليلية تقييمية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، 2013، ص: 84.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005"، الكويت، ص .64

**الشكل رقم (05): وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2002-2010**

**المصدر:** من إعداد الطالبة استنادا إلى معطيات الجدول رقم (05).

من خلال الجدول رقم (05)، وحسب المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2002-2010 تميزت الجزائر بدرجة مخاطرة تراوحت ما بين معتدلة إلى منخفضة خلال السنوات من 2002 إلى 2010، مما يدل على تحسن وضعية الجزائر من حيث مناخ الاستثمار. 2- مؤشر الحرية الاقتصادية: هو مؤشر يصدر في التقرير السنوي للحرية الاقتصادية العالمي و الذي يعتبر أحد أهم الأنشطة البحثية التي تصدر عن معهد Heritage Foundation، وهم مؤشر يعطي نظرة شاملة للحرية الاقتصادية، والتي تتعلق ببعض جوانب الحرية الاقتصادية التي يتم تقييمها بتفاعل البلد مع بقية العالم (على سبيل المثال، مدى انفتاح الاقتصاد على الاستثمار العالمي أو التجارة) إلى جانب، **تركيزه على السياسات** داخل بلد ما، حيث يقيم حرية الأفراد في استخدام لهم أو تمويلهم دون قيود أو تدخل حكومي، ويمكن تقسيم الجوانب ال12 للحرية الاقتصادية المقامة في المؤشر إلى أربع فئات موسعة: [1]

- سيادة القانون (حقوق الملكية والفعالية القضائية وسلامة الحكومة).

- حجم الحكومة (العبء الضريبي، و الإنفاق الحكومي، والصحة أو السلامة المالية).

- الكفاءة التنظيمية (حرية الأعمال، وحرية العمل، والحرية النقدية).

- انفتاح السوق ( حرية التجارة، وحرية الاستثمار، والحرية المالية ).

و يتم حساب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية، و الذي يمكن توضيح قيمه كما يلي:

[1] **Terry Miller ، Anthony B. Kim ، "Index Economic Freedom 2017 ، Institute for Economic Freedom ، The Heritage Foundation ، Washington ، 2017 ، pp: 20 ، 28.**

* ما بين 80- 100: دلالة على حرية اقتصادية كاملة؛

* ما بين 70- 79.9:دلالة على حرية اقتصادية شبه كاملة؛

* ما بين 60- 69.9:دلالة على حرية اقتصادية معتدلة؛

* ما بين 50- 59.9: دلالة على ضعف الحرية الاقتصادية؛

* ما بين 0- 49.9 : دلالة على انعدام الحرية الاقتصادية.

والجدول الموالي يبين لنا مرتبة الجزائر العالمية ضمن 180 دولة شملتها الدراسة للفترة الممتدة ما بين سنة 2008 إلى 2017 من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية.

**الجدول رقم (06): مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2008-2017**

| السنوات | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|
| الترتيب عالميا (180 دولة) | 102 | 107 | 105 | 132 | 140 |
| الترتيب عربيا وإقليميا(18 دولة) | 12 | 14 | 13 | 14 | 15 |
| قيمة المؤشر | 55,7 | 56,60 | 56,90 | 52,40 | 51,00 |
| السنوات | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
| الترتيب عالميا (180 دولة) | 145 | 146 | 157 | 154 | 172 |
| الترتيب عربيا وإقليميا(18 دولة) | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 |
| قيمة المؤشر | 49,6 | 50,8 | 48,9 | 50,1 | 46,5 |

**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:**

**Institute ،2017 ،2016 ،2015 ،2014 ،2013 ،2012 ،2011 ،2010 ،2009 ،Index Economic Freedom 2008 the Heritage Foundation. Available on Website: ،for Economic Freedom (http://www.heritage.org/index/download )& (http://www.heritage.org/index/explore?view=by-regionCountry-year)**

**المصدر: مداخلة الباحث شبورو سليم باحث جامعة بلقاسم بلقايد، ملتقى وطني حولة إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يومي 07/06 ديسمبر 2017، ص 8.**

بحسب معطيات الجدول رقم (06) أعلاه، فالجزائر تقع ما بين منطقتي الحرية الاقتصادية الضعيفة والمنعدمة، واحتلت أسوء مرتبة لها سنة 2017 باحتلالها المرتبة 172 عالميا من أصل 180 دولة، بحصولها على 46.5نقطة مئوية حسب مؤشر الحرية الاقتصادية، أما عربيا و إقليميا (دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) فقد تحصلت الجزائر على المرتبة 14 من أصل 18 دولة.

**الشكل رقم (06): مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر للفترة 2008-2017**

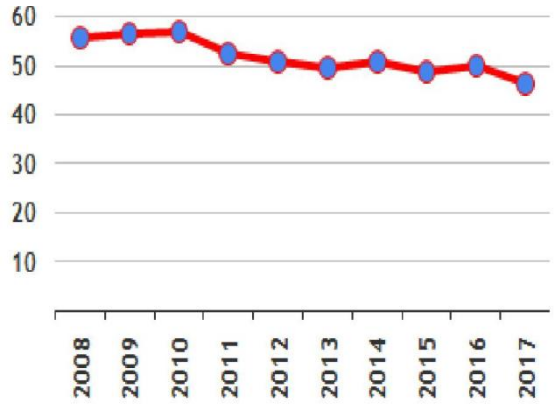


**الشكل رقم (07): مرتبة الجزائر عالميا وعربيا من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2008-2017**

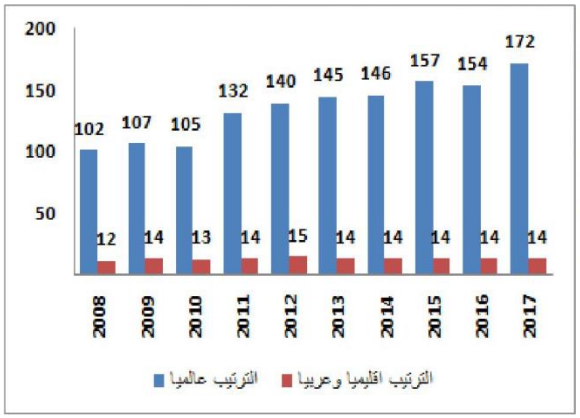


**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06).**

### 3- دور الهيئات الحكومية الجزائرية في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

هناك مجهودات كبيرة تبذل من قبل مجموعة مشتركة ومتكاملة من الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة الجزائرية من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ومن أهمها:

- **وزارة الصناعة و المناجم:**

أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة اعتبارا من سنة 1993 وذلك من أجل ترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة و تم دمج وزارة الصناعة بوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2010. حيث تعمل على توجيه وتأطير ومراقبة وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و أنشئت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع المذكور ومنها المشاتل وحاضنات الأعمال ومراكز التسهيل، والمجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووصولا الى ان أصبحت مدمجة مع قطاع المناجم كما هو وضعها الحالي

**1- المشاتل وحاضنات الأعمال:** وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتحاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مهمتها التكفل بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وتأخذ ثلاث أشكال هي:[1]

**المحضنة:** وهي عبارة عن هيكل دعم، يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

**ورشة الربط:** وهي هيكل دعم يتكلف بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

**نزل المؤسسات:** وهو هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

## 2- مراكز التسهيل:

هي "مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"، وتتوخى مراكز التسهيل تحقيق الأهداف الآتية:[2]

وضع شباك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين.

تسيير الملفات التي تحضي بمساعدة الصناديق المنشأة لدى الوزارة الوصية، مع تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها واستردادها.

تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى حاملي المشاريع، والحث على تثمين البحث و الكفاءات البشرية.

تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي، ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للاندماج في الاقتصادي الوطني والدولي.

وتتولى مراكز التسهيل المهام التالية:[3]

دراسة الملفات المقدمة من طرف حاملي المشاريع والإشراف على متابعتها، وتحسيد اهتمام أصحاب المشاريع في أهداف عملية بتوجيههم حسب مسارهم المهني، ومساعدتهم على تخطي العراقيل أثناء مرحلة التأسيس.

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 26 فبراير 2003، العدد 13، ص 14.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003، يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 26 فبراير 2003، العدد 13، ص ص 18-19

[3] المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003، المرجع السابق، ص 19.

مرافقة أصحاب المشاريع والمقاولين في ميداني التكوين والتسيير، وتشجيع نشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار بمختلف وسائل الاتصال.

دعم تطوير القدرات التنافسية والمساعدة على نشر التكنولوجيات الجديدة، وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق.

**3- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

هو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة والسلطات العمومية من جهة أخرى، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومن مهامه:[1]

ضمان الحوار والتشاور بشكل دائم ومنتظم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين حول المسائل ذات المصلحة الوطنية التي تتعلق بالتطوير الاقتصادي، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة، وجمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل وبصفة عامة من الفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع.

**4- الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

بالإضافة إلى الأنشطة التي تقو بها الوزارة المختصة في القطاع والهيئات التابعة لها هناك هيئات حكومية ومؤسسات متخصصة تقوم بدور فعال في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومنها:

❖ **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:**

**- طبيعة الوكالة ومهامها:**

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات

[1] المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 25 فبراير 2003، المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 26 فبراير 2003، العدد 13، ص .22

مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وهي تخضع لسلطة الوزير الأول، ويتولى وزير التشغيل والضمان الاجتماعي المتابعة العملية لجميع نشاطاتها، تتخذ من الجزائر العاصمة مقرا لها، ولها فروع جهوية ومحلية عبر التراب الوطني[1]، وتضطلع الوكالة بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام التالية[2]:

• الدعم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

• تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات، وتخفيض نسب الفوائد، وتقوم بتبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

• تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة وتساعدهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات، وتشجع كل الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.

• إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم.

• تقديم الاستشارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتركيب المالي ورصد القروض، وتحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.

• إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجازها واستغلالها.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 11 سبتمبر 1996، العدد 52، ص .12

[2] المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 10 سبتمبر 2003، العدد 54، ص .6

• تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتحديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم.

**- دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

حسب الإحصائيات المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على موقعها الالكتروني الرسمي، فقد تم خلال سنة 2016 تمويل قرابة 11262 مشروع موزعة حسب النسب التالية:

66 %من المشاريع الممولة موجهة للشباب خريجي مراكز التكوين المهني.

18% من المشاريع الممولة موجهة لخريجي الجامعات.

65% من المشاريع الممولة تبلغ قيمة الاستثمار فيها أقل من 5 ملايين دينار.

14% من المشاريع للنساء.

92% من المقاولين الممولين لا تتجاوز سنهم 35 سنة.

والجدول الموالي يبين عدد المشاريع الممولة حسب القطاعات من قبل الوكالة منذ إنشائها والى غاية نهاية سنة 2016.

**الجدول رقم (07): المشاريع الممولة حسب القطاعات منذ نشأة الوكالة والى غاية 2016**

| القطاعات | من تاريخ إنشاء الوكالة و الى غاية 2016/12/31 | |
|---|---|---|
| | عدد المشاريع | % |
| الفلاحة و الصيد البحري | 54615 | %15 |
| الصناعات التقليدية | 42621 | %11.5 |
| البناء و الاشغال العمومية و الري | 32828 | %9 |
| الصناعة و الصيانة | 33806 | %9 |
| المهن الحرة | 9456 | %2.5 |
| الخدمات | 194654 | %53 |
| المجموع | 367980 | %100 |

**الشكل رقم (08): المشاريع الممولة حسب القطاعات الاقتصادية**

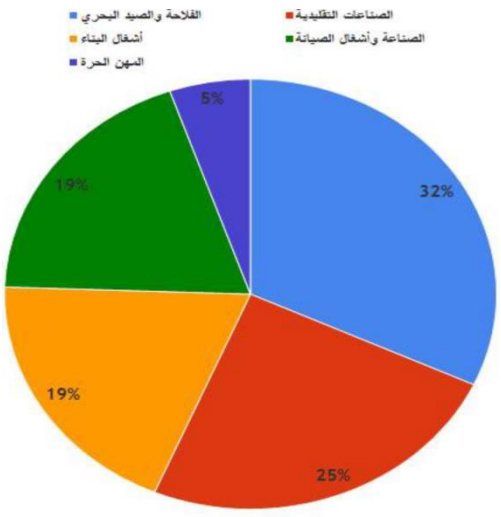


**المصدر: إحصاءات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب متوفر على موقع:المصدر: من إعداد االطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07)**

**(https: / / www. ansej. Org. dz / index. php / fr / nos – statistiques)**

**تاريخ الاطلاع: 2017-10-05**

## 2 - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) والهيئات المكملة لها:

نظرا لبعض الصعوبات التي تعرض لها أصحاب المشاريع الاستثمارية ومن أجل تجاوزها ومحاولة استقطاب وتوطين الاستثمارات الوطنية والأجنبية فقد أنشئت الدولة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات سنة 2001 بموجب الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية رئيس الحكومة، جاءت لتنوب عن وكالة ترقية ودعم الاستثمار، تهدف لتقليص آجال منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوما، بدلا من 60 يوما في الوكالة السابقة التي حلت محلها، لقد أوكلت العديد من المهام لهذه الوكالة منها[1]:

- ضمان ترقية و تطوير ومتابعة الاستثمارات.
- استقبال المستثمر المقيمين والغير مقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار.
- تسيير صندوق دعم الاستثمارات.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

## - الهيئات المكملة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

**1- المجلس الوطني للاستثمار:** هو مجلس وطني يرأسه رئيس الحكومة مكلف بما يلي[2]:

اقتراح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها.

و اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة.

يفصل في الاتفاقيات المبرمة ما بين الوكالة والمستثمر.

يفصل في المزايا الممنوحة في إطار الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز أو الرخصة.

[1] الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 22 أوت 2001، العدد 47، ص ص 05-07

[2] الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، مرجع سبق ذكره، ص .07

يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه.

يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار وتطويرها.

**2- صندوق دعم للاستثمار:** هو صندوق تم إنشاؤه في شكل حساب تخصيص خاص، يهدف إلى تمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات ولاسيما منها النفقات بعنوان أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار[1].

**دور وكالة تطوير الاستثمار (ANDI) في دعم وتطوير المشاريع المستثمرة:** لقد لعبت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) منذ نشأتها في سنة 2001 بموجب الأمر رقم 03/01، دورا فعالا في دعم وتطوير استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة للصلاحيات الواسعة التي منحت لها، وشهدت المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة زيادة بمعدل متزايد خاصة خلال الفترة 2005-2009، والجدول الموالي يبين مدى مساهمة الوكالة في زيادة المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**الجدول رقم (08): مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعومة من قبل ANDI إلى غاية جوان 2013. السنة 2005.**

| السنة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2011 | 2012 | جوان 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المشاريع | 2255 | 6975 | 11697 | 16925 | 11803 | 7803 | 7715 | 4768 |
| قيمة المشاريع (مليون دينار) | 511529 | 707730 | 937822 | 2401890 | 479560 | 1378177 | 815545 | 752169 |

**المصدر: العايب ياسين" :دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، محلة دراسات اقتصادية، العدد رقم 01، لسنة 2014، ص: 41.**

[1] الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، مرجع سبق ذكره، ص .08

**الشكل رقم (09):عدد وقيمة المشاريع الاستثمارية المدعومة من قبل ANDI إلى غاية جوان 2013.**

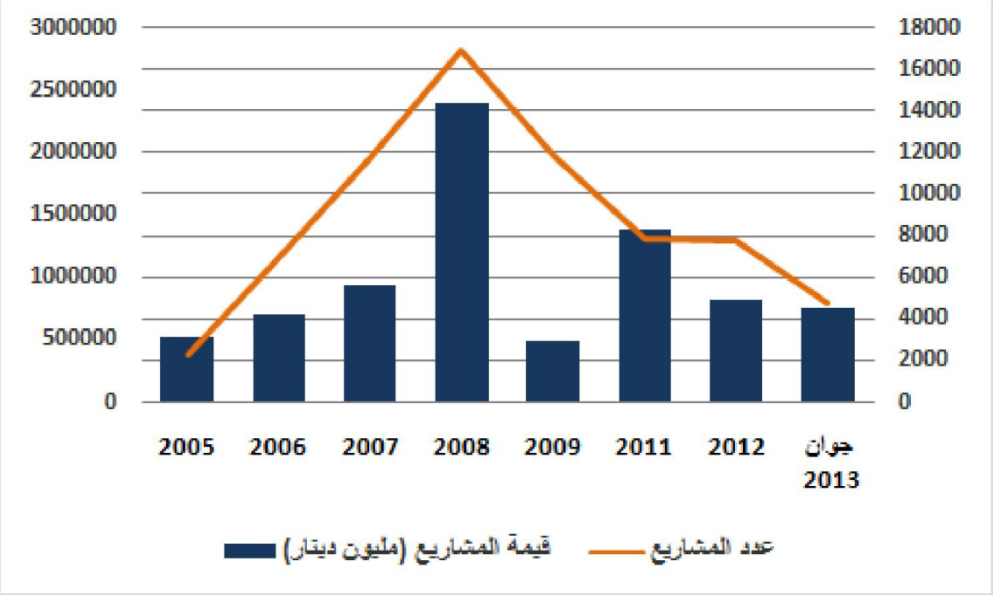


**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (08).**

## 3- وكالة التنمية الاجتماعية:

وهي هيئة ذات طابع خاص، تخضع للإشراف المباشر لرئيس الحكومة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية الإدارية و المالية أنشئت سنة 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 29 جوان 1996، في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر هدفها التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الاجتماعية الضعيفة، وذلك بوضع تدابير وبرامج المحاربة البطالة والفقر والتهميش، وتتولى الوكالة الترقية والانتقاء والاختيار والتمويل الكلي أو الجزئي عن طريق المساعدات أو أية وسيلة أخرى ملائمة لما يأتي[1]:

الأعمال والتدخلات لفائدة الفئات المحرومة والتنمية الاجتماعية.

كل مشروع أشغال أو خدمات ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية الأكيدة، والتي تحتوي على كثافة عالية لليد العاملة أو مجموعة أو تجمع عمومي أو خاص قصد ترقية تنمية الشغل.

وتنمية المؤسسات المصغرة.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 29 يونيو 1996، المتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 30 يونيو 1996، العدد 40، ص 19.

## 4- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

**أ- التعريف بالوكالة:** لقد تم استحداث منظومة جديدة للقرض المصغر دخل حيز التطبيق خلال سنة 2004 وتتكلف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هذه المهمة، وهي وكالة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 يناير 2004، وتضطلع هذه الوكالة بالمهام التالية:[1]

- تسيير القرض المصغر.
- تدعيم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم.
- تمنح قروض بدون مكافأة.
- تقدم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض.
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

**ب- عدد القروض الممنوحة إلى غاية 2017/08/31:**

وحسب آخر الإحصائيات الصادرة عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، فإن الوكالة منحت حوالي 801513 قرض موزعة على مختلف القطاعات، وذلك منذ إنشائها والى غاية 31 أوت 2017، والجدول الموالي يوضح ذلك.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 يناير 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 25 يناير 2004، العدد 06، ص .08

**الجدول رقم (09): توزيع القروض حسب قطاع النشاط.**

| قطاع النشاط | عدد المشاريع | % |
|---|---|---|
| الزراعة | 112880 | %17.08 |
| الصناعة الصغيرة | 310426 | %38.73 |
| البناء و الاشغال العمومية | 68134 | %8.50 |
| الخدمات | 166534 | %20.78 |
| الصناعة التقليدية | 139617 | %17.42 |
| التجارة | 3164 | %0.39 |
| الصيد | 758 | 0.09 |
| المجموع | 801513 | %100 |

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر متوفرة على موقع المصدر:
(http: / / www. angem.dz / ar / article / prets – octroyes)
تاريخ الاطلاع: 2017-10-05

**الشكل رقم (10): توزيع القروض حسب قطاع النشاط قطاع النشاط إلى غاية 31-08-2017**

من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09)

## 5- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME):

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05/ 165 المؤرخ في 2005/05/03 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت وصاية وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار، وهي أداة الدولة في مجال تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبهذه الصفة تتولى الوكالة المهام التالية[1]:

- تنفيذ الاستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- القيام بإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعتها.
- تقديم الخبرة والاستشارة لأصحاب المؤسسات.
- تقييم نجاعة تنفيذ البرامج القطاعية و اقتراح التصحيحات الضرورية.
- متابعة ديموغرافية المؤسسات (إنشاء، توقف، تغيير النشاط).
- القيام بدراسات متعلقة بالمؤسسات.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 04 ماي 2005، العدد 32، ص ص 28-29.

- التنسيق مع الهيئات المعنية لتطوير الابتكار التكنولوجي.
- جمع واستغلال وإيصال المعلومة الخاصة بكل فروع نشاط المؤسسة.
- التنسيق مع مختلف الهيئات المعنية حول مختلف البرامج المتعلقة بإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

**و كملخص للمبحث نجد أنه:**

رغم الإصلاحات التي باشرتها الحكومة للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأكيدا منها على دورها المهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال عدة هياكل واليات تهدف الى انعاش الاستثمارات وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة و إسهامها في ولادة مشاريع جديدة، إلا أنه مع غياب برنامج عملي للتنمية، وخطط تحفيزية يبقى هذا القطاع في حاجة الى بيئة مؤسساتية ومنظومة مصرفية في المستوى، إلى جانب تسهيلات على مستوى العقارات تتلاءم مع الوضع الاقتصادي.

## المبحث الثالث: الريادة ونجاح المشاريع الصغيرة

### المطلب الأول: الريادة [1]

#### 1- مفهوم الريادة و أهميتها:

قبل تحديد مفهوم الريادة وأهميتها في بناء اقتصاديات المجتمعات نرى من الضروري جدا الإشارة إلى مقولة تراثية اقتصادية - مفادها بأن "رأس المال جبان"- تتناقض مع مفهوم الريادة بل مدمرة للريادة في مجال الأعمال وسوف نوضح الغرض من تبني الريادة والاستثمار وذلك لما لهذه الناحية من أهمية على صعيد إدارة المشروعات الصغيرة وتطوير أسسها ومفاهيمها الإدارية وتوفير متطلبات ومقومات نجاحها.

لقد كانت الريادة تعني دائما الاستحداث وهذا المصطلح انتشر واستخدم على نطاق واسع في عالم الأعمال اليابانية وذلك في العقود الستة الأولى من القرن السابق وفي الآونة الأخيرة أصبحت الريادة في مجال الأعمال تعني السبق في ميدان ما ( مثال السبق الروسي في مجال الفضاء) كما وتعني أيضا من يدير شيئا جديدا في ميدانه او يبتكر شيئا جديدا كليا يلاقي طلبا و رواجا.

أما الريادة في حقل إدارة الأعمال فيه اللقب الذي يمنح لمن ينشئ مشروعا جديدا او يقدم فعالية مضافة إلى الاقتصاد وبالمنظار الأوسع فإن الريادة الإدارية تشمل أيضا من يدير الموارد المختلفة لتقديم شيء جديد او ابتكار مشروع جديد.

والريادة بهذا المعنى ليست حكرا على منشئ المشاريع، بل من يمارسها كذلك المدراء العاملون في المشاريع والمنظمات الكبيرة حيث يتمثل نشاط هؤلاء المدراء الرواد بتقديم سلع جديدة او بناء خط إنتاجي جديد او القيام بإنشاء شركات جديدة، ولضمان بقاء واستمرارية الأنشطة الجديدة فإنه يتوجب على المدراء الرواد إدارة مواردهم المحدودة بطرق تختلف عن الأسلوب التقليدي المعتمد من قبل الآخرين وخلال الأجزاء التالية من هذا الفصل سنناقش بعضا مما يطلق عليه بالأنماط والخصائص للإدارة الريادية المتميزة والاعتيادية.

[1] كلية الدراسات التجارية جامعة السودان "،مركز ريادة الأعمال ، "2015، ص ص 1-5.

فمصطلح الرائد الإداري يطلق على مالكي مشاريع الأعمال الصغيرة وتأتي ملكية هذه المشاريع اما بالشراء او الإرث او الامتياز او أية وسيلة اخرى

وقد تميز عقد الثمانينات في بعض الدول الغربية ببزوغ دور الريادة الإدارية ذلك ان عدد المشاريع الجديدة التي ظهرت للوجود خلال سنوات هذا العقد تزايد بشكل ملحوظ ومتميز عن اقتصاديات أخرى. والسبب وراء هذا التسارع في الانتشار هو التقدم التكنولوجي والسلعي والخدمي الياباني الذي أبهر هذه الدول وأدهشها. ويشير أحد المهتمين في الإدارة إلى ان اليابانيين اثبتوا وجودهم في أسواق الدول المتقدمة، وتمكنوا بنجاح من اجتياحها بصناعاتهم ( السيارات، الفولاذ، أجهزة اتصال، الساعات، الإلكترونيات) مما أثار قلق أرباب المشاريع في تلك الدول ولم يقتصر هذا القلق على مدراء منظمات الأعمال فحسب، بل شمل أيضا أصحاب الشهادات العليا وكليات إدارة الأعمال في ضوء ذلك صدرت عدة كتب وبحوث ومقالات منذ عام 1980 ألقت الضوء على أسباب نجاح وفاعلية الإدارة اليابانية [1].

ولكي تتمكن المجتمعات الساعية الى التطوير والتقدم من إعادة التوازن ألدوار إدارة الأعمال في المنظمات المختلفة لا بد لها من ان تختار الطرائق المناسبة لترتقي بإدارتها إلى مستوى الإدارة اليابانية، مثل هذا الاختيار لا بد وان يستند إلى ثلاثة مداخل فكرية وهي:

**الأول:** يعكس طريقة التفكير في طبيعة الوضع الحالي للإدارة وتعليم الإدارة.

**أما الثاني:** فهو التفكير في أسلوب التفكير ذاته أي الاهتمام بأساليب التفكير وفي طرائق استخدام الناس لعقولهم وفي الطرائق التي يواجهون من خلالها مشكلات الأعمال.

**في حين يتعرض المدخل الثالث:** إلى تاريخ فكرة إدارة الأعمال عموما.

وعليه فان الفصل الحالي يمثل حصيلة المداخل الثلاثة آنفة الذكر، ويقدم بعض الطرائق التي نتمكن من خلالها تعديل نظرتنا لوظائف المدير المعاصر وهذه الطرائق ليست ابتكار جديدا كما أنها ليست متطرفة، بل تتماشى وتتطابق مع الاتجاه العام.

[1] جواد شوقي ناجي ، إدارة الأعمال منظور كلي ، دار الحامد للنشر ، عام 2000،ص16

إن الأطر للتوجهات الحضارية متبنيه في نفس الوقت نظرة متوازنة لإدارة الأعمال لذلك فإن الأفكار الرئيسية خلال هذا الفصل تعتمد النموذج البسيط للإدارة الذي يعالج الإدارة على أنها عملية متكاملة ذات مداخل ثلاثة أساسية هي: **الريادة وحل المشكلات واتخاذ القرارات للإنجاز**[1].

**2- خصائص الريادة:**

إن مقومات نجاح الفرد وبلوغه حالة الريادة يمكن أن تنبثق من فحوى المصطلحات الآتية: (الإبداع، المخاطرة، النمو)، وان الريادة الناجحة لها قيم مستقلة وإبداعية لامتلاكها القدرة على انتقاء الفرصة المتاحة في السوق والتي لم يدركها الآخرون، كما أن الريادة الناجحة لها القدرة على العبور إلى الشواطئ الثانية دون تردد، ولها نظرة واسعة وعميقة تمكن من الكشف عن بعض المنطلقات التي لا يراها الفرد الاعتيادي. ولا بد لها من القول بأن المشاريع الحديثة ليست كلها ناجحة، فقد واجه العديد منها الفشل، بسبب عدم المهارة والخبرة الإدارية، أو بسبب افتقار مالكيها لأساليب العمل الجاد والريادي الضامن لإدامة بقاء هذه المشاريع، فمثلا إخفاق المالك في إدامة الإشراف الفعال والرقابة على النشاط الجديد سوف يعيق نمو المبيعات وبالتالي نمو المشروع. ولا يكفي كذلك العمل الجاد والدؤوب لإدامة المشروع ما لم تقترن الإدامة بالعمل الذكي والفطن والفعال. فمن أسس الريادة الناجحة حسب استثمار الوقت وممارسة العمل القيادي السليم دون التركيز على أعمال تصريف المنتوج فحسب، بل الريادي الناجح يميل دوما إلى إناطة الأعمال الإجرائية التنفيذية للغير وينصرف هو إلى التفكير الإبداعي للتطوير والى ممارسة القيادة والتوجيه.

كما أن الابتعاد عن التخطيط والتهيؤ للتوسع المحتمل يؤديان إلى فشل الرائد الإداري، ذلك أن التنبؤ بالمستقبل ورسم أبعاده أمران مهمان للإبقاء على الحالة الريادية واستثمار معطياتها، وأخيرا وليس آخرا فان الضعف في إدارة الموارد المالية تعني بإدارة المتوفر من الموارد المالية ومراعاة كثرة أو قلة المال المستثمر في موجودات المشروع مقايسة مع حجم العمليات الإنتاجية المتوقعة.

[1] جواد ، شوقي ناجي ، مرجع سابق، ص24

وخلاصة القول فإن الريادة تولد مع الفرد وتدفعه للإبداع في الأعمال وإنشاء المشاريع الصغيرة، وان العناصر التي تم ذكرها وأخرى ترسم ملامح الحكم على مدى نجاح أو فشل المشروع الجديد وعلى كون رواد الأعمال يرثون خصائص معينة تمكنهم من إقامة مشاريع أعمال وأدارتها، إلا أن حالات الفشل التي واجهت البعض منهم تعكس الحاجة الملحة إلى تعليم الرواد وتطوير قابلياتهم وزيادة معارفهم ليصبحوا أكثر قدرة وإمكانية في الحفاظ على مشاريعهم[1].

**3- خصائص رواد الأعمال:**

شهدت السنوات القليلة الماضية اهتماما ملحوظا بدراسة الريادة ورواد الأعمال وقد لوحظ أن القائمين على إدارة الأعمال الرائدة يشتركون في خصائص سلوكية وسمات متنوعة وهذه الخصائص هي التالية:

- **الخصائص الشخصية:**

تنمو المفردات الشخصية عبر مسيرة حياة الفرد وتنصهر في سلوكياته حتى يصعب تغييرها، لكن يمكن تطويرها بقدر علاقتها بالريادة الإدارية، حيث يعتقد الكثير من المهتمين بالسلوك الريادي بأن هذه المفردات تنشأ نتيجة تطوير السلوك الريادي، وإذا صح مثل هذا الاعتقاد فإن بالإمكان تطوير السلوك الريادي للفرد الذي من شأنه أن ينمي دوافعه وطرائق تفكيره، علما أن أهم الخصائص الشخصية للرواد هي التالية:

* **الحاجة للإنجاز:** وتشير هذه الخاصية إلى الرغبة في تقديم أفضل إنجاز أو الفوز في موقف تنافسي معين. الراغبون بتقديم أفضل إنجاز يتحملون مسئولية بلوغ الهدف بجدارة ويميلون إلى تحمل الصعاب ويتوقعون ردود فعل سريعة تجاه نشاطهم وإنجازهم حيث يسعى أصحاب الريادة الإدارية إلى قياس نجاحهم بقابلياتهم على بلوغ الأهداف، وهم كذلك ميالين إلى التحديث وتحمل الأعباء.

* **الرغبة في الاستقلالية:** أصحاب الأعمال الرائدة، ينشدون الاستقلالية دوما دون الاعتماد على الآخرين في بلوغ الأهداف. لذلك فهم غير مندفعين للعمل في المنظمات الكبيرة أو

1 المنصور ، كاسر نصر وآخرون ، إدارة المشروعات الصغيرة ، جامعة مؤتة ، دار الحامد للنشر ، عمان ، 2000 ، ص. 16

البيروقراطية، بسبب دوافعهم الداخلية وثقتهم العالية بقابلياتهم ويشاطرون طموحاتهم دون الاكتراث إلى ردود الفعل الاجتماعية.

* **الثقة بالنفس:** لو تتبعنا سجل إنجازات أصحاب الأعمال الرائدة لوجدنا أن انطلاقهم لتنفيذ الأعمال الجديدة نابع من ثقتهم بأنفسهم أولا وذلك لأن الثقة تنشط الجوانب الإدراكية والتصورية للفرد وذلك بما يجعله أكثر تفاؤلا تجاه المتوقع من أعماله الجديدة.

* **النظرة للمستقبل:**يطغى على أصحاب الأعمال الرائدة التطلع نحو المستقبل والتفكير بالمردود المالي، بمعنى آخر يمتلك مثل هؤلاء الأفراد تفاعل عال بالمكتسبات والتقدم، باعتبارهما أهم مؤشرين لإنجازاتهم، وتلازم نظرتهم التفاؤلية الحالة العقلانية والاعتيادية تجاه الأعمال التي يمارسونها.

* **التضحية والإيثار**: يؤمن أصحاب الأعمال الرائدة بأن النجاح ليس أمرا يسيرة بل يتطلب المثابرة والتضحية والإيثار، فهم يتنازلون عن إشباع حاجات معينة في سبيل بلوغ النجاح والتقدم في الأعمال، وبالتالي التحقيق النجاح المنشود وان كان على حساب فرص أخرى.

- **الخصائص السلوكية:**

يبني الأفراد عمومة أنماط سلوكية معينة، كما يتبنون هوايات يرغبونها، ويغير الأفراد هواياتهم بسهولة نسبية مقايسة بتغير مفرداتهم الشخصية التي سبق الإشارة إليها في الفقرات السابقة، وعند مناقشة بعض السلوكيات ذات العلاقة بأصحاب الأعمال الرائدة لا بد لنا من التعامل معها بحذر خاص بسبب العلاقة الحساسة القائمة بين هذه السلوكيات والجهود الريادية، وأهم الخصائص السلوكية لرواد الأعمال هي ما يلي:

* **المهارات التقنية:** أصحاب الأعمال الرائدة يتمتعون بقدرات تقنية عالية يسخرونها لصالح أعمالهم، فمثلا يمتلك بائعو السيارات قدرات ومهارات تقنية ذات علاقة تساعدهم على ترويج مبيعاتهم. وكذلك المختصون بصناعة الساعات وصياغة الحلي وصناعة مواد التجميل، كل هؤلاء لهم مهارات تقنية أولية تساعدهم على إدارة أعمال صناعاتهم وبجدارة.

* **المهارات التفاعلي:** من يريد الاستفادة من الفرص والمناسبات يجب أن يتحلى بمهارات إدارية متنوعة، وأصحاب الأعمال الرائدة يكونون في الغالب قادرين على إدارة موارد

منظماتهم المالية والبشرية بكفاءة عالية، ويتمتعون بالرغبة في تخويل الآخرين الصلاحيات اللازمة لإدارة النشاط المناط بهم مثل هذا التوجه يحتاج إلى جهود تفاعلية مختلفة (اتصال، نقل معلومات، استلام ردود فعل، مناقشة القرارات قبل إصدارها، إقناع.....الخ).

*** المهارات الإدارية: وتتمثل هذه المهارات بما يلي:**

- ✓ **مهارات إنسانية:** تتمثل بالعلاقات الإنسانية التي يطورها المدير مع مرؤوسيه وزملائه لخدمة المشروع والمنظمة بشكل عام، وهذه العلاقات تبني على الاحترام والثقة والدعم المستمر للعنصر البشري داخل المشروع والاهتمام بمشكلاته خارج المشروع.
- ✓ **مهارات فكرية:** تتمثل بالأسس والمبادئ العلمية في ميدان الإدارة واتخاذ القرارات والمحاكمة المنطقية وتحليل المشكلات وإيجاد العلاقات بين المشكلات وأسبابها وحلولها...الخ. **مهارات فنية:** تتمثل في خبرة ودراية المدراء بالمسائل الفنية المتعلقة بالإنتاج والبيع والشراء والتخزين والتمويل وتلك المسائل المتعلقة بالأنشطة الفنية لمشروعاتهم.

**4- الرائد الإداري:**

هل ان العمل الريادي حكر على الأفراد منشئ الأعمال الجديدة أم أنه أمر مشاع لمن استطاع أن ينضح بأفكار إبداعية مدرة للدخل سواء كان صاحب عمل خاص او منتسب لواحدة من منظمات الأعمال؟ وببساطة نقول أن العمل الريادي يؤديه من يحمل جملة من الخصائص والصفات التي يجب أن يتصف بها الفرد الريادي سواء كان مالكة للمشروع أو منتسبة لمنظمة أعمال، أو صناعي، او زراعي أو أنه ممتهن الواحدة من المهن الممارسة من قبل أفراد المجتمع، وذلك أن الكثير من منظمات الأعمال أصبحت تؤمن بأن العمل الريادي يحقق لها النمو المردود والأكبر بل والتميز في ميدان الأعمال.

تنشأ منظمات الأعمال لغاية معينة لأصحابها ومنظميها وهي تحمل رسالة تعكس أهداف محدودة ومدفوعة لتحقيقها بمساعدة مجموعة من الأفراد العاملين فيها). ومن بين الأهداف المنشودة كسب رضا وقناعة الزبائن تجاه مخرجات هذه المنظمات لأن هذا الهدف هو مصدر دخلها واستمرار نموها، لذلك تجد هذه المنظمات مدفوعة البناء هياكلها التنظيمية لتحقيق هدفين أساسيين هما (الكفاءة والفاعلية). والمدراء القائمين على هذه المنظمات

يؤدون أنشطتها بطريقة وأسلوب يضمن تحقيق أهدافها المنشودة وتنمية أهداف تنظيمية أخرى تضمن نمو واستمرارية هذه المنظمات.

**5- خصائص الرائد الإداري:**

هناك بعض المفردات الشخصية التي يجب أن يتحلى لها المدير ليكون قادرة على تحقيق الحالة الريادية وبنجاح في البيئة التنظيمية، واليكم توضيحا لهذه المفردات[1].

**الرؤية الواسعة:** أصحاب الأعمال الرائدة يمتلكون رؤية واسعة وبعيدة يحيطون من خلالها بمعظم العوامل التي تؤثر على عمل المشروعات، فهم يتنبؤون بالمستقبل ويحلمون به ويعملون على جعله حقيقة واقعة من قبلهم أو من قبل الآخرين من خلال وضعهم للخطط المدروسة والحلول السليمة باستمرار.

**المرونة في بناء فرق العمل:** بتحدي المعتقدات والافتراضات المنظمية يسعى رائد الأعمال إلى إيجاد شيء حديث وجديد، ولبلوغ ذلك لا بد من تشجيع الآخرين على العمل الجماعي. ولكي يستطيع رائد الأعمال كسب قبول الآخرين للعمل سوية يجب أن يكون على قدر من الدبلوماسية والتكتيكية في التنقل بين الأقسام والوحدات والمستويات الإدارية بطريقة يحفظ من خلالها وحدة شبكة الأعمال المنظمية دون أحداث الاختلاف والتباين بين عناصرها.

**المثابرة والمواظبة:** ينظر الرائد الإداري إلى المساندة الجماعية والتشجيع من قبل العاملين معه في منظمة الأعمال سواء من كان منهم ضمن جماعة الإدارة العليا أو الوسطى وحتى الخط الأول والى جانب ذلك يتطلب من رائد الأعمال النشاط والمثابرة للتغلب على العقبات التي تواجهه خلال نشر أفكاره الريادية والعمل على جعلها حقيقة واقعة.

**6- الأنشطة الأساسية للريادة الإدارية:**[2]

لإدارة القمة في أية منظمة دور أساس في تنشيط المناخ الريادي في المنظمة عموما من خلال معالجتها للمعوقات والعقبات التي قد تقف في طريق التوجه الريادي البعض مدراءها، والمنظمات التي تنحو هذا المنحى تحمل الخصائص الآتية.

---

[1] Nicholas Siropolis. Small Business Management ، 5th edition Houghton Mifflin Company - 1994 - P- 43-48.

[2] مرجع سابق Nicholas

**التزام إدارة القمة:** لا يمكن توقع أي تغيير باتجاه قبول الأفكار الريادية ما لم تلتزم إدارة القمة للمنظمة بمساعدة وترويج هذه الأفكار لتبنيها من قبل الآخرين في ضوء ذلك.

**مرونة الهيكل التنظيمي:** يجب أن يكون الهيكل التنظيمي للمنظمة المندفعة نحو قبول الأفكار الريادية وبسرعة نسبية، مرنة قادرة على التكيف والتحرر، فمثلا تحتاج عملية قبول وتشغيل الأفكار الريادية إلى صلاحيات واسعة يمتلكها المدراء القادرين على إحداث التغيير. كما أن إدارة المنظمة تحتاج إلى اللامركزية في إدارة عملياتها لدفع أصحاب المهارات والأفكار الإبداعية في الصفوف التالية للمساهمة في تطوير منظماتهم.

**استقلالية الفريق المكلف بتنفيذ الفكرة الرائدة:** إذا ما أريد للفكرة الرائدة أن تنفذ فلا بد وأن يتمتع الفريق المكلف بأعمال التنفيذ بحرية الحركة واستقلالية العمل والتنفيذ، إذ أن الاعتمادية والتقيد واللجوء إلى الغير للحصول على تصريح العمل كلها تعرقل عملية نشر وتنفيذ الفكرة الرائدة وتخنق الإبداع والمبادرة.

**التحفيز للمخاطرة:** توفر المنظمات الراغبة بتنشيط الأفكار الرائدة حوافز لمن يجرؤ على المغامرة بأفكاره للتنفيذ، ويجب أن تغدق المنظمة بكرمها على أصحاب الأفكار الرائدة الناجحة حتى يندفعوا نحو تحقيق مسيرة حياتهم الإبداعية.

**مقدمو الأفكار الرائدة أناس أذكياء ومقتدرين:** التطوع لتقديم الأفكار الرائدة أمر لا يفي بمتطلبات الريادة الإدارية ان لم يكن أصحاب هذه الأفكار من الأذكياء والمقتدرين، وقد تطور ذكائهم وتعززت قدراتهم نتيجة لاستلامهم شكلا من أشكال التدريب والخبرة والمعرفة والدراية في مجال التنفيذ للأفكار الرائدة.

**نظام رقابي ملائم:** النظام الرقابي المتشدد يحبط التوجهات الرائدة ويعرقل الفعاليات ذات العلاقة، ويخمد الروح الريادية عند الفرد، لذلك يجب أن يعمل النظام الرقابي على توفير البيانات والمعلومات وتحليلها ليتمكن المدراء الرواد من التنبؤ والأخبار عما سيؤول إليه الحال إذا ما تم تنفيذ الفكرة الرائدة.

**7- التكامل الريادي في منظمة الأعمال:**

أعطت لنا بعض الدراسات أمثلة على كيفية إحداث التكامل والاندماج الريادي في المنظمة، ورغم أنه عمل معقد ويحتاج الكثير من التمعن، إلا أن هناك أربعة مداخل أساسية تسهم في إحداث هذا التكامل وهي:

- **المدخل الأول:** أن تسهم إدارة القمة للمنظمة في ترويج الفعاليات الريادية فيها وتتعامل معها على انها واحدة من الفعاليات اليومية.

- **المدخل الثاني:** يجب أن تولد الأفكار الرائدة إسهامات عملية التطوير المخرج الذي تسعى المنظمة إلى تحقيقه.

- **المدخل الثالث:** يجب أن يرتبط الأداء الريادي بنظام التكريم، ويعمل هذا النظام على تحفيز الرواد الإداريين بشكل متميز.

- **المدخل الرابع:** وحتى تضمن إدارة القمة للمنظمة بلورة الفعاليات الريادية وجعلها حالة واقعية يجب ان تهتم باختيار القائد الإداري الملائم لهذه الفعاليات.

**8- إيجابيات كونك ريادي:**

يتساءل المرء لماذا يندفع الإنسان لإنشاء مشروعه الصغير بدلا من الحصول على وظيفة مستقرة في منظمة كبيرة تعمل لساعات محدودة يوميا، وفي نهاية كل فترة زمنية يستلم التعويض الذي يتوقعه؟

إن الإجابة على هذا التساؤل تتمثل في إيجابيات كونك ريادية، فالريادي هو ذلك الشخص الذي يغامر بأمواله ووقته وجهده في مشروع يسعى إلى تنظيمه وإدارته وتحمل الأعباء الناجمة عنه، وهو مع كل ذلك يخاطر مخاطرة عالية لتطلعه نحو تحقيق المردود المحتمل وليضمن النجاح والديمومة، وبالتالي فإن الريادي يندفع خلف أفكاره الريادية كي يتمتع بما يلي:[1]

- إبراز القدرة على رؤية الأهداف متحققة والأعمال ناجحة.

- تحقيق الرغبة في المغامرة والمخاطرة لإثبات الذات المتميزة لديه.

[1] جواد ،شوقي ناجي - مرجع سابق.

- إظهار القدرة الإبداعية لديه على التخطيط والتنظيم والقيادة.

- توسع طاقة الحماس والعمل الدؤوب والجاد لديه بالشكل الذي يراه مناسب.

- توظيف إمكاناته العالية على إقامة علاقات جيدة وقوية مع الزبائن والموردين والبنوك... الخ.

- الاندفاع والإصرار ورباطة الجأش بدون تأثير للقيود عليه.

- تلبية الرغبة والقدرة على التجديد والإبداع والتفرد.

## المطلب الثاني: الريادة والمشاريع الصغيرة:

سنتعرف في هذا المطلب على الكيفية التي يتم من خلالها تطوير وتنمية قدرات مالكي ومدراء المشاريع الصغيرة وذلك ليصبح لديهم القدرة على إنشاء وتطوير مشاريعهم حتى تكون ريادية، ويكون لديهم القدرة على الإبداع والابتكار ليكسبوا رضا الزبائن وينالوا ثقتهم، ولهذا سأتناول في هذا الفصل موضوعات تتعلق بكيف نجعل مشروعك ناجحة، والعقلية التي يجب ان يتمتع بها الريادي والمراحل التي يجب ان يمر بها أي مشروع ليتم إنجازه بالشكل السليم.

### 1- كيفية المحافظة على نجاح المؤسسة:

إن هنالك مجموعة من العوامل التي لا بد من التفكير بها حتى تجعل مشروعك ناجحا وذلك عن بداية تكوين هذا المشروع.[1]

- **أن تكون الشركة قادرة على ابقاء هوامش الربح عالية:**

ان تحقيق الربحية المتدنية يعتبر من العوامل الخطيرة على ديمومة ونجاح أي مشروع وحيث أن الربحية التي لا تتجاوز 2% ما الفائدة من وجود هذا المشروع الذي يكلف ملايين الدنانير ولكن مع صافي الربح لا يتجاوز هذه النسبة.

[1] بلال خلف السكارنة ، المشاريع الصغيرة ، مرجع سابق ، ص، ص، 113، 112.

- **البيع بكميات مناسبة لتحقيق الدخل المطلوب:**

ان من الصعوبة النجاح في حالة البيع بكميات قليلة ولهذا فلا بد من البيع بكميات كبيرة من الإنتاج حتى تحقق عائد يتناسب مع حجم الإنفاق الموجود في المشروع، وعليه يتم اختيار الأسلوب المناسب لذلك.

- **المحافظة على الانتاج:**

وهي الطريقة التي يجب على الريادي أن يحافظ بها على إنتاجه من عدم قدرة الآخرين من المنافسين على تقليده والمحافظة على حقوقه فيما يتعلق بمنتجاته وهذا يتم من خلال: حقوق النشر وبراءة الاختراع.

- **الرغبة في انجاز الأعمال:**

إن النجاح في أداء أي مشروع لا يمكن أن يتحقق إذا لم تكن هنالك الرغبة الأكيدة والقناعة المطلقة لمالك هذا المشروع بالفكرة التي انشأ من اجلها هذا المشروع، وان يتولد لديه الرغبة في إنجاز هذا المشروع ولا يكون الهدف الأساسي هو تحقيق الربح المادي على حساب استمرارية مشروعه على المدى الطويل.

- **المحافظة على التدفقات النقدية:**

ان من السهولة لمشاريع الأعمال تحقيق مبيعات وربحية جيدة لكن من الصعوبة أن يكون هنالك نقص في بعض التدفقات النقدية التي يتم الحاجة إليها لدفع الفواتير والنفقات والتي تصبح مشكلة لنمو المشروع، ولهذا لا بد من توجيه هذه التدفقات النقدية نحو استمرارية وانطلاقة المشروع.

- **المحافظة على استمرارية وديمومة المشاريع:**

أن كثير من الرياديين وأصحاب المشاريع الصغيرة يكونون سعداء عندما يشعرون انهم يحصلون على الأموال من خلال إنجاز هذا المشروع ولكن لا بد من التفكير في كيفية المحافظة والديمومة لهذا المشروع والنمو المستقبلي، فمثلا عندما تبدأ مشروع مطعم ويكون مستوى المبيعات جيد وحتى تنمو تكو عن الفكرة نحو إنشاء مطعم آخر لكن من الصعوبة

أن يتم إدارة المطعم في نفس الطريقة، لذا من الممكن أن تكون بمستوى جيد وأنت في نفس الموقع ومن خلال تحسين الإجراءات المتعلقة بنفس المطعم، وتأكيده للمقولة التالية:

- (اعمل اكثر في نفس الطريقة التي تعمل بها اسهل من التغيير في نظام العمل كله).

- (العمل يجب أن يكون مناسبا نفسيا لما تقوم بإنجازه من اعمال ).

ان الناس مختلفين بطباعهم وتصرفاتهم والأنماط الاجتماعية والسلوكية، ولهذا لا بد من مراعاة ذلك أثناء التعامل مع الزبائن ومراعاة أوجه الاختلاف فيما بينهم من خلال الاتي:

1- على الريادي ان يأخذ باعتباره تنظيم الموارد لديه وكذلك كيفية الرقابة عليه، ومعرف نقاط القوة والضعف لديه، وان ينمي الإحساس لديه بأنه سوف يكون ناجحا في فكرة هذا المشروع.

2 - أن يكون لديه القناعة بأن الأهداف الرئيسية من مشروعه سوف تكون مقنعة للزبائن وعلى العكس من ذلك سوف يذهبون الى مكان آخر.

**2- عقلية الريادي**:[1]

ما هي الوسيلة الاستراتيجيات التي يجب أن يتبعها الريادي أثناء التعامل مع المشاريع الصغيرة خصوصا في ظل الظروف المحيطة الغامضة مع بداية هذه الأعمال الجديدة وطرحه لمنتجات جديدة، حيث أن الريادي يكون لديه القدرة على تحليل الظروف والرؤية المستقبلية التي تساعده في معرف ما سيحدث في المستقبل، وعلى الرغم انه من الصعوبة أن يتم تقدير مثل هذا الغموض الموجود في العالم نتيجة التطور السريع، علما بأن الريادي يختلف عن الآخرين في قدرته على معرفة الأولويات والوضع التوازني الحالي لعمليات ذات الربحية من خلال تقييمه الفرص المستقبلية.

ولهذا فالريادي يستفيد من خلال في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية وتحديد قيمة المخاطرة وكيفية تقليل التكاليف، ومن هنا يسعى الريادي في تقليل التحديات والمواجهات بالسوق والبحث عن ( السوق الجانبي ) لتحقيق نوع من المنافسة الأقل مع الآخرين ويعمل على

[1] سعيد أوكيل "ريادة الأعمال أو المقاولاتية مقاربة شاملة و عملية ، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 8.

عدم طرح عدة منتجات في آن واحد وبالتالي يجد صعوبة في كيفية إدارة مثل هذا المشروع وان ينظم ما بين الوارد البشرية والموارد المادية وبدلا من أن يمضي ستنين في إنجاز هذا المشروع قد يتحقق له ذلك مع منتج واحد خلال ( 6) اشهر. وفي هذه الحالة لا يفقد السوق المزايا التي يمكن ان تتوفر له في ذلك.

وإن الريادي يحتاج إلى سوق مثالي حتى يستطيع تقييم أعماله وأدائه مقارنة مع غيره من المشاريع الأخرى الناجحة. بالإضافة إلى خدمات مالية الكترونية ومن هنا فإن الريادي لا بد من تحسين موقعه التنافسي من خلال التطوير التكنولوجي لمنتجاته وإجراءات الإنتاج من أجل تعظيم الخصائص والمزايا الإنتاجية والخدمات لديه والذي يولد قناعة لدى الزبائن بوجود اختلاف لهذه المنتجات عن غيرها من المنافسين. وكذلك الأخذ بالاعتبار تحليل سلسلة الاستهلاك التي تتعلق بالتمايز الإيجابي لمنتجاته والكيفية التي يفكر بها الآخرين من المنافسين وتحقيق التفوق بالسوق.

**3- مراحل إنجاز المشاريع لتكون ريادية: [1]**

**- المرحلة الأولى: تحديد الهدف**

أي الغاية التي تسعى إليها من أجل إنشاء هذا المشروع وهل تم اختيار فكرة المشروع المناسبة لك، ومدى الاستعداد والرغبة لأداء هذه الفكرة وكذلك هل لديك قدرة شخصية لإدارة هذا المشروع من خلال الخبرات الفنية، ومعلومات ومعرفة سابقة، تدريب سابق، مهارات إدارية وسلوكية في التعامل مع الآخرين.

**- المرحلة الثانية: دراسة جدوى مبدئية لفكرة المشروع**

وهذا يتم من خلال دراسة حاجات السوق والمشروعات المشابهة، ومراحل عمليات أنشطة المشروع، وهل يحقق المشروع فائدة لك وللمجتمع، هل فكرة المشروع واعدة بالنجاح.

**- المرحلة الثالثة: هل يتوفر التمويل المالي**

وهذا يتم من خلال معرفة ما لديك من قدرات مالية للقيام بالمشروع او الاستعانة بمصادر تمويلية أخرى تساعد على نجاح فكرة المشروع.

[1] مرجع سابق - ص. 108-120. Nicholas Siropolis

**- المرحلة الرابعة: إعداد دراسة الجدوى التفصيلية: (وهذا يتضمن)**

**أ- دراسة بيئية:** هل المشروع يتوافق مع البيئة.

**ب – دراسة تسويقية:** هل المشروع يسد حجم معين من الطلب على المنتج.

**ت - دراسة فنية:** هل المشروع قادر على سد الفجوة على الطلب في السوق وما هي الخامات وأية أساليب تكنولوجية وفنية تستخدم.

**د- دراسة مالية:** هل ميزانية المشروع المالية قادرة على تغطية تكاليف الإنتاج.

**ه- دراسة اقتصادية:** هل سيحقق المشروع هامش الربح المعقول بالإضافة للتكاليف.

**و- دراسة اجتماعية:** هل سيحقق المشروع عائدة اجتماعيا يعود بالنفع على المجتمع المحلي والمستهلك او الفئة المستهدفة.

**- المرحلة الخامسة: إعداد برنامج زمني للمشروع**

ويتم ذلك من خلال ما يلي:

أ - وضع خطوات وأولويات تفصيلية لأعمال وأنشطة المشروع.

ب - إعداد الموقع وتجهيزه بالمواصفات المطلوبة.

ج- تحديد الفترات الزمنية لإنجاز الأعمال.

د - تحديد تكاليف كل عمل او نشاط.

**- المرحلة السادسة: التنفيذ والتجهيز**

وهي المرحلة التي تتعلق بالكيفية التي يتم بها إنشاء المشروع وتجهيزه وكذلك تنفيذه بالشكل المناسب للقيام بالإنتاج المطلوب، وهذا يتم كما يلي:-

أ- شراء وتركيب الآلات والمعدات.

ب - اختبارات التشغيل والإنتاج.

ج - التسويق والبيع.

**– المرحلة السابعة: المتابعة والتقييم**

إن هذه المرحلة تتعلق بمتابعة كم تم إنجازه من الأعمال ومعرفة ما تم التوصل إليه وفق ما خطط له، وتكون على النحو التالي:

أ- من حيث الأعمال.

ب- من حيث الزمن.

ج- من حيث الإنفاق.

د-من حيث نسبة التنفيذ وهل توجد مشكلة.

ه- من حيث التصحيح للتأكد من تحقق هدف المشروع

إن مشاريع الأعمال الصغيرة تعتبر ذات أهمية لما تحققه من مكاسب اقتصادية وتنموية في الدول التي تتواجد بها، ولهذا فقد جاءت هذه الدراسة لربط الأهمية ما بين هذه المشاريع والريادة والقدرة على تطوير هذه المشاريع على أساس منهجي وعلمي والاستفادة من العلوم الجديدة وتكنولوجيا المعلومات ومن اختبار التجارب وتوسع الأفكار والطموحات والقدرات البشرية الهائلة أساسا إستراتيجية للوصول إلى وضع أفضل في البقاء والتطور والاستمرار.

و من باب المصلحة العامة[1]، و حتى مصلحة رائد و رائدة الأعمال أن تنطلق المنشأة مبدئيا و بنية البقاء والاستقرار و الاستدامة الى أبعد نقطة زمنية ممكنة.

فإذا أنشأت المؤسسة لتخدم الاقتصاد و المجتمع فإن طول مدة حياتها يكون مفيدا، و هذا إما باستمرار تقديمها للمنتج أو الخدمة نفسها أو تطويرها لتتلاءم مع المعطيات و المستجدات، و بالتالي فمن واجب رائد و رائدة الأعمال العمل توفير جميع فرص البقاء و الأداء و هناك استراتيجيات متعددة للقيام بذلك .

أما في الحالة الأسوأ فيجب على رائد أو رائدة الأعمال انتهاج أو بالأحرى تنفيذ استراتيجية الخروج الآمن ما أمكن، و هه تتضمن محاولة الحفاظ على قيمة ذمة المنشأة و ارجاع المبالغ الى المستثمرين بقيمتها الاصلية، أي مبلغ الاستثمار دون أرباح.

[1] سعيد اوكيل، مرجع سابق ص 110.

## الفصل الثاني: الدراسة الميدانيـــة لعينة من حاملي المشاريع المصغرة:

بعد ما تناولنا مختلف النظريات و الأدبيات المتعلقة بالمقاولاتية، و دور المشروعات الصغيرة و المتوسطة، و في إطار تكملة ما جاء في الفصل السابق سوف نحاول في هذا الفصل التطبيقي دعم التحليلات السابقة من خلال إجراء دراسة ميدانية نحاول من خلالها الإجابة على الإشكالية الموجودة في مقدمة البحث.

تقوم هذه الدراسة الميدانية على استبيان تم إعداده انطلاقا من فرضيات البحث، و الملاحظات الميدانية بالاعتماد على مختلف الدراسات السابقة و بالاستعانة أيضا بآراء بعض المتخصصين حتى الوصول إلى الشكل النهائي له.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة العوامل النفسية و الاجتماعية، و الاقتصادية و السياسات الحكومية و المحيط الإداري على ترقية المشاريع الصغير ة وتطويرها.

و على هذا الأساس فإن الدراسة تستهدف عينة من أصحاب المؤسسات الصغيرة الناشئة الذين تستهدفهم هذه السياسات المتمثلة أساسا في مجموعة من هيئات الدعم و المرافقة التي وضعتها الدولة في هذا الإطار.**ANDI –ANSEJ –CNAC –ANGEM**

كذلك الأمر بالنسبة للمؤسسات الناشئة بشكل فردي بحكم يجمعهم مع الفئة السابقة عامل البيئة الواحدة وتؤثر في ممارستهم المقاولاتية نفس العوامل خاصة الاجتماعية و الاقتصادية و نفس التشريعات القانونية.

و لدراسة كل ذلك قسم هذا الفصل التطبيقي إلى ثلاثة مباحث أساسية و هي:

المبحث الأول: إطار و منهجية الدراسة.

المبحث الثاني: خصائص و مميزات عينة الدراسة.

المبحث الثالث: تحليل و مناقشة نتائج الدراسة.

## المبحث الأول: إطار و منهجية الدراسة الميدانية:

سنحاول في هذا المبحث تقديم عام للدراسة الميدانية من خلال ثلاثة أجزاء سنحاول في هذا المبحث تقديم عام للدراسة الميدانية من خلال ثلاثة أجزاء، الأول نستعرض فيه وسائل جمع البيانات، أما القسم الثاني نتطرق فيه مراحل إعداد الاستبيان و تحكيمه و ظروف توزيع و استرجاع الاستمارات والجزء التطبيقي الأخير تم فيه استعراض فرضيات الدراسة بنوع من التفصيل و مختلف محاور الاستبيان.

## المطلب الأول: وسائل جمع البيانات

تم الاعتماد على عدة أساليب لجمع البيانات في هذه الدراسة منها الاستبيان و المقابلة، اعتمدنا في هذه الدراسة الميدانية بشكل أساسي على أسلوب الاستبيان الذي ارتكز في مجمله على مجموعة من الأسئلة المغلقة التي نعتقد أنها تتلاءم مع طبيعة الدراسة و متغيراتها و أهدافها.

يمكن اعتبار أن هذه الدراسة تحليلية نقدية محاولة لتقييم مدى تأثير السياسات الحكومية و الظروف المحيطة بنجاح المؤسسات الصغيرة المنشأة في الجزائر بعد أكثر من عشرون سنة من وجود هيئات الإنشاء و الدعم و بروز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأساس للتنمية، مع ذلك يمكن اعتبار أن هذه البحث في هذا المجال لا يزال في مراحله الأولى و هو ما يفسر قلة الدراسات السابقة تناولت موضوع المقاولاتية في الجزائر و قد استخدمت الدراسة وسيلتين لجمع البيانات الأولية هما:

- **أسلوب الاستبيان**: كأداة رئيسية و هي الأداة الأكثر ملائمة لطبيعة الدراسة، كما أنها أهم الأدوات المستعملة في الحصول على البيانات في الأبحاث المقاولاتية.
- **أسلوب المقابلة**: بالإضافة إلى الاستبيان تم الاعتماد على المعلومات المحصلة من خلال المقابلات التي تم إجرائها مع مختلف الفاعلين في هذا المجال من مقاولين، مرافقين في مختلف هيئات الدعم، و باحثين و خبراء في الحقل المقاولاتي كأداة لتوضيح و تفسير بعض الإجابات التي جاءت في الاستبيان.

## المطلب الثاني: منهجية و مراحل إعداد الاستبيان:

كانت مرحلة إعداد استبيان الدراسة الميدانية هي المرحلة الأكثر تعقيدا خلال هذا البحث و أخذت الكثير من الجهد و الوقت، حيث استغرقت أكثر من قرابة أربعة أشهر حتى وصلت إلى الشكل النهائي، فبعد مراجعة عميقة للأدبيات النظرية و الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة و انطلاقا من فرضيات البحث، تم إعداد مجموعة من الأسئلة المعبرة عن متغيرات الدراسة في شكل محاور بحث و بعد مناقشتها مع بعض الأساتذة المختصين و إجراء بعض التعديلات، حصلنا على الشكل النهائي للاستبيان الموجود كملحق رقم:1 انطلاقا من الدراسات السابقة:

**جدول رقم (10): الدراسات المستعملة في إعداد الاستبيان**

| الدراسة | عنوان الدراسة | مقياس التحليل |
|---|---|---|
| محمد قوجيل جامعة ورقلة | دراسة و تحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر | مقياس النسب و التكرارت الإحصائية |
| مجدي عوض مبارك 2008 | واقع الريادة في بيئة الأعمال الأردنية | مقياس ليكرت الثلاثي |

**المصدر:** من إعداد الطالبة

و عموما مرت عملية تحضير أسئلة الاستبيان بالمراحل التالية:

- ✓ بعد الاطلاع على الجانب النظري حاولنا حصر متغيرات الدراسة و توزيعها في شكل محاور حسب الفرضيات الأولية التي تم و ضعها.
- ✓ تمت الاستعانة بمجموعة من الدراسات السابقة التي اعتمدت على استبيانات مماثلة في تحديد شكل و صياغة الأسئلة و محاور الاستبيان و إلغاء الأسئلة المتكررة.
- ✓ شكل الاستبيان تم تعديله أكثر من مرة بمساعدة أستاذ متخصص في الإحصاء حتى يتمكن من معالجة البيانات و فق البرنامج الذي يناسبه.

## المطلب الثالث: محاور الاستبيان و فرضياته:

بدأ هذا الاستبيان بتقديم مختصر موجه للمقاولين المستهدفين يوضح طبيعة الدراسة و أهدافها و الغرض من هذه البيانات و استخدامها لغرض البحث العلمي لا غير.

الجزء الأول يحتوي على البيانات الشخصية العامة متعلقة بالمقاولين المستهدفين و خصائص مؤسساتهم في هذه الدراسة، و هي المعلومات الديموغرافية: الجنس، السن، المستوى التعليمي، و كذا الشكل القانوني، عمر المؤسسة و عدد العمال كما ارتأينا الحصول على معلومات أخرى تتعلق بقطاع نشاط المؤسسة و هيئة الدعم التي تم من خلالها إنشاء المؤسسة، لان هذه البيانات يمكن أن تؤثر على آراء المبحثين بالنسبة للمحاور الأخرى.

أما الجزء الثاني من هذا الاستبيان فهو يحتوي على العوامل المؤثرة في الممارسة

المقاولاتية في الجزائر تلخص العوامل النفسية و الاجتماعية و هيئات الدعم كذلك العوامل الاقتصادية و السياسات الحكومية و المحيط الإداري و التنظيمي للمؤسسة.

ينقسم المحور الأول إلى أربعة أقسام الخصائص النفسية و الاجتماعية و التحكم في التسيير يهدف القسم الأول إلى معرفة الدوافع التي جعلت هؤلاء المبحوثين يختارون المقاولاتية كمسار مهني لمعرفة ما إذا كان ت عوامل داخلية نفسية كالرغبة في الاستقلالية و تحقيق الذات، ربح الأموال و الميل نحو المخاطرة أو السلطة أو الحصول على الاحترام، أم أنها من عوامل ناتجة من البيئة الخارجية للمقاول كالرغبة في التخلص من البطالة، الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها الدولة، تطبيق المعارف المحصلة من خلال التعليم و التكوين، كذلك ما مدى مساهمة العوامل الإجتماعية في رفع الروح المقاولاتية كمعرفة مساهمة ثقافة المجتمع و دور العائلة و دور وسائل الإعلام في دعم المقاولاتية.

أما المحور الثاني فتعلق بالسياسات الحكومية تجاه النشاط المقاولاتي و هي دور هيئات الدعم و سهولة الحصول على القروض و الامتيازات الجبائية و الشبه جبائية و سياسات التكوين و البنى التحتية و الإتصالات.

المحور الثالث و هي دراسة العوامل الاقتصادية و مدى مساهمتها في إنشاء المؤسسات الصغيرة و ترقيتها، من خلال دراسات الجدوى قبل بداية الإنشاء هذه الدراسة التي تعطي تصور شامل للوضعية المالية للمؤسسة ومن خلالها أخذ الاحتياطات اللازمة و كذلك دور صناديق القروض في شكل ضمانات لتسديد القروض مما يجنب المقاولون و التوتر بالإضافة إلى إمكانية الحصول على فرص عمل دون اللجوء إلى صفقات و توفير المعلومات و المعطيات و الأسواق و الاستشارات التسويقية و إيجاد منافذ لربط الصلة بين الموردين و المستثمرين.

في الأخير المحور الرابع المحيط التنظيمي و الإداري و تطرقنا فيه إلى مستوى الانفتاح الاقتصادي و قوانين الإستثمار، قوانين ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، قوانين الإفلاس توفير الحماية للمنتجات الوطنية و قوانين المنافسة، قوانين الملكية الفكرية.

يتمثل الهدف من الأسئلة المطروحة على المقاولين في المحور الثالث في تحديد مؤشرات النجاح لدى أصحاب المؤسسات المدروسة عن طريق التركيز على مدى وصول هؤلاء

المقاولين إلى تحقيق الأهداف المسطرة و الرضي عن المر دودية المحققة من قبل المؤسسة، ودفع الديون بشكل منتظم و تحقيق النمو و التفكير في التوسع مستقبلا.

- **الاختبارات الخاصة بصدق الأداء:**

للتأكد من قدرة الأداة المستعملة لجمع المعلومات في تحقيق أهداف الدراسة تم عدة اختبارات سواء من ناحية المحتوى أو الشكل و الثبات.

- **صدق الأداة:**

يعرف صدق الأداة بأنه عملية التأكد من أن أداة القياس المستعملة تقيس الظاهرة التي صممت من أجل قياسها بالفعل.

- **صدق المحتوى:**

يقصد بصدق المحتوى التأكد من أن الأداة( المقياس تحتوي على عناصر و فقرات و أسئلة منطقية معبرة و كافية و محتملة لأبعاد الظاهرة المبحوثة، و قادرة على قياس ما صممت من أجل قياسه، و يطلق عليها أحيانا بالصدق الظاهري و هو عملية التأكد من أن العناصر و العبارات التي تحتويها أداة القياس تبدو في ظاهرها و من ناحية منطقية بأنها تقيس الظاهرة المراد بحثها قياسا صحيحا.

لقد تم التأكد من الصدق الظاهري و هو صدق المحتوى للاستبيان المستخدم في هذه الدراسة فبعد إعداد الشكل الأولي تم عرض هذا الاستبيان على أستاذين من كلية العلوم الاقتصادية لجامعة حمة لخضر الوادي و أستاذ متخصص في الإحصاء من جامعة الشلف و أستاذ متخصص في الإحصاء أيضا من جامعة الموصل بالعراق عن طريق التواصل الكترونيا في إدارة كم تم مناقشته أيضا مع أحد أصحاب المؤسسات للتأكد من صلاحيته أو أمكانية تقديم هذا الاستبيان للمقاولين من نفس هذه الفئة، و أخذنا أبضا بآراء مهنيين في هيئات الدعم كذلك اطارات من وزارة المالية. و قد تم أخذ ملاحظات المحكمين المذكورين في الملحق رقم: 2 بعين الاعتبار و جرى التعديل بناءا عليها و على الاقتراحات المقدمة، و بعد ذلك شملت العينة التجريبية 05 استمارات استبيان بغرض الانتباه لمدى فهم المقاولين للأسئلة المطروحة و اكتشاف بعض النقائص.

إن الاعتماد على أسلوبي الصدق الظاهري السابقين أسهما إسهاما كبيرا في جاهزية الاستبيان حتى يعرض على المبحوثين بصورة واضحة و أسلوب سليم و قد تم بعد ذلك عرضها

على ثلاثة محكمين بعد أخذ نتائج و ملاحظات الدراسة التجريبية بالاعتبار للتأكد من وضوح أسئلتها و سلامة بنائها قبل المسح الكلي لآراء المستجوبين، و تم تضمين ملاحظتهم في النسخة النهائية من الاستبيان.

- **ثبات الأداة:**

و بهدف التحقق من ثبات الأداة، أي الإتساق الداخلي بين عبارات الإستبيان، و الذي يعني استقرار المقياس و عدم تناقضه مع نفسه حيث أن المقياس الثابت يعطي نفس النتائج إذا قاس نفس الشيء مرات متتالية، و توجد عدة طرق للتحقق من ثبات المقياس، طريقة إعادة الاختبار teste- retest و طريقة الاختبارات المتوازنة parallèle teste و طريقة التجزئة النصفية split half و طريقة الفا كرومباخ cronbach alphaو كلما اقتربت قيمة معامل الثبات من الواحد كان الثبات مرتفعا و كلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضا.

هذه الطريقة الأخيرة الأكثر استعمالا تم اعتمادها في بحثنا كأسلوب لحساب ثبات المقياس، من خلال حيث يعبر معامل الفا عن درجة الاتساق الداخلي للمقياس برنامج spss و قد كشف تحليل الثبات للمقياس الخاضع للدراسة أن درجة الاتساق الداخلي بين عبارات المقياس internalconsisten تقع في المدى حيث يتراوح ما بين (44-83 %).

مما بين إلى أن إجابات الأفراد كانت تختلف من عبارة إلى أخرى من حيث تناسق الإجابات، غير أن الإتساق الكلي للأداة وصل إلى 83%و هي نسبة كافية جدا لبناء تحليل كمي منطقي و يبين الجدول رقم (02) قيم معامل الثبات للاتساق الداخلي -الفا كرونباخ –لأداة الدراسة.

**جدول رقم(11): قيم معامل الثبات للإتساق الداخلي ( الفا كرونباخ )لأداة الدراسة**

| تسلسل الفقرات في الإستبانة | اسم المتغير و البعد | قيمة ألفا |
|---|---|---|
| | العوامل النفسية و الإجتماعية | 0.56 |
| | السياسات الحكومية | 0.57 |
| | العوامل الإقتصادية | 0.64 |
| | المحيط الإداري | 0.44 |
| العوامل المحددة لنجاح المؤسسة | | 0.73 |
| 45-35 | نجاح المؤسسة | 0.72 |
| نجاح المؤسسة | | 0.72 |
| الإستبيان ككل | | 0.83 |

**المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مستخرجات التحليل الاحصائي**

## المبحث الثاني: خصائص و مميزات عينة الدراسة:

بهدف الوصول إلى إجابات ميدانية حول تفاعل العوامل النفسية و الاجتماعية و الاقتصادية و السياسات الحكومية و استقرار المحيط الإداري و التنظيمي و مدى مساهمتها في نجاح المؤسسات الصغيرة خاصة المنشأة عن طريق هياكل الدعم.

### المطلب الأول: عينة و حدود الدراسة الميدانية:

#### 1- عن طريق الإستبيان:

بعد التأكد من صدق و ثبات أداة القياس في قدرته على تحقيق أهداف الدراسة تمت طباعة 150 نسخة

من الإستبيان في فترة قصيرة نوعا ما حيث كانت لي فرصة الحضور لصالون الوطني للتشغيل في الفترة من 21 مارس الى 27 مارس بقصر المعارض بالعاصمة ووزعت على أكثر من 80 مؤسسة عارضة من مختلف الولايات و تنوع نشاطاتهم صناعة خدمات و الخ.

بالإضافة إلى توزيع الاستبيانات على المكلفين بالضريبة على مستوى مفتشية الضرائب التي يشمل إقليمها بلديات قمار و تغزوت و كوينين و ورماس التابعين إداريا لولاية الوادي.

كما ركزنا على المؤسسات الناشئة و بمساعدة الوصول إلى القائمين على عملية المرافقة في مختلف هيئات دعم المقاولاتية التي شملتها الدراسة لكن يجب أن نشير أنه من الصعب الوصول إلى المقاولين لان معالم الدراسة غير معلومة و غير واضحة وواضحة بالإضافة إلى عدم استجابة العديد منهم من المشاركة في هذه الدراسة.

و في النهاية تمكنا من جمع 50 استمارة استبيان قابلة للدراسة و التحليل من مختلف مناطق المجتمع الإحصائي.

#### 2- عن طريق المقابلة:

تم تدعيم عملية تحليل البيانات الكلية و تحليل الإستبيان بالاعتماد على عدد من المقابلات مع مختلف المقاولين ذوي التجربة في النشاط المقاولاتي في المنطقة و قد ركزت الاسئلة المتعلقة بالمقابلات حول معرفة:

- فعالية هيئات دعم المقاولاتية في الجزائر.

- مناخ الأعمال في الجزائر.
- نظام التعليم و التكوين المقاولاتي.
- مشاكل و صعوبات النشاط المقاولاتي في الجزائر.

كانت معظم هذه المقابلات بشكل غير رسمي حيث قمنا باستغلال تواجدنا في مختلف هيئات الدعم و المشاركة في الملتقيات.

*ملتقى جامعة حمة لخضر بالوادي بمناسبة اليوم العالمي للمقاولاتية يوم 05 مارس 2018

* صالون الوطني للتشغيل المنظم من طرف وزارة العمل و الضمان الاجتماعي بقصر المعارض بالعاصمة.

**3- صعوبات و قيود الدراسة الميدانية:**

خلال الزيارة الميدانية واجهتنا مجموعة من القيود و المعيقات و المتعلقة أساسا بعملية ملأ الاستمارات

و فيما يلي عرض لأهم هذه العوائق:

- أن معظم المبحوثين استعصى عليهم فهم الكثير من الأسئلة باختلاف أعمارهم و مستوياتهم التعليمية، فكان علينا أحيانا تسجيل الإجابات بأنفسنا بناءا على الإجابات الشفهية التي يقدمها هؤلاء المبحوثين.
- عدم موافقة العديد من المقاولين و تخوفهم من تعبئة الإستبيان بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى العديد منهم بسبب ضيق الوقت و انشغالاتهم المتعددة.
- قلة عدد المقابلات المعمقة التي قمنا بها و محدوديتها التي تجعلنا غير قادرين على عكس واقع النشاط المقاولاتي و بالتالي الحكم على إمكانية الحكم على مصداقية نتائج هذه الدراسة.

**4- فرضيات الدراسة و نموذج الدراسة:**

استنادا إلى الإطار النظري للدراسة و ما توصلت إليه الدراسات السابقة و بعد تشخيص مشكلة البحث، تم وضع نموذجا لتحديد العلاقة طبيعة العلاقة بين و التأثير بين نجاح المشاريع الصغيرة الذي يمثل المتغير المستقل هي( الدوافع الشخصية و الإجتماعية و الاقتصادية و السياسات الحكومية و المحيط الإداري و التنظيمي ) و مؤشرات نجاح

المؤسسة التي تمثل المتغير التابع. و يتم ذلك وفق الفرضيات التالية:

**$H0_1$الفرضية الأولى** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدوافع النفسية و الاجتماعية في إنشاء و نجاح المشاريع الصغيرة.

**$HO_2$ الفرضية الثانية:*** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور السياسات الحكومية في إنشاء و نجاح المشاريع الصغيرة.

**$HO_3$الفرضية الثالثة:*** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدوافع الاقتصادية في إنشاء و نجاح المشاريع الصغيرة.

**$HO_4$الفرضية الرابعة:*** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر المحيط التنظيمي و الإداري في إنشاء و نجاح المشاريع الصغيرة.

**شكل رقم (11): نموذج الدراسة**

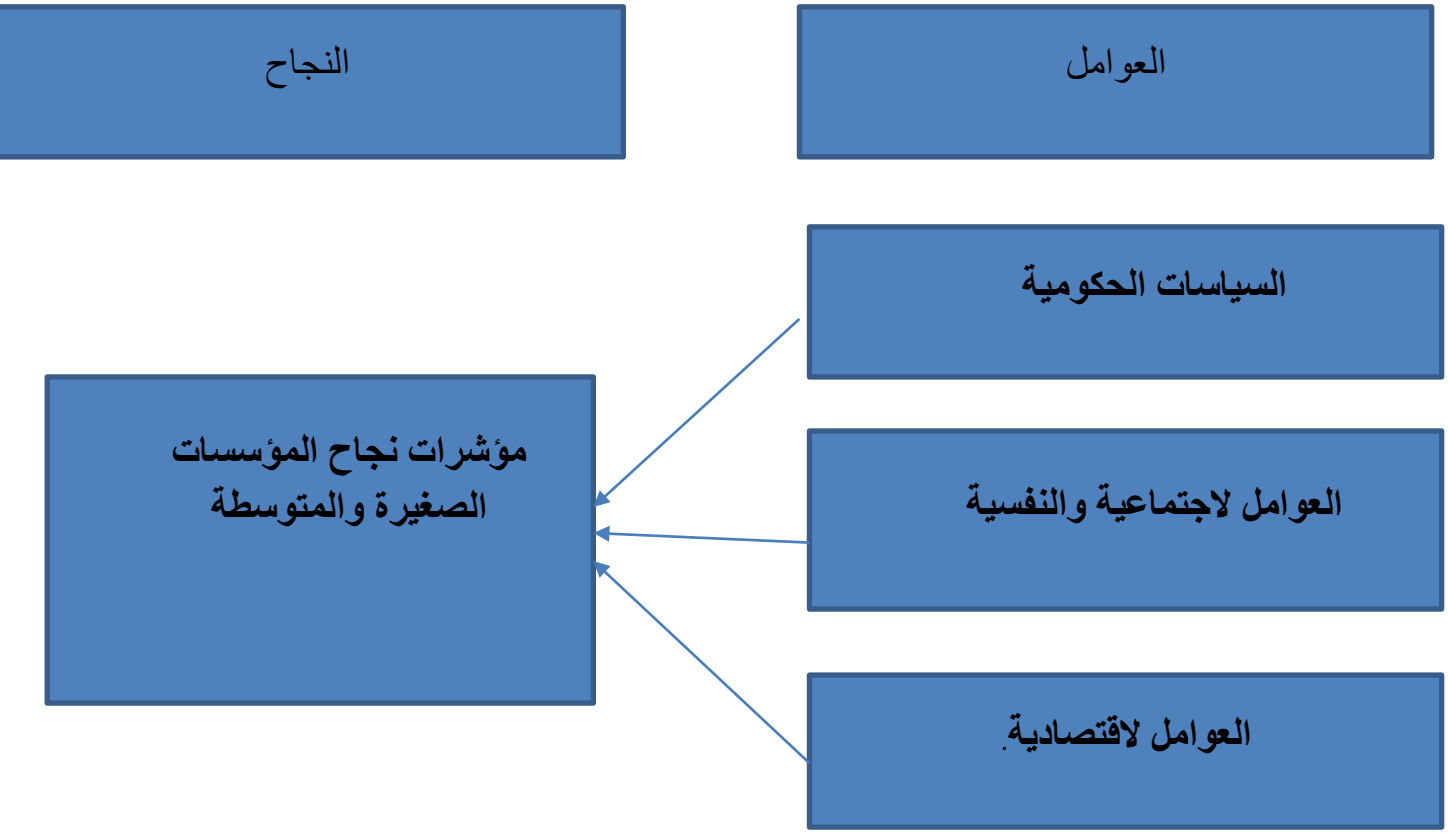


**المصدر: من إعداد الطالبة**

## المطلب الثاني: خصائص الدراسة

قبل اختبار و تحليل فرضيات الدراسة سوف نعمل أولا على استعراض عينة الدراسة التي تعبر عن خصائص المقاولين من خلال الإشارة إلى الخصائص الديموغرافية، ثم دوافع إنشاء مؤسسة

### أولا: الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة:

سوف نركز هنا على ثلاثة متغيرات رئيسية هي الجنس و السن و المستوى التعليمي لهؤلاء المقاولين و ذلك كما يلي:

### 1- توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس:

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم(12): يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | ذكر | 31 | 62 ،0 | 62 ،0 | 62 ،0 |
| | انثى | 19 | 38 ،0 | 38 ،0 | 100 ،0 |
| | Total | 50 | 100 ،0 | 100 ،0 | |

**المصدر: من مستخرجات بيانات التحليل الإحصائي للبيانات**

**شكل رقم(12) قطاعات توزيع العينة حسب متغير الجنس**

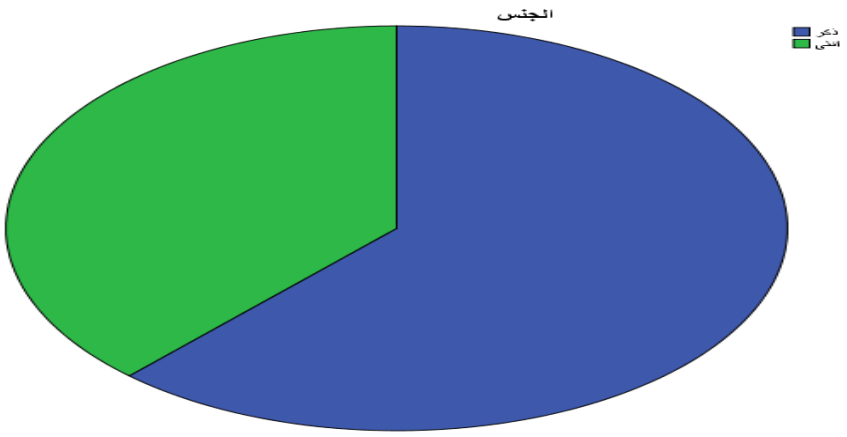


**المصدر: من اعدد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم:03**

يوضح الشكل السابق أن غالبية أفراد عينة الدراسة المقدرة ب 50 مقاولا هي من فئة الرجال و هي 31 فردا من المبحوثين و تقدر بحوالي 62%، مقابل فقط 38%من المقاولات النسوية وتساوي 19 مقاولة و هي نسبة قريبة جدا من الواقع حيث يهمن جنس الذكور على النشاط المقاولاتي في الجزائر لأسباب خصوصية المرأة خاصة في المناطق الصحراوية و مع ذلك المقاولات النسوية هي في تزايد مستمر و في جميع القطاعات.

**2- توزيع أفراد العينة حسب السن:**

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم(13): يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير السن**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | من 21 الى 29سنة | 17 | 34 ،0 | 34 ،0 | 34 ،0 |
| | من 30 الى 39 سنة | 21 | 42 ،0 | 42 ،0 | 76 ،0 |
| | من 40 الى 49 سنة | 8 | 16 ،0 | 16 ،0 | 92 ،0 |
| | سنة فما فوق 50 | 4 | 8 ،0 | 8 ،0 | 100 ،0 |
| | Total | 50 | 100 ،0 | 100 ،0 | |

**المصدر: بناء على مستخرجات بيانات التحليل الإحصائي للبيانات**

**الشكل رقم(13): توزيع أفراد العينة حسب السن**

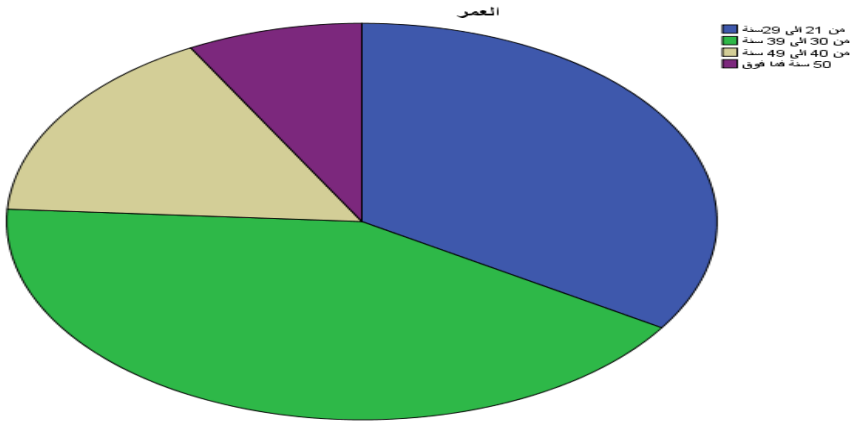


**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على تحليل نتائج الاستبيان**

بالنسبة لمتغير السن فإن أغلب المقاولون المبحوثون تتراوح أعمارهم بين 20 و 39 سنة حيث نجد أن العدد الأكبر من المقاولين تتراوح أعمارهم بين 30 و 39 سنة بنسبة 42 % لأن هذه المرحلة العمرية الأكثر نضجا لممارسة النشاط المقاولاتي حيث يمتلك المقاولون في هذه الفئة الخبرة اللازمة لإنشاء المؤسسة، ثم تليها الفئة العمرية بين 20 و 29 سنة بنسبة 34 % و تليها الفئة العمرية بين 40 و 49 بنسبة 16 % و أغلبهم من المقاولين الذين فقدوا مناصب عملهم جراء إفلاس أو حل شريكاتهم و لهم خبرة لتوظيفها و الاستفادة منها، في حين لا يتعدى ما نسبته 8 % لباقي الفئات العمرية.

وفي الواقع أن الكثير من الدراسات أثبتت أن هناك تناسبا طرديا بين السن و النجاح المقاولاتي، فالسن يتناسب مع المستوى التعليمي ' فالوصول إلى المستوى الجامعي و الدراسات العليا يتطلب أكبر عدد من السنوات و بالتالي فإنشاء المؤسسة بعد هذه المرحلة لع فرص أكبر للنجاح حيث تتزايد خبرة و تجربة المقاول بمرور السنوات و هو ما يطلق عليه مرحلة النضج، بينما يتميز المقاولون الأقل سنا بالاندفاع و نقص الخبرة و قلة التخطيط و هو ما يعكس سلبا على فرص النجاح.

**3- توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:**

بشكل عام يمتلك معظم المبحوثون في هذه الدراسة مستوى التعليم الجامعي حيث وصل عددهم الى 26 مقاولا من مجموع 50 من أفراد العينة بنسبة تقدر ب 52%، بينما بلغ عدد المقاولون الصغار من مستوى التعليم الثانوي 17 فرد بنسبة 34 %و عدد المقاولون ذو المستوى الابتدائي فقد كان 07 أفراد بنسبة 14%.

**الجدول رقم (14): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | اساسي | 7 | 14 ،0 | 14 ،0 | 14 ،0 |
| | ثانوي | 17 | 34 ،0 | 34 ،0 | 48 ،0 |
| | جامعي | 26 | 52 ،0 | 52 ،0 | 100 ،0 |
| | Total | 50 | 100 ،0 | 100 ،0 | |

**المصدر: من مستخرجات بيانات التحليل الإحصائي**

**الشكل رقم(14):توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي**

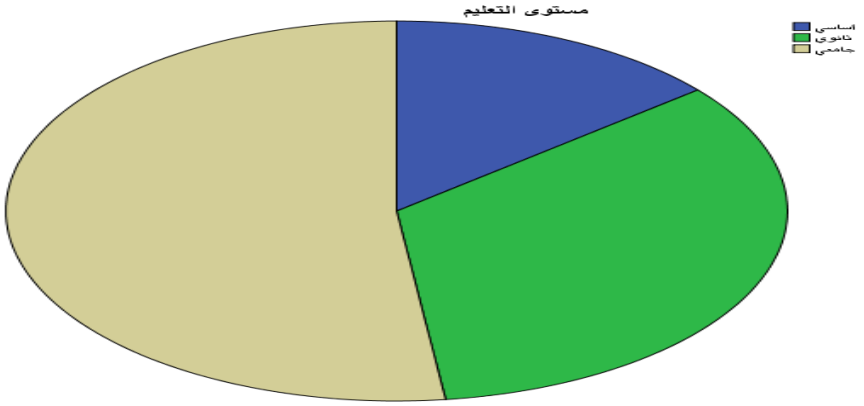


**المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الجدول رقم:05**

في هذا الإطار يمكن تقسيم الأفراد الذين من المحتمل أن يقدموا على الاستثمار عبر تأسيس مؤسسات من حيث مستوى التعليم إلى ثلاث فئات:

- **الفئة الأولى**: و تضم الأفراد خريجي الجامعات و الذين لهم مستوى عالي.
- **الفئة الثانية:** و تضم الأفراد الذين لهم مستوى تعليمي ثانوي ولكن معظمهم في غاية التخصص و نجد معظمهم خريجي مراكز التكوين المهني.
- **الفئة الثالثة:** و تضم بقية الأفراد، أي أولئك الذين لا يتعدى مستوى تعليمهم في أحسن الأحوال التعليم المتوسط و لم يقوموا بأي تكوين مهني فضلا عن أولئك الذين لم يكن لهم حظ في التعليم أصلا.

وفقا لهذا التقسيم نجد أن الأولى لها أكبر فرص النجاح ثم تليها الفئة الثانية، بينما تكون فرص النجاح بالنسبة للفئة الثالثة جد متدنية و مع ذلك يجب الإشارة إلى أن التحليل ليس مطلقا و هو نظريا يعبر عن فرص النجاح لدى المقاولين المحتملين.

إذ يمكن القول أن النجاح الذي نتكلم عنه يكون نسبيا و هو مرتبط بمستوى طموح الفرد و القدرة على تحقيقه.

### 4- توزيع مؤسسات العينة حسب الشكل القانوني:

في الواقع يميل أغلب حاملي المشاريع في الجزائر إلى تسجيل مشاريعهم كمؤسسات فردية (شخص طبيعي) و هذا نظرا لبساطة الإجراءات و القوانين المتعلقة بإنشاء و تسيير هذه المؤسسات من جهة و كذا بسبب صغر حجم و قلة الإمكانيات المالية و طبيعة أهداف أصحاب المؤسسات من جهة أخرى و يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

**جدول رقم(15): توزيع أفراد العينة حسب الشكل القانوني للمؤسسة**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | مؤسسة فردية | 43 | 86 ،0 | 86 ،0 | 86 ،0 |
| | شركة | 7 | 14 ،0 | 14 ،0 | 100 ،0 |
| | Total | 50 | 100 ،0 | 100 ،0 | |

**المصدر: من مستخرجات بيانات التحليل الإحصائي**

**شكل رقم(15): توزيع مؤسسات العينة حسب الشكل القانوني**

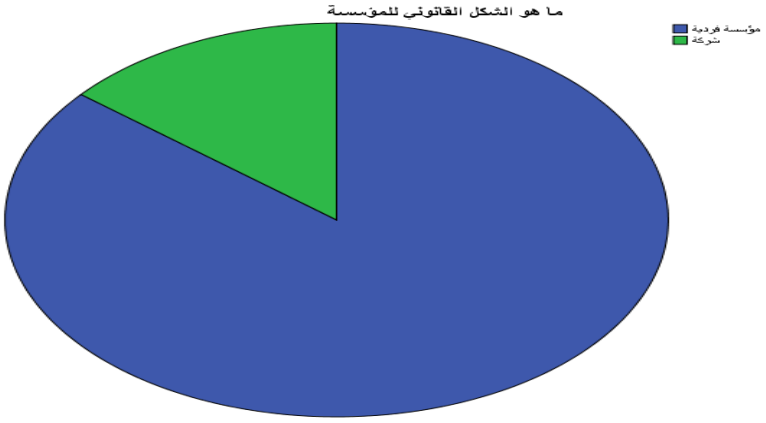


**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الجدول 06**

من خلال الجدول و الشكل السابقين نلاحظ أن جل المؤسسات الصغيرة في العينة المدروسة هي مؤسسات فردي حيث بلغت 43 مؤسسة من مجموع 50أي بنسبة 86%بينما الباقي هي شركات و عددها 7 بنسبة 14% و هي نسبة ضعيفة لتوجه و تركز الدراسة على المقاولات الفتية.

هذا التصنيف يطرح سؤالا جوهريا حول أسباب هذا التوزيع هل هو خيار استراتيجي من طرف هؤلاء المقاولين، أم أنه راجع، لعدم الرغبة في النمو و التطور و اعتبار المؤسسة فقط كوسيلة لتحقيق دخل يومي، كما أشار إليه بعض المقاولون الذين تمت مقابلتهم.

**5- توزيع مؤسسات العينة حسب قطاع النشاط:**

يبين الجدول الموالي إن قطاع الصناعة يستحوذ على أكبر نسبة من المؤسسات الصغيرة في العينة المدروسة بنسبة تقدر 46 %و هي تمثل 23 مؤسسة من مجموع 50 و ذلك لتشجيع الدولة لهذا القطاع تجميد بعض الواردات هذا القرار الذي أنعش القطاع المنتج، ثم يليه قطاع الخدمات بمجموع 14 مؤسسة متمثلة في مهن حرة خدمات تصوير كراء السيارات بنسبة 28% من مجموع العينة المدروسة

و يليه قطاع الحرف 05 مؤسسات حرفية نسبتها 8%متمثلة في الخياطة و الطرز و النجارة و الحدادة.

بالنسبة لقطاعي الفلاحة و البناء و الأشغال العمومية فقد كانت بالنسب الأقل بعدد 4 مؤسسات لكل قطاع وذلك أن القطاع الفلاحي له هياكل دعم أخرى و امتيازات خاصة بالفلاحين أما نشاط الأشغال العمومية نجد أن المقاولون الشباب لا يتوجهون لهذا النوع من المشاريع التي تكون فيه دورة الإنتاج أطول نسبيا، كما أنها تتطلب جهدا بدنيا و نسبة من المخاطرة مقارنة بقطاع الخدمات و الحرف.

**الجدول رقم(16):توزيع مؤسسات العينة حسب قطاع النشاط:**

| | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|
| فلاحة | 4 | 8،0 | 8،0 | 8،0 |
| الصناعة والتحويل | 23 | 46،0 | 46،0 | 54،0 |
| الخدمات | 14 | 28،0 | 28،0 | 82،0 |
| الحرف | 5 | 10،0 | 10،0 | 92،0 |
| البناء والاشغال العمومية | 4 | 8،0 | 8،0 | 100،0 |
| Total | 50 | 100،0 | 100،0 | |

**المصدر: حسب بيانات التحليل الإحصائي**

**شكل رقم(16): توزيع مؤسسات العينة حسب قطاع النشاط**

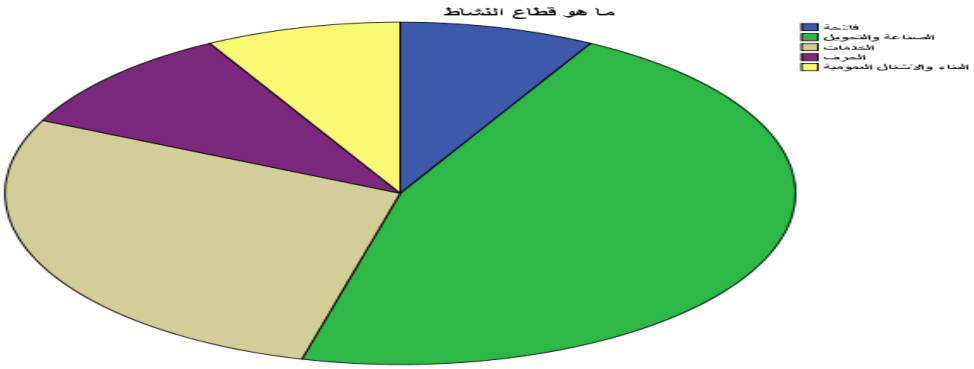


**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الجدول رقم: (07)**

## 6- توزيع مؤسسات العينة حسب عمر المؤسسة:

يبين الجدول الموالي أن 24 مؤسسة من مجموع 50 مؤسسة مدروسة عمرها ما بين 3 و 10 سنوات ما يمثل نسبة 48 %وهي أكبر نسبة من العينة هي مؤسسات ناشئة في مراحل حياتها الأولى نجد 16 مؤسسة مدروسة ما يمثل 32% من مجموع العينة التي لا تتعدى ثلاث سنوات من تاريخ إنشائها و نجد 5 مؤسسات في طور الإنجاز و عمرها اقل من سنة بنسبة 10% من مجموع العينة المدروسة و بنفس العدد و النسبة عدد المؤسسات لأكثر من 10 سنوات و مؤسسات ناجحة و جلها شركات.

**الجدول رقم(17): توزيع مؤسسات العينة حسب عمر المؤسسة:**

| عمر المؤسسة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| في إطار الإنشاء | 5 | 10 |
| من 01 إلى 03 سنوات | 16 | 32 |
| من 03 إلى 10 سنوات | 24 | 48 |
| أكثر من 10سنوات | 5 | 10 |

**المصدر: من إعداد الطالبة حسب مستخرجات بيانات التحليل الإحصائي**

أما التصنيف الدقيق لأعمار المؤسسات المدروسة فهو موضح في الشكل الموالي:

**شكل رقم(17): توزيع مؤسسات العينة حسب عمر المؤسسة**

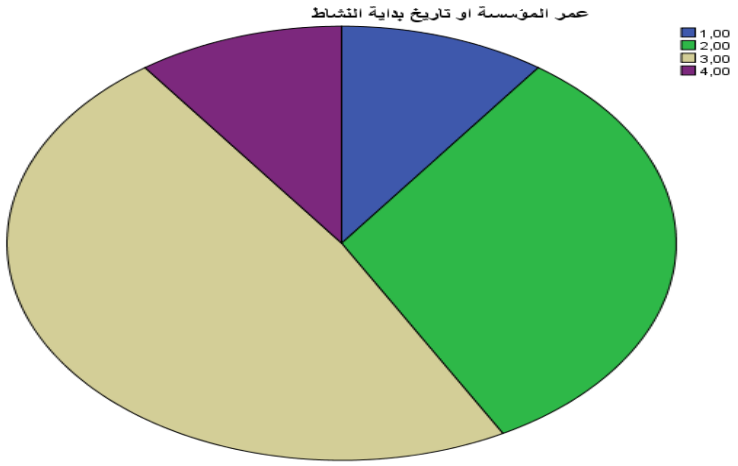


**المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الجدول رقم: (08)**

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن معظم المؤسسات ناشئة و فتية أو مازالت طور الإنشاء و هذا يعود أساسا إلى أن اختيار العينة المدروسة كان اعتمادا على هيئات الدعم و المرافقة المقاولاتية حتى يتسنى لنا تقييم موضوعي لأداء هذه الهيئات التي تعبر عن سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، حيث أن تعامل المؤسسات الصغيرة مع هذه الهيئات يقل كلما زاد عمر المؤسسة.

**7- توزيع مؤسسات العينة حسب عدد العمال:**

يبين الجدول الموالي أن في مجملها تتكون من مؤسسات مصغرة ناشئة لا يتعدى عدد عمالها10 بنسبة تقدر ب38 % و التي فيها إلا صاحب المؤسسة 14 فرد بنسبة 28 % من مجموع العينة و الأقل من ثلاث عمال بعدد 16 ما تمثل نسبته 32 % و نجد أن عدد العمال منخفض لخوف المقاولين الشباب من زيادة التكاليف بالرغم أنه هناك أجهزة الدولة الداعمة لسياسة التشغيل تسهل ذلك بتوفير عمال من خلال الأجهزة التابعة لها. و نجد مؤسسة واحدة عدد عمالها أكثر من 10 و هي شركة ما يمثل نسبة 2 % من العينة و تفسيرها كما سبق الحديث عنه راجع لطبيعة العينة.

و الشكل الموالي يبين بالتفصيل توزيع مؤسسات العينة حسب عدد العمال:

**جدول رقم(18): يمثل توزيع مؤسسات العينة حسب عدد العمال**

| عدد العمال | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| من 0 إلى 1 | 14 | 28 |
| من 1 إلى 3 | 16 | 32 |
| من3 إلى 10 | 19 | 38 |
| أكثر من 10 سنوات | 1 | 2 |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج التحليل الإحصائي**

إن هذا النوع من المؤسسات الناشئة يبقى محتاجا إلى عمليات دعم مباشر أو غير مباشر للتكيف مع المحيط و ضمان الاستمرار في الحياة، و في هذه الحالة فإن المطلوب منها ليس القيام بالتشغيل و المساهمة في امتصاص البطالة و لكن المطلوب هو تركيز أقدامها و الاستمرار خاصة في السنوات الأولى من التأسيس التي تبقى جد حرجة بالنسبة لها و لذلك، فإن اعتبار المؤسسات الناشئة أو الموجودة في مرحلة الإنشاء كآلية للتشغيل ليس مناسبا لا لهذه المؤسسات و لا بالنسبة لسياسة التشغيل في حد ذاتها، حيث أن إلقاء العبء على هذه المؤسسات سوف يحملها مسؤولية تتجاوز طاقاتها و يهدد من ضمان استمراريتها.

**توزيع مؤسسات العينة حسب هيئة الدعم المتبعة:**

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

**جدول رقم(19): توزيع مؤسسات العينة حسب هيئة الدعم المتبعة**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumuli |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | ANDI | 7 | 0 ،14 | 0 ،14 | 0 ،14 |
| | CNAC | 13 | 0 ،26 | 0 ،26 | 0 ،40 |
| | ANSEJ | 24 | 0 ،48 | 0 ،48 | 0 ،88 |
| | ANGEM | 5 | 0 ،10 | 0 ،10 | 0 ،98 |
| | 00 ،5 | 1 | 0 ،2 | 0 ،2 | 0 ،100 |
| | Total | 50 | 0 ،100 | 0 ،100 | |

**المصدر: من خلال التحليل الإحصائي للبيانات**

**شكل رقم: (18) توزيع مؤسسات العينة حسب هيئة الدعم المتبعة**

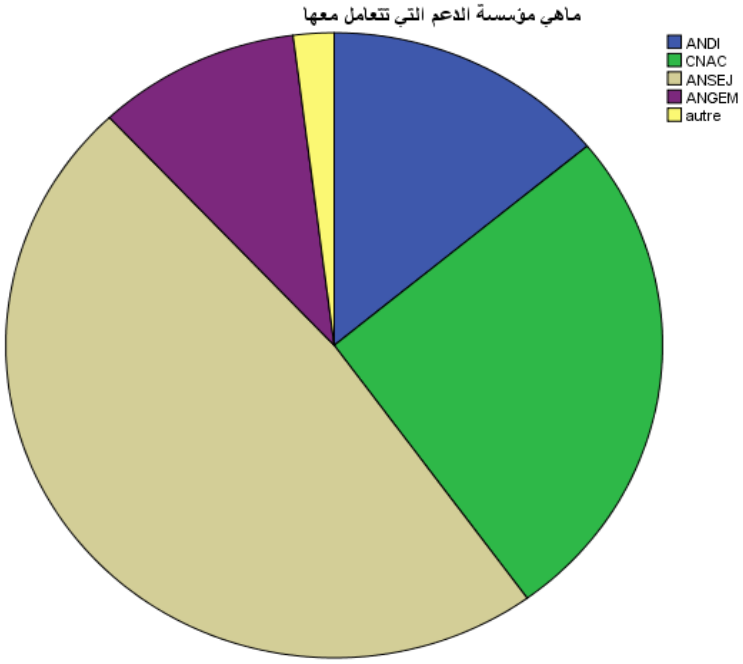


**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الجدول رقم: (10)**

بالنسبة لتوزيع أفراد العينة حسب طبيعة هيئة الدعم و المرافقة التي تم الاستفادة من خدماتها فالملاحظ أن أغلب مؤسسات العينة المدروسة تم إنشاؤها عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بنسبة 48% و نجد نسبة 26% بالنسبة للمؤسسات المنشاة من طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و نجد ما نسبته 14% في إطار تشجيع الاستثمار من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، أما المؤسسات المنشاة في إطار برنامج القرض المصغر نسبتها 10% و ما نسبته 1% لم تستفد من دعم الدولة تماما.

و نجد أن نسبة المؤسسات المنشاة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بحكم تركيز الدراسة على المؤسسات الفتية المنشأة عبر هياكل الدعم.

## المطلب الثالث: أدوات القياس:

لتحليل بيانات الدراسة و اختبار فرضياتها، تم استخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم

الاجتماعية في تحليل البيانات الأولية التي تم جمعها لأغراض هذه الدراسة ليتماشى هذا الأسلوب مع طبيعة هذه الدراسة و أهدافها و أسئلتها و نوع بياناتها و قد تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية الملائمة لغايات التحليل و العرض و بما يحقق أغراض هذه الدراسة.

و فيما يلي عرض و توضيح لأهم الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها:

**1-أسلوب التحليل النوعية:**

يتم استخدام هذه الأساليب لتحليل محتوى البيانات التي جمعت من خلال المقابلات و التي أجريت على عينة المقاولين قبل عملية إعداد الإستبيان و خلال عملية المسح و التوزيع و ذلك من أجل تحليل محتوى آراء و أفكار ووجهات نظر و اتجاهات المقاولين نحو الجوانب و الأبعاد ذات العلاقة بالواقع المقاولاتي و مدى إدراكهم لها و من خلال ذلك يتم تجميع التفسيرات و المعاني المتشابهة للمستجوبين حول واقع النشاط المقاولاتي و بيئته و تم الاستعانة بهذه التفسيرات و المعاني في مواقع مختلفة في هذه الدراسة و بخاصة في جزء تحليل النتائج.

كما تم توظيف بعض الاقتباسات كوسيلة إيضاحية و مرجعية في بعض مواقع عرض الجانب التحليلي أيضا.

إضافة إلى ذلك و من خلال الفحص الذي قمنا به و أثناء قيامنا بتوزيع الاستبيان فقد تم التركيز على تحليل دور الجهات الحكومية و الهيئات الخاصة بدعم و تطوير المؤسسات المقاولاتية الصغيرة و العوامل الأخرى المشجعة لعملية الإنشاء و التطوير.

**2- أساليب التحليل الكمية:**

تضمنت أساسا استخدام الأساليب الإحصائية المساعدة في تحليل بيانات الإستبيان، و بالنسبة لهذه الدراسة فقد تم اعتماد الأساليب الآتية:

- **إختبار الفا كرونباخ للثبات:**

لقد تم استخدام هذا الإختبار بهدف التحقق من التجانس أو الإتساق الداخلي لأداة القياس و التأكد من ثباتها و يعتبر إختبار ألفا كرونباخ من أكثر اختبارات الثبات استخداما.

- **اختبارالمقاربة:**

يشير هذا الإختبار إلى أنه عند اختيار العينة بحيث يتبع توزيع الخصائص تحت دراسة التوزيع الطبيعي في العينة كما هو في المجتمع و عندما تحتوي العينة على عناصر في

المجتمع ذات قيم مرتفعة جدا لمتغير الدراسة فإن قيمة المتوسط الحسابي للعينة سوف تكون أكبر إلى حد بعيد من قيمة المتوسط الحسابي للمجتمع، و على النقيض من ذلك إذا كانت مفردات العينة تحتوي على عناصر ذات قيم منخفضة جدا فإن قيمة المتوسط الحسابي للعينة ستكون أقل إلى حد كبير من قيمة المتوسط الحسابي للمجتمع، أما إذ كان تصميم و حجم العينة مناسبين فإن قيمة المتوسط الحسابي للعينة سوف تقع في مدى قريب من القيمة الحقيقية للمتوسط الحسابي.

و قد تم استخدام هذا الاختبار في الدراسة الحالية للتأكد من أن العينة التي تم اختيارها ذات توزيع طبيعي تعكس المجتمع الذي أخذت منه و بالتالي جواز استخدام الاختبارات اللامعلمية لمعالجة بيانات الدراسة الميدانية.

**3- الأساليب الإحصائية:**

تماشيا مع الطبيعة الوصفية للدراسة الحالية فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية في عرض و تبويب و قراءة أهم ملامح و خصائص و مجتمع الدراسة و تركيبه، كما تم استخدام هذه الأساليب لأغراض اختبار الفرضيات الوصفية و عمل المقارنات بين إجابات المستجوبين على محاور و مجالات الدراسة المختلفة و من الأساليب الاحصائية الوصفية التي استخدمتها هذه الدراسة مقاييس النزعة المركزية و التي شملت المتوسطات و النسب المئوية و التوزيع التكراري و مقاييس التشتت

❖ **الجدولة القطاعية:**

و هي عبارة على جداول تستخدم لربط متغيرين مع بعضهما البعض مرتبة بياناتها في صورة رتيبة من أجل استخراج التكرارت و النسب المئوية لكل فئة من فئات المتغير المستقل، كما يستخدم هذا الإختبار من أجل إظهار الاختلافات المهمة ما بين المجموعات ذات المقياس الرتيبي أيضا حيث يتم استخراج قيم مربعات كأي التي تعتمد على التكرارت و النسب المتوقعة في داخل الخلايا بحيث يكون التفوق للعينة أو الفئة التي تحصلت على النسبة الأعلى، و قد تم استخدام هذا الإختبار في هذه الدراسة لغايات دعم التحليل و تفسير نتائجه، عن طريق ربط فئات المتغيرات المتنوعة مع بعضها من أجل التوصل إلى نظرة أكثر تمحيصا و أعمق دلالة.

❖ **معامل الارتباط: (PEARSON)**

يستعمل هذا الإختبار إذا كان كلا المتغيرين مقاسا بمقياس كمي و قد أستعمل لقياس الارتباط بين الارتباط بين الدوافع النفسية و الاجتماعية، الاقتصادية، المحيط التنظيمي و مؤشرات نجاح المؤسسة من جهة أخرى.

❖ **تحليل الانحدار الخطي:**

يستعمل تحليل الانحدار الخطي للتنبؤ بقيمة متغير، يسمى المتغير التابع من خلا ل مجموعة من المتغيرات المستقلة و ذلك من خلال تمثيل العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة.

و تحليل الانحدار يسمى ثنائيا إذا كان هناك متغيرين فقط الأول متغير مستقل و الآخر متغير تابع، أما إذا كان هناك عدة متغيرات مستقلة و متغير تابع واحد سمي تحليل الانحدار بتحليل الانحدار المتعدد.

**4- معايير القياس:**

لقد تم إستخدام مقياس الأوزان التفضيلية الترجيحية لقياس أراء المبحوثين نحو العوامل المؤثرة في المقاولاتية، كما تم استخدام مقياس التكرارت المطلقة لقياس أنشطة المقاولين و ممارستهم، للإشارة إلى درجة الممارسة الأعلى و الأكثر أهمية، كذلك قمنا باستخدام مقياس ليكرت الخماسي ( غير موافق تماما، غير موافق، لا اعلم، موافق، و موافق تماما ) لقياس الأبعاد و المحاور الرئيسية المتعلقة بمحددات المقاولاتية التي تساهم في نجاح المؤسسات الصغيرة و قد تكون كل بعد من المحاور الأساسية من عدة فقرات – أسئلة – تمثل الجوانب الهامة لكل بعد، و تم حساب المتوسطات الحسابية لكل سؤال من الأسئلة المكونة للبعد أو المحور الواحد ثم قمنا بعد ذلك بتجميع هذه المتوسطات لحساب المتوسط الحسابي الكلي للبعد.

## المبحث الثالث: عرض و تحليل النتائج

### المطلب الأول: الإحصاءات الوصفية للعينة:

سنقوم في هذا المبحث بتحليل العوامل التي تساهم في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي الدوافع النفسية و الاجتماعية و السياسات الحكومية و العوامل الاقتصادية و المحيط الإداري و التنظيمي.

**1- تحليل الإحصاءات الوصفية العوامل النفسية و الاجتماعية:**

كانت أغلب إجابات العينة حول هذا العوامل حسب ما يبينه هذا الجدول:

**جدول رقم (20): يوضح متوسط إجابات عامل الدوافع النفسية و الاجتماعية**

| العبارة | المقياس | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة | المتوسط | الانحراف المعياري | النتيجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تجسيد فكرة أو أمنية راسخة في الذهن | التكرار | 19 | 3 | 4 | 10 | 14 | 2،9400 | 1،71916 | محايد |
| | النسبة | 0،38 | 0،6 | 0،8 | 0،20 | 0،28 | | | |
| الاستقلالية وتحقيق الذات والحصول على الثروة | التكرار | 6 | 3 | 7 | 7 | 27 | 3،9200 | 1،42628 | موافق |
| | النسبة | 0،12 | 0،6 | 0،14 | 0،14 | 0،54 | | | |
| أفراد العائلة والأصدقاء مع الدعم والتشجيع | التكرار | 17 | 3 | 7 | 7 | 16 | 3،0400 | 1،70186 | موافق |
| | النسبة | 0،34 | 0،6 | 0،14 | 0،14 | 0،32 | | | |
| دور وسائل الإعلام في نشر وترقية التوجه نحو المقاولاتية | التكرار | 10 | 5 | 19 | 3 | 13 | 3،0800 | 1،42628 | موافق |
| | النسبة | 0،20 | 0،10 | 0،38 | 0،6 | 0،26 | | | |
| برامج التعليم الجامعي ودورها في نشر روح المقاولاتية | التكرار | 10 | 3 | 24 | 3 | 10 | 3،0000 | 1،32480 | موافق |
| | النسبة | 0،20 | 0،6 | 0،48 | 0،6 | 0،20 | | | |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مستخرجات التحليل الإحصائي للبيانات**

ترجع أغلب الدراسات السابقة إلى أن اختيار المقاولاتية كمسار مهني يعود الى نوعين من العوامل؛ عوامل داخلية متعلقة بنفسية المقاول و عوامل أخرى خارجية متعلقة بتوفر البيئة الثقافية و مناخ الإستثمار المشجع على النشاط و النجاح المقاولاتي سوف نحاول من خلال هذا الجدول تحليل العوامل التي دفعت أفراد العينة المدروسة نحو إنشاء المؤسسة بالنسبة للشباب الجزائر، بكون نتيجته لاجتماع العوامل الداخلية و الخارجية معا حيث نلاحظ أن معظم أفراد العينة المدروسة أجمعوا ووافقوا على أن جميع العوامل المذكورة دفعتهم لإنشاء مؤسسة مصغرة ' إلا أنه بالنظر إلى متوسطات إجابات المبحوثين نحو المقاولاتية

يعود أساسا إلى الرغبة في الاستقلالية و تحقيق الذات و الحصول على الثروة بمتوسط حسابي يساوي 3.92 أما تجسيد فكرة أو أمنية راسخة في الذهن كانت بمتوسط حسابي2.94.

أما بالنسبة للدوافع الاجتماعية فنجد ان دور العائلة و المحيط القريب من المقاول مشجعا و كانت إجابات أفراد العينة على هذا السؤال بمتوسط حسابي 3.04 و بنسب متقاربة لدور الجامعة وإنشائها لدور مقاولاتية تزرع الروح المقاولاتية عند الطلبة و أصبح الطالب بعد أن كان يتخرج بشهادة أضيف إليها مشروع مقاولة ناجحة، كذلك الأمر لدور وسائل الإعلام في التعريف بهيئات الدعم المختلفة و الامتيازات التي تقدمها للشباب الراغب في إنشاء مؤسسة كذلك عرض نماذج لمؤسسات ناجحة أنشأت من خلال هياكل دعم الدولة. و كان متوسط الحسابي لدور وسائل الإعلام في نشر و ترقية التوجه نحو المقاولاتية 3.08 أما الإجابة على برامج التعليم العالي و دورها في نشر روح المقاولاتية مساويا لـ 3.

**2- تحليل الإحصاءات الوصفية لعامل السياسات الحكومية:**

كانت أغلب إجابات أفراد العينة دور السياسات الحكومية في الإنشاء موضحة في الجدول التالي:

**جدول رقم(21): متوسط إجابات دافع السياسات الحكومية للإنشاء**

| العبارة | المقياس | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة | المتوسط | الانحراف المعياري | النتيجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| هيئات الدعم والمرافقة ومراكز تسهيل إنشاء المؤسسات | التكرار | 16 | 0 | 0 | 6 | 28 | 3، 60000 | 1، 82946 | موافق |
| | النسبة | 32 | 0 | 0 | 12 | 56 | | | |
| سهولة الحصول على القروض البنكية | التكرار | 25 | 1 | 9 | 2 | 13 | 2، 54000 | 1، 71678 | محايد |
| | النسبة | 0،50 | 0،2 | 0،18 | 0،4 | 0،26 | | | |
| الحصول على عقار في إطار تشجيع الاستثمار | التكرار | 2 | 3 | 29 | 3 | 13 | 3، 44000 | 1، 07210 | موافق |
| | النسبة | 0،4 | 0،6 | 0،58 | 0،6 | 0،26 | | | |
| التحفيزات الجبائية والشبه جبائية | التكرار | 5 | 1 | 9 | 3 | 32 | 4، 12000 | 1، 34983 | موافق |
| | النسبة | 0،10 | 0،2 | 0،18 | 0،6 | 0،64 | | | |
| النظام التعليمي والتكويني الحالي | التكرار | 16 | 1 | 10 | 23 | | 3، 48000 | 1، 77557 | موافق |
| | النسبة | 0،32 | 0،2 | 0،20 | 0،46 | | | | |
| توفر النقل والطرقات والاتصالات | التكرار | 26 | 2 | 17 | 1 | 4 | 2، 10000 | 1، 29756 | محايد |
| | النسبة | 0،52 | 0،4 | 0،34 | 0،2 | 0،8 | | | |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مستخرجات بيانات التحليل الإحصائي**

حيث كانت إجابات المبحوثين حول أن وجود هيئات الدعم و مراكز تسهيل إنشاء المؤسسات مشجع جدا و كان بمتوسط حسابي 3.6 و لكن الأكثر قوة لقوة الجذب التي تحصلت عليها الإجابة على أن التحفيزات الجبائية و الشبه جبائيه المتمثلة في الإعفاء من الضرائب و الرسوم و الشبه جبائيه في مساهمة الدولة في الحماية الاجتماعية باشتراكات منخفضة في صناديق الضمان الاجتماعي بمتوسط حسابي 4.1 و يليه متوسط الحسابي الخاص سهولة الحصول القروض البنكية المساوي ل 2.5 و كانت إجابتهم بخصوص النظام التعليمي و التكويني الحالي بمتوسط حسابي 3.4 و المتوسط الحسابي للإجابات على توفر النقل و الطرق و الاتصالات بمتوسط حسابي مساوي إلى 2.1.

**3- تحليل الإحصاءات الوصفية للعوامل الاقتصادية في إنشاء المؤسسة و نجاحها:**

كانت أغلب إجابات أفراد العينة دور العوامل الاقتصادية في الإنشاء و النجاح موضحة في الجدول التالي:

**جدول رقم(22): متوسط إجابات دافع العوامل الاقتصادية لإنشاء المؤسسة**

| العبارة | المقياس | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة | المتوسط | الانحراف المعياري | النتيجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دراسات الجدوى الاقتصادية قبل بداية المشروع | التكرار | 9 | 0 | 2 | 31 | 8 | 3، 58000 | 1، 29505 | موافق |
| | النسبة | 18 | 0 | 4 | 62 | 16 | | | |
| صناديق ضمان القروض لتجنب القلق والتوتر الناتج عن المخاطرة | التكرار | 2 | 0 | 21 | 2 | 25 | 3، 96000 | 1، 14214 | موافق |
| | النسبة | 0،4 | 0 | 0،42 | 0،4 | 0،50 | | | |
| الحصول على فرص عمل دون اللجوء الى الصفقات | التكرار | 5 | 0 | 38 | 2 | 5 | 3، 04000 | 0، 92494 | موافق |
| | النسبة | 0،10 | 0 | 0،76 | 0،4 | 0،10 | | | |
| توفر المعلومات والمعطيات حول الاسواق | التكرار | 20 | 1 | 24 | 1 | 4 | 2، 36000 | 1، 25779 | محايد |
| | النسبة | 0،40 | 0،2 | 0،48 | 0،2 | 0،8 | | | |
| توفير استشارات ونصائح وفرص تسويقية | التكرار | 22 | 0 | 21 | 4 | 3 | 2، 32000 | 1، 28476 | محايد |
| | النسبة | 0،44 | 0 | 0،42 | 0،8 | 0،6 | | | |
| المساعدة الى الوصول الى الموردين والمستثمرين | التكرار | 22 | 1 | 21 | 3 | 3 | 2، 28000 | 1، 26233 | محايد |
| | النسبة | 0،44 | 0،2 | 0،42 | 0،6 | 0،6 | | | |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج التحليل الاحصائي**

إن وجود صناديق ضمان القروض البنكية لضمان تسديد القروض في حالة الإفلاس أو الكوارث الطبيعية غير المتوقعة يجنب المقاولون التوتر و القلق الناتج عن المخاطرة و كانت إجابات المبحوثين على هذا السؤال بمتوسط حسابي يقدر ب 3.96 أما الإجابة على مدى مساهمة دراسات الجدوى الاقتصادية قبل بداية المشروع فكانت الإجابات بمتوسط حسابي يقدر ب 3.58و إجابات الحصول على فرص عمل دون اللجوء إلى الصفقات بمتوسط حسابي مساو 3.04 و كانت إجابات توفير استشارات و نصائح و فرص تسويقية تقدر ب متوسط حسابي 2.32.

و إجابات المساعدة إلى الوصول الموردين و المستثمرين بمتوسط حسابي مساو لـ 2.28.

و في الأخير إجابات المبحوثين في سؤال توفر المعلومات و المعطيات حول الأسواق بمتوسط حسابي يساوي 2.36.

## 4- تحليل الإحصاءات الوصفية لعامل المحيط الإداري و التنظيمي:

كانت أغلب إجابات أفراد العينة دور المحيط الإداري و التنظيمي في الإنشاء موضحة في الجدول التالي:

**جدول رقم: (23) متوسط إجابات دافع المحيط الإداري و التنظيمي في ا لإنشاء**

| العبارة | المقياس | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة | المتوسط | الانحراف المعياري | النتيجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مستوى الانفتاح الاقتصادي دخول وخروج المنتجات من والى الخارج | التكرار | 10 | 1 | 3 | 21 | 15 | 3،60000 | 1،45686 | موافق |
| | النسبة | 0،20 | 0،2 | 0،6 | 0،42 | 0،30 | | | |
| قوانين الاستثمار | التكرار | 2 | 2 | 40 | 3 | 3 | 3،06000 | 0،71171 | محايد |
| | النسبة | 0،4 | 0،4 | 0،80 | 0،6 | 0،6 | | | |
| قوانين ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | التكرار | 2 | 1 | 43 | 3 | 1 | 3،00000 | 0،57143 | محايد |
| | النسبة | 0،4 | 0،2 | 0،86 | 0،6 | 0،2 | | | |
| قوانين الإفلاس | التكرار | 1 | 3 | 44 | 1 | 1 | 2،96000 | 0،49322 | محايد |
| | النسبة | 0،2 | 0،6 | 0،88 | 0،2 | 0،2 | | | |
| قوانين حقوق الملكية، حقوق المؤلف وقوانين براءات الاختراع | التكرار | 1 | 1 | 40 | 3 | 5 | 3،20000 | 0،72843 | محايد |
| | النسبة | 0،2 | 0،2 | 0،80 | 0،6 | 0،10 | | | |
| قوانين المنافسة والدخول إلى الأسواق | التكرار | 6 | 2 | 37 | 4 | 1 | 2،84000 | 0،81716 | محايد |
| | النسبة | 0،12 | 0،4 | 0،74 | 0،8 | 0،2 | | | |
| السياسة الوطنية للتجارة | التكرار | 14 | 2 | 30 | 1 | 3 | 2،54000 | 1،11043 | غير موافق |
| | النسبة | 0،28 | 0،4 | 0،60 | 0،2 | 0،6 | | | |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مستخرجات بيانات التحليل الإحصائي**

كانت معظم الإجابات بأن مستوى الانفتاح الاقتصادي و دخول و خروج المنتجات من وإلى الخارج غير مشجعة على إنشاء المؤسسات بمتوسط حسابي يقدر3.60أما الإجابات على مدى أن قوانين ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و قوانين الإفلاس بمتوسط حسابي على التوالي 3 و 3.06. و الإجابات على قوانين الإفلاس بمتوسط حسابي مساو ل 2.96.

و نجد إجابات المقاولون على قوانين المنافسة و الدخول إلى الأسواق و مدى مساهمتها في تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة بمتوسط حساب يقدر ب 2.84 و كذلك الأمر بالنسبة للإجابات على سؤال قوانين براءات الاختراع و حقوق الملكية و حقوق المؤلف بمتوسط حسابي 3.2.

في الأخير نجد إجابات المقاولين على سؤال السياسة الوطنية للتجارة بمتوسط حسابي يقدر ب.2.5.

**5- تحليل الإحصاءات الوصفية لمؤشرات نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

كانت أغلب إجابات أفراد العينة دور المحيط الإداري و التنظيمي في الإنشاء موضحة في الجدول التالي:

**جدول رقم: (24)متوسط إجابات مؤشرات نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

| العبارة | المقياس | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة | المتوسط | الانحراف المعياري | النتيجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حققت الأهداف المسطرة قبل انطلاق نشاط المؤسسة | التكرار | 9 | | 2 | 31 | 8 | 3، 58000 | 1، 29505 | موافق |
| | النسبة | 18 | | 4 | 62 | 16 | | | |
| اشعر بالرضا عن المردودية المحققة من قبل المؤسسة | التكرار | 10 | 1 | 3 | 30 | 6 | 3، 42000 | 1، 32619 | موافق |
| | النسبة | 20 | 2 | 6 | 60 | 12 | | | |
| متفائل حول تطور رقم الأعمال ومستقبل المؤسسة | التكرار | 9 | 1 | 6 | 26 | 8 | 3، 46000 | 1، 31258 | محايد |
| | النسبة | 18 | 2 | 12 | 52 | 16 | | | |
| أدفع ديوني بانتظام | التكرار | 17 | | 8 | 18 | 7 | 2، 96000 | 1، 52476 | محايد |
| | النسبة | 34 | | 16 | 36 | 14 | | | |
| أدفع في الوقت المحدد جميع الديون تجاه الموردين | التكرار | 13 | 2 | 4 | 22 | 9 | 3، 24000 | 1، 49229 | محايد |
| | النسبة | 26 | 4 | 8 | 44 | 18 | | | |
| أدفع بانتظام رواتب الموظفين التابعين لي | التكرار | 15 | 1 | 2 | 22 | 10 | 3، 22000 | 1، 56870 | محايد |
| | النسبة | 30 | 2 | 4 | 44 | 20 | | | |
| احصل على الأرباح وأعيد استثمارها في الأعمال التجارية | التكرار | 16 | | 1 | 11 | 22 | 3، 46000 | 1، 76369 | محايد |
| | النسبة | 32 | | 2 | 22 | 44 | | | |
| احصل على الأرباح دون إعادة استثمارها في المؤسسة | التكرار | 29 | 5 | 1 | 4 | 11 | 2، 26000 | 1، 70006 | محايد |
| | النسبة | 58 | 10 | 2 | 8 | 22 | | | |
| اعتقد أنى حققت النجاح في هذا النشاط مقارنة مع المنافسين | التكرار | 9 | 4 | 26 | 4 | 7 | 2، 92000 | 1، 20949 | محايد |
| | النسبة | 18 | 8 | 52 | 8 | 14 | | | |
| أفكر في توسيع المؤسسة في المستقبل | التكرار | 12 | 1 | 1 | 4 | 32 | 3، 86000 | 1، 71440 | موافق |
| | النسبة | 24 | 2 | 2 | 8 | 64 | | | |
| أفكر في التوقف عن النشاط في المستقبل | التكرار | 36 | | 4 | | 10 | 1، 96000 | 1، 62832 | غير موافق |
| | النسبة | 72 | | 8 | 20 | | | | |

**المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على نتائج التحليل الاحصائي**

كانت معظم إجابات المقاولون على سؤال تحقيق الأهداف المسطرة قبل انطلاق نشاط المؤسسة بمتوسط حسابي3.58 و الشعور بالرضي عن المر دودية المحققة من قبل المؤسسة بمتوسط حسابي يقدر ب 3.42 أما التفاؤل حول تطور رقم الأعمال كانت الإجابات بمتوسط حسابي مساو ل 3.46، كذلك الأمر بالنسبة لإجابات حول نظامية دفع الديون حسب الرزنامات المتفق عليها من طرف هياكل الدعم و البنوك بمتوسط حسابي مساوي ل 2.96.

و نجد أن إجابات المقاولون بخصوص دفع الديون تجاه الموردون بمتوسط حسابي يقدر ب و كانت إجابات المبحوثين بخصوص انتظام دفع رواتب الموظفين بمتوسط حسابي يساوي3.2، وكان على التوالي 3.6 و 2.26 المتوسط الحسابي لإجابات الموظفين عن إمكانية الحصول على الأرباح و إعادة الاستثمار و من عد م فعل ذلك.

أما الإجابة على اعتقادهم أنهم حققوا نجاح مقارنة مع الآخرين فكان متوسط الحسابي للإجابات مساو ل 2.92 و إجابات المبحوثين إن كانوا يفكرون في التوسع بمتوسط حسابي مساو ل 3.86 و في الأخير إجابات المبحوثين بمتوسط حسابي يقدر ب1.96.

## المطلب الثاني: اختبار الفرضيات

### 1-الارتباط Correlation:

الارتباط الخطي هو على علاقة بين متغيرين، وتقاس تلك العلاقات بمقياس يسمى معامل الارتباط ويأخذ القيم من -1 إلى 1.

- ✓ يكون الارتباط طردي تام إذا كانت قيمة معامل الارتباط تساوي 1
- ✓ يكون الارتباط عكسي تام إذا كانت قيمة معامل الارتباط تساوي-1
- ✓ لا يوجد ارتباط إذا كانت قيمة معامل الارتباط تساوي صفر.

كلما كانت القيمة المطلقة لمعامل الارتباط قريبة من الواحد كان الارتباط قويا بين المتغيرين، وكلما كانت القيمة المطلقة لمعامل الارتباط قريبة من الصفر كان الارتباط ضعيفا.

ويمكن استخدام معامل الارتباط بين متغيرين بعدة طرق، من بينها **معامل بيرسون (Pearson)**حيث يستخدم إذا كان كلا المتغيرين مقاسا بمقياس كمي مثل ما هو

الحال في متغيرات دراستنا، المتمثلة في المتغيرات المفسرة وهي العوامل المتحكمة في نجاح المؤسسة (العوامل النفسية والاجتماعية، السياسيات الحكومية، العوامل الاقتصادية، المحيط الإداري)، إضافة إلى المتغير هدف الدراسة، كلها متغيرات كمية تم حسابها من خلا مختلف إبعاد الاستبيان.

ولدراسة معامل الارتباط بين مختلف الثنائيات من المتغيرات تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

**جدول رقم(25)**معامل الارتباط بن مختلف متغيرات الدراسة.

| | | العوامل النفسية والاجتماعية | السياسيات الحكومية | العوامل الاقتصادية | المحيط الإداري | نجاح المؤسسة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العوامل النفسية والاجتماعية | Corrélation de Pearson | 1 | ،286* | ،132 | ،190 | ،344* |
| | Sig. (bilatérale) | | ،044 | ،362 | ،186 | ،014 |
| السياسيات الحكومية | Corrélation de Pearson | ،286* | 1 | ،344* | ،386** | ،580** |
| | Sig. (bilatérale) | ،044 | | ،015 | ،006 | ،000 |
| العوامل الاقتصادية | Corrélation de Pearson | ،132 | ،344* | 1 | ،281* | ،439** |
| | Sig. (bilatérale) | ،362 | ،015 | | ،048 | ،001 |
| المحيط الإداري | Corrélation de Pearson | ،190 | ،386** | ،281* | 1 | ،460** |
| | Sig. (bilatérale) | ،186 | ،006 | ،048 | | ،001 |
| نجاح المؤسسة | Corrélation de Pearson | ،344* | ،580** | ،439** | ،460** | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ،014 | ،000 | ،001 | ،001 | |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مستخرجات نتائج التحليل الاحصائ**

من خلال الجدول يتضح أن هناك ارتباط متوسط بين نجاح المؤسسة ومختلف العوامل، حيث كان

معامل الارتباط يتراوح بين القيمة 0.34 والقيمة 0.58، وهذا بإشارة موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغيرات، كما أن مستوى المعنوية (sig. bilaterale) كانت كلها اقل من 5%، وهذا في عينة الدراسة هذا يسمح بتعميم هذه العلاقة على المجتمع الإحصائي الكلي للدراسة.

هذه النتائج تسمح لنا باستخدام أداة الانحدار الخطي لمعرفة مدى تأثير العوامل في نجاح المؤسسة، كما أن الارتباط بين المتغيرات المفسر فيما بينها ( كمثل الارتباط بين السياسات الحكومية والعوامل النفسية والاجتماعية) عند إدراجها في نفس الوقت في نموذج الانحدار المتعدد قد تجعل من عملية تقدير معالم النموذج متحيزة، ولهذا لابد من التأكد من ذلك عن طريق اختبار الفرضيات.

**2- اختبار الفرضيات:**

**الفرضية الأولى:**

يقوم هذا المدخل على افتراض أن نجاح المقاولين يعتمد و بشكل كبير على طبيعة شخصيته و دوافعه النفسية و السلوكية حيث يتضح أن المقاول هو إنسان مميز في أعماله و تصرفاته و يتمتع بمقدرة فائقة على الإدارة و الإبداع و الابتكار

إن الشخصية الإنسانية تخضع لمكونات موروثة و أخرى مكتسبة من تأثير البيئة التي يعيش فيها الإنسان و عن الخبرات و المهارات التي يكتسبها الفرد من خلال المدارس التعليمية و وبرامج التدريب و دور البيئة بصفة عامة لاسيما وسائل الإعلام و التطورات التكنولوجية

$Ho_1$: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعوامل النفسية والاجتماعية في نجاح المشروع المقاولاتي".

توضح نتائج تحليل الانحدار التي يعرضها الجدول رقم (6)تأثير إحصائية العوامل النفسية والاجتماعية في نجاح المشروع المقاولاتي كمتغير تابع وتشير قيمة F المحسوبة إلى معنوية النموذج حيث بلغت (6.445) عند مستوى دلالة (0.014)، وقد بلغ معامل التحديد المعدل لنموذج الانحدار $R^2$Adjusted (0.118) أي أ ن العوامل النفسية والاجتماعية (لوحدها) تفسر (11.8%) من التباين في نجاح المشروع، مما يعني أن منحنى الانحدار ضعيف لوصف العلاقة بين هذا المتغيرين.

مما يفيد بإمكانية قبول الفرضية التي مفادها انه هناك اثر ذو دلالة إحصائية للعوامل النفسية والاجتماعية في نجاح المشروع المقاولاتي، نتائج الانحدار البسيط موضحة في الجدول التالي.

**الجدول رقم (26):نتائج تحليل الانحدار البسيط للنموذج الأول**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **معامل التحديد ($R^2$)** | 0.118 | | | | |
| **معامل التحديد المعدل (Adjusted $R^2$)** | 0.100 | | | | |
| **معامل الارتباط المتعدد (R)** | 0.344 | | | | |
| **F المحسوبة** | 6.445** | | | | |
| **مستوى دلالة F (Sig.)** | 0.014 | | | | |
| **المتغيرات المستقلة** | **B** | **الخطأ المعياري** | **Beta** | **t المحسوبة** | **مستوى دلالة t(Sig.)** |
| العوامل النفسية والاجتماعية | 0.291 | 0.115 | 0.344 | 2.539** | 0.014 |
| العنصر الثابت | 2.192 | 0.381 | / | 5.751** | 0.000 |

****ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ≤ 0.05)(α**

**المصدر: من مستخرجات التحليل الإحصائي**

بالرغم من ضعف القوة التفسيرية للنموذج غير أن عملية تقدير معاملات النموذج كانت صحيحة وهذا نظرا لمستوى الدلالة الإحصائية والتي قدرت بـ: 0.014 بالنسبة لمتغير العوامل النفسية والاجتماعية و 0.000 بالنسبة للعنصر الثابت في النموذج، هذا الأخير يمكن كتابته على الشكل التالي

$$y = 0.291 * x_1 + 2.192 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث تمثل المتغيرات y x، نجاح المؤسسة، متغير العوامل النفسية على التوالي، تترجم هذه المعادلة في الواقع على انه كلما زادت قيمة متغير العوامل النفسية فان متغير نجاح المؤسسة سيرتفع بـ 0.291 من مقدار زيادة هذه العوامل.

**الفرضية الثانية:**

يقوم هذا المدخل على افتراض أساسي مفاده أن توفر الحوافز و التشريعات و الدعم و التشجيع في أي مجتمع يعتبر أساس تعزيز النشاط المقاولاتي و يخلق العديد من المقاولين و المبدعين القادرين على تحويل أفكارهم إلى مشاريع مربحة ذات جدوى اقتصادية.

ان المساعدات التي تقدمها هياكل الدعم بكل أنواعها دافعا مهما لإنشاء المؤسسات و يعبر عن سياسة الدولة في تنويع النسيج الاقتصادي من جهة و خلق مناصب عمل و تحقيق توازن اجتماعي من جهة ثانية، و تعتبر التحفيزات الجبائية من الضرائب و الرسوم عاملا مشجع للانتشاء و مساعد للمؤسسات الفتية من باب تخفيض الأعباء عليها و مساعدتها على تحقيق وضعية في السوق.

كما تعتبر شبكات النقل البري أداة أساسية من أجل التبادلات الجهوية و الوطنية و بالتالي بنية تحتية فعالة من طرقات و اتصالات كما تشمل هذى البني التحتية أيضا الموانئ الكهرباء، الاتصالات

و كذلك نظام التعليمي الذي يوجه الشباب و الطلاب و تطوير مهاراتهم و تحويل أفكارهم إلى مشاريع.

$Ho_2$: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسياسيات الحكومية في نجاح المشروع المقاولاتي".

توضح نتائج تحليل الانحدار التي يعرضها الجدول رقم (18)تأثير السياسيات الحكومية في نجاح المشروع المقاولاتي كمتغير تابع. وتشير قيمة F المحسوبة إلى معنوية النموذج حيث بلغت (24.342) عند مستوى دلالة (0.000)، وقد بلغ معامل التحديد المعدل لنموذج الانحدار $R^2$Adjusted (0.323) أي أنالسياسيات الحكومية (لوحدها) تفسر (32.3%) من التباين في نجاح المشروع، مما يعني أن منحنى الانحدار متوسط (احسن منه في النموذج الاول) لوصف العلاقة بين هذا المتغيرين.

مما يفيد بإمكانية قبول الفرضية التي مفادها انه هناك اثر ذو دلالة إحصائية للسياسيات الحكومية في نجاح المشروع المقاولاتي، نتائج الانحدار البسيط موضحة في الجدول التالي.

**الجدول رقم (27): نتائج تحليل الانحدار البسيط للنموذج الثاني**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **معامل التحديد ($R^2$)** | 0.336 | | | | |
| **معامل التحديد المعدل (Adjusted $R^2$)** | 0.323 | | | | |
| **معامل الارتباط المتعدد (R)** | 0.580 | | | | |
| **F المحسوبة** | 24.342** | | | | |
| **مستوى دلالة F (Sig.)** | 0.000 | | | | |
| **المتغيرات المستقلة** | **B** | **الخطأ المعياري** | **Beta** | **t المحسوبة** | **مستوى دلالة t(Sig.)** |
| **السياسيات الحكومية** | 0.521 | 0.106 | 0.580 | 4.934** | 0.000 |
| **العنصر الثابت** | 1.448 | 0.351 | / | 4.124** | 0.000 |

****ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ≤ 0.05)(α**

**المصدر: من مستخرجات التحليل الاحصائي**

القوة التفسيرية لهذا النموذج كافية، كما أن عملية تقدير معاملات النموذج كانت صحيحة وهذا نظرا لمستوى الدلالة الاحصائية والتي قدرت بـ: 0.00 بالنسبة لمتغير السياسيات الحكومية و كذلك بالنسبة للعنصر الثابت في النموذج، هذا الاخير يمكن كتابته على الشكل التالي

$$y = 0.521 * x_2 + 1.448 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث تمثل المتغيرات $y_2x$ ، نجاح المؤسسة، متغير السياسيات الحكومية على التوالي، تترجم هذه المعادلة في الواقع على انه كلما زادت قيمة متغير العوامل النفسية فان متغير نجاح المؤسسة سيرتفع بـ 0.521 من مقدار زيادة هذه العوامل.

**الفرضية الثانية:**

$Ho_2$: " يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للسياسيات الحكومية في نجاح المشروع المقاولاتي".

توضح نتائج تحليل الانحدار التي يعرضها الجدول رقم (.....)تأثير السياسيات

الحكومية في نجاح المشروع المقاولاتي كمتغير تابع. وتشير قيمة F المحسوبة إلى معنوية النموذج حيث بلغت (24.342) عند مستوى دلالة (0.000)، وقد بلغ معامل التحديد المعدل لنموذج الانحدار $R^2$Adjusted (0.323) أي أنالسياسيات الحكومية (لوحدها) تفسر (32.3%) من التباين في نجاح المشروع، مما يعني أن منحنى الانحدار متوسط (أحسن منه في النموذج الأول) لوصف العلاقة بين هذين المتغيرين.

مما يفيد بإمكانية قبول الفرضية التي مفادها انه هناك اثر ذو دلالة إحصائية للسياسيات الحكومية في نجاح المشروع المقاولاتي، نتائج الانحدار البسيط موضحة في الجدول التالي

**الجدول رقم (28): نتائج تحليل الانحدار البسيط للنموذج الثاني**

| | |
|---|---|
| **معامل التحديد ($R^2$)** | 0.336 |
| **معامل التحديد المعدل (Adjusted $R^2$)** | 0.323 |
| **معامل الارتباط المتعدد (R)** | 0.580 |
| **F المحسوبة** | 24.342** |
| **مستوى دلالة F (Sig.)** | 0.000 |

| المتغيرات المستقلة | B | الخطأ المعياري | Beta | t المحسوبة | مستوى دلالة t(Sig.) |
|---|---|---|---|---|---|
| السياسيات الحكومية | 0.521 | 0.106 | 0.580 | 4.934** | 0.000 |
| العنصر الثابت | 1.448 | 0.351 | / | 4.124** | 0.000 |

****ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ≤ 0.05)α)**

**المصدر: من مستخرجات التحليل الإحصائي**

القوة التفسيرية لهذا النموذج كافية، كما أن عملية تقدير معاملات النموذج كانت صحيحة وهذا نظرا لمستوى الدلالة الإحصائية والتي قدرت بـ: 0.00 بالنسبة لمتغير السياسيات الحكومية و كذلك بالنسبة للعنصر الثابت في النموذج، هذا الأخير يمكن كتابته على الشكل التالي

$$y = 0.521 * x_2 + 1.448 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث تمثل المتغيرات $y_2x$ ، نجاح المؤسسة، متغير السياسيات الحكومية على التوالي،

تترجم هذه المعادلة في الواقع على انه كلما زادت قيمة متغير العوامل النفسية فان متغير نجاح المؤسسة سيرتفع بـ 0.521 من مقدار زيادة هذه العوامل.

**اختبار الفرضية الثالثة:**

إن العوامل الاقتصادية لها دور كبير في تعزيز المقاولاتية و دعمها و تشجيعها في أي مجتمع من خلال دراسات الجدوى قبل الحصول على القروض و المساعدة الفنية للمقاولين و تقديم التسهيلات و الاستشارات و تقديم المعلومات المتعلقة بالتصدير.

كما أن هامش الأمان الذي تقدمه صناديق ضمان القروض و إمكانية الحصول على فرص عمل دون اللجوء إلى إجراء صفقات.

$Ho_3$: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الاقتصادية في نجاح المشروع المقاولاتي".

توضح نتائج تحليل الانحدار التي يعرضها الجدول رقم (.....)تأثير العوامل الاقتصادية في نجاح المشروع المقاولاتي كمتغير تابع. وتشير قيمة F المحسوبة إلى معنوية النموذج حيث بلغت (11.483) عند مستوى دلالة (0.001)، وقد بلغ معامل التحديد المعدل لنموذج الانحدار $R^2$Adjusted (0.176) أي أن العوامل الاقتصادية (لوحدها) تفسر (17.6%) من التباين في نجاح المشروع، مما يعني أن منحنى الانحدار متوسط ضعيف لوصف العلاقة بين هذا المتغيرين.

كما أن الفرضية التي مفادها انه هناك اثر ذو دلالة إحصائية " يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الاقتصادية في نجاح المشروع مقبولة، نتائج الانحدار البسيط موضحة في الجدول التالي:

**الجدول رقم: (29) نتائج تحليل الانحدار البسيط للنموذج الثالث**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **معامل التحديد ($R^2$)** | 0.193 | | | | |
| **معامل التحديد المعدل (Adjusted $R^2$)** | 0.176 | | | | |
| **معامل الارتباط المتعدد (R)** | 0.439 | | | | |
| **F المحسوبة** | 11.483** | | | | |
| **مستوى دلالة F (Sig.)** | 0.001 | | | | |
| **المتغيرات المستقلة** | **B** | **الخطأ المعياري** | **Beta** | **t المحسوبة** | **مستوى دلالة t(Sig.)** |
| العوامل الاقتصادية | 0.474 | 0.140 | 0.439 | 3.389** | 0.001 |
| العنصر الثابت | 1.735 | 0.421 | / | 4.118** | 0.000 |

**ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ≤ 0.05)(α

**المصدر: من مستخرجات التحليل الاحصائي**

بالرغم من ضعف القوة التفسيرية للنموذج غير ان عملية تقدير معاملات النموذج كانت صحيحة وهذا نظرا لمستوى الدلالة الاحصائية والتي قدرت بـ: 0.004 بالنسبة لمتغير العوامل الاقتصادية و 0.000 بالنسبة للعنصر الثابت في النموذج، هذا الاخير يمكن كتابته على الشكل التالي

$$y = 0.474 * x_3 + 1.735 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

حيث تمثل المتغيرات y و $x_2$، نجاح المؤسسة، متغير العوامل الاقتصادية على التوالي، تترجم هذه المعادلة في الواقع على انه كلما زادت قيمة متغير العوامل الاقتصادية فان متغير نجاح المؤسسة سيرتفع بـ 0.474 من مقدار زيادة هذه العوامل.

**الفرضية الرابعة:**

يقوم هذا المدخل بأن المحيط القانوني و الإداري المستقر يشجع المقاولون على الاستثمار مع توفير الحق في الحماية الفكرية و المنافسة الشريفة في السوق و حماية المنتجات الوطنية بتنظيم عملية الاستيراد و تسقيف المنتجات المستوردة

$Ho_4$: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمحيط الإداري في نجاح المشروع المقاولاتي".

توضح نتائج تحليل الانحدار التي يعرضها الجدول رقم (.....)تأثير المحيط الإداري في نجاح المشروع المقاولاتي كمتغير تابع وتشير قيمة F المحسوبة إلى معنوية النموذج حيث بلغت

(1005.597) عند مستوى دلالة (0.000)، وقد بلغ معامل التحديد المعدل لنموذج الانحدار $R^2$Adjusted (0.953) أي أن المحيط الإداري (لوحده) تفسر (95.3%) من التباين في نجاح المشروع، مما يعني أن منحنى الانحدار متوسط ضعيف لوصف العلاقة بين هذا المتغيرين.

كما ان الفرضية التي مفادها انه هناك اثر ذو دلالة إحصائية " يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للمحيط الاداري في نجاح المشروع المقاولاتي مقبولة، نتائج الانحدار البسيط موضحة في الجدول التالي:

**الجدول رقم (30) نتائج تحليل الانحدار البسيط للنموذج الرابع**

| | |
|---|---|
| **معامل التحديد ($R^2$)** | 0.954 |
| **معامل التحديد المعدل ( Adjusted) $R^2$** | 0.953 |
| **معامل الارتباط المتعدد (R)** | 0.976 |
| **F المحسوبة** | 1005.597** |
| **مستوى دلالة F (.Sig)** | 0.000 |

| المتغيرات المستقلة | B | الخطأ المعياري | Beta | t المحسوبة | مستوى دلالة t(Sig.) |
|---|---|---|---|---|---|
| العوامل الاقتصادية | 1.024 | 0.032 | 0.976 | 31.711** | 0.000 |

****ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ≤ 0.05)(α**

**المصدر: من مستخرجات التحليل الاحصائي**

يتميز بعدم وجود عنصر ثابت في المعادلة، حيث تم حذفه لان المعامل الثابت المقدر لديه معنوية غير مقبولة احصائيا كما ان القوة التفسيرية للنموذج عالية جدا، مما يبين ان المحيط الاداري يكتسي اهمية بالغة في تأثيره على نجاح المشروع المقاولاتي، ، معادلة النموذج تكتب على الشكل التالي:

$$y = 1.024 * x_3 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

حيث تمثل المتغيرات y و $x_3$، نجاح المؤسسة، متغير المحيط الاداري على التوالي، تترجم هذه المعادلة في الواقع على انه كلما زادت قيمة متغير العوامل التنظيمية فان متغير نجاح المؤسسة سيرتفع بـ 1.024 من مقدار زيادة هذه العوامل.

**استعمال أداة الانحدار الخطي المتعدد**

من خلال هذه الأداة نحاول إيجاد معادلة رياضية تعبر عن العلاقة بين متغيرين وتستعمل لتقدير قيم سابقة ولتنبؤ قيم مستقبلية، هذه العلاقة عبارة أيضاً عن انحدار للمتغير التابع (Y:

نجاح المشروع المقاولاتي) على المتغيرات المستقلة ($X_1$: العوامل النفسية والاجتماعية، $X_2$:السياسيات الحكومية، $X_3$: العوامل الاقتصادية، $X_4$: المحيط الإداري والتنظيمي)لذا فهو يستخدم في التنبؤ بتغيرات المتغير التابع الذي يؤثر فيه عدة متغيرات مستقلة، فبإمكاننا التنبؤ بالمستوى الرقمي في نجاح المؤسسة في ظل توفر المعطيات حول مختلف المتغيرات المستقلة، غير انه عند تقديرنا لهذا النموذج غير صحيح (من الناحية الإحصائية) عند إدراج الأربع متغيرات، وبعد سلسلة من الاختبارات، تبين ان النموذج الممكن تقديره مبني على ثلاث متغيرات كما يلي:

$$Y = 0367 * X_2 + 0.249 * X_3 + 0.4 * X_4$$

يتميز هذا النموذج بقدرة تفسيرية عالية لنجاح المشروع المقاولاتي، حيث بلغ معامل التحديد المعدل لنموذج الانحدار $R^2$Adjusted (0.966)، أي أن أكثر من 96 % من التغير في المتغير التابع (نجاح المؤسسة) سببه المتغيرات الثلاث ($X_2$:السياسيات الحكومية، $X_3$: العوامل الاقتصادية، $X_4$: المحيط الإداري والتنظيمي)، والجدول التالي يوضح مختلف خصائص النموذج

**الجدول رقم: (31): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر مختلف العوامل في نجاح المشروع المقاولاتي**

| | |
|---|---|
| **معامل التحديد ($R^2$)** | 0968 |
| **معامل التحديد المعدل ( Adjusted) $R^2$** | 0.966 |
| **معامل الارتباط المتعدد (R)** | 0.984 |
| **F المحسوبة** | 477.845** |
| **مستوى دلالة F (Sig.)** | 0.000 |

| المتغيرات المستقلة | B | الخطأ المعياري | Beta | t المحسوبة | مستوى دلالة t(Sig.) |
|---|---|---|---|---|---|
| السياسيات الحكومية | 0.367 | 0.109 | 0.379 | 3.367 | 0.002 |
| العوامل الاقتصادية | 0.249 | 0.121 | 0.233 | 2.055 | 0.045 |
| المحيط الإداري والتنظيمي | 0.400 | 0.138 | 0.382 | 2.892 | 0.006 |

****ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ≤ 0.05)(α**

**المصدر: من مستخرجات التحليل الإحصائي**

من خلال هذه النتائج يتبين أن الفرضيات الثلاث ( الثانية، الثالثة والرابعة) تبقى مقبولة حتى في حالية تغير متغيرات السياسيات الحكومية، العوامل الاقتصادية والمحيط الإداري والتنظيمي معا.

من خلال النتائج السابقة يمكن الإجابة على الإشكالية الأساسية للدراسة حول مدى مساهمة العوامل النفسية و الإجتماعية في نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

حيث اتضح من خلال الدراسة الإحصائية للارتباط بين المتغيرات مستوى التأثير المتوسط لهذه السياسات على البروز المقاولاتي، و باستخدام نموذج الإنحدار المتعدد ان العوامل النفسية و الإجتماعية بالدرجة الأولى ثم العوامل الاقتصادية و التشريعية فقط تعتبر متغيرات الدراسة الأهم.

# الخاتمـــــــة

تمثلت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في دراسة الأدوار الاستراتيجية للمقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة و مدى تفاعل العوامل التي تؤثر على النشاط المقاولاتي و مدى انعكاسها على ترقية المؤسسة و تطويرها و استدامتها و قدرتها على المنافسة .

**نتائج الجانب النظري:**

- ✓ ضعف الاهتمام الأكاديمي بدراسة موضوع المقاولاتية على المستوى الوطني حيث لاحظنا قلة الأبحاث الأكاديمية المتعلقة بالموضوع.
- ✓ لا يوجد تعريف نهائي و محدد للمشروعات الصغيرة، و إنما هو تعريف نسبي يختلف من بلد إلى و من قطاع إلى آخر و ذلك وفقا لمحددات و معايير.
- ✓ إن مشاريع المؤسسات الصغيرة ذات أهمية و لها دور مهم في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.
- ✓ إن مالك المشروع الصغير حتى يكون رياديا لا بد أن يتمتع بصفات و خصائص و قدرات و مهارات معينة حتى تمكنه من القدرة على إدارة هذه المشاريع لتكون ريادية.

**الجانب التطبيقي:**

- ✓ المقاولاتية في الجزائر هي مقاولاتية فرص و ليست ضرورة.
- ✓ خصائص الابتكار و تحمل المخاطرة و الرؤية الإستراتيجية لا تعد هي الخصائص الغالبة بالنسبة للمقاولين الجزائريين مقارنة بالرأس ما الاجتماعي.
- ✓ انفتاح غير مدروس للأسواق الخارجية مع عدم وجود منافسة غير عادلة.
- ✓ -عدم التحكم في الأسواق الحرة و إغراق الاسواق بالسلع
- ✓ التغير المستمر في القوانين و تضاربها أحيانا
- ✓ وجود بيئة أعمال معقدة يطغى عليها الفساد الإداري و البيروقراطية و طول الإجراءات.
- ✓ عدم التنسيق بين إدارات و مؤسسات الدولة.

- ✓ غياب البنية التحتية المشجعة على النشاط الاقتصادي كالطرق.
- ✓ ضعف النظام البنكي و صعوبة التمويل.
- ✓ يقتصر دور هيئات المرافقة الا زمن الحصول على تجهيزات المشروع في حين يستوجب التكوين و المرافقة قبل و اثناء و بعد الحصول على المشروع.
- ✓ تلاعب بعض الشباب بأموال البنوك بسبب غياب المرافقة المستمرة.
- ✓ صعوبة الحصول على العقار الصناعي الذي يمكن انجاز المشاريع فيه.
- ✓ صعوبة دخول الصفقات العمومية: قانون الصفقات يفرض شروط معينة من أجل اختيار المتعهدين بالرغم من وجود مرسوم يمنحهم في حدود 20% على الاكثر من الطلب.
- ✓ هيئات الدعم كانت سببا في إنشاء العديد من المؤسسات و خلق فرص عمل.

**التوصيات:**

- ➢ محاولة التخفيف من السياسة الاجتماعية المنتهجة التي يمكن اعتبارها أكبر عائق أمام تطور الثقافة المقاولاتية و ترك المبادرة للعمل الحر و اقتصار دور الدولة على التأطير و المراقبة.

- ➢ تطبيق القوانين التي تخص عدم استغلال الأراضي الصناعية و ما أتى به قانون المالية 2018 لردع غير مستغلي المتحصلين على أراضي في إطار الاستثمار و تغريمهم بنسب مرتفعة من قيمتها الاسمية بالرغم حصولهم عليها بالدينار الرمزي.
- ➢ إصدار قوانين تراقب الشباب المتحصلين على قروض و طريقة استغلالهم لها و عدم منحهم إعفاءات لمدة عشر سنوات و جعلها سنوية متجددة من خلال ما حققه المقاول من مردودية
- ➢ توفير البنية التحتية و قنوات التوزيع المشجعة على النشاط الاقتصادي و تحقيق التوازن الجهوي.
- ➢ محاولة التخفيف من حدة العراقيل الإدارية التي تقف في وجه المؤسسات الصغيرة خاصة في مرحلة الإنشاء.
- ➢ وضع مقررات دراسية مرافقة في مجال التعليم العالي و التكوين المهني في إطار

تشجيع العمل المقاولاتي.

- إصلاح النظام المصرفي وتفعيل فكرة البنوك الإسلامية التي من شأنها زيادة الإقبال على إنشاء المؤسسات الصغيرة.
- العمل على تشجيع الإنتاج المحلي عن طريق وضع سياسة شاملة للحد من استيراد المنتجات و محاربة السوق عير الرسمي.
- إعادة النظر في استراتيجية هيئات الدعم: الاموال المخصصة، القطاعات المستهدفة و توزيع المشاريع الجديدة المنشأة حسب خصوصيات و مؤهلات كل منطقة و حاجيات التنمية فيها.
- تكوين متخصصين في مختلف مراحل مرافقة المؤسسات الصغيرة: الاستقبال الجدوى، و إنشاء المشاريع و الجانب الاداري و التسييري للمؤسسة.
- ضرورة تكثيف السياسات الداعمة للمشاريع الصغيرة، و العمل على إحداث تنسيق بين مختلف الهيئات المرافقة لها، و توفر مرونة في المحيط الإداري و المالي، مع محاولة تذليل الصعوبات و المعوقات التي تحول دون نجاح المؤسسات الصغيرة.

**آفاق الدراسة:**

و في الأخير بالنظر إلى ما جاء في هذه الدراسة نجد أن مجال البحث لازال مفتوحا بالنظر إلى اتساع موضوع المقاولاتية و ما يرتبط به من متغيرات و بالتالي هناك مجموعة من الآفاق البحثية في هذا الموضوع ترتكز على محاور أساسية منها:

- أسباب نجاح و فشل المؤسسات المنشأة عبر هياكل دعم إنشاء المؤسسات.
- دور المقاولاتية في تحويل المؤسسات الناشطة في السوق الموازي إلى السوق الرسمي.
- الاطار التشريعي و القانوني لهياكل دعم الاستثمار في الجزائر

# قائمة المراجع

## أولا: المراجع باللغة العربية:

### 1- الكتب باللغة العربية :

*سعيد أوكيل ''ريادة الأعمال أو المقاولاتية مقاربة شاملة و عملية "ديوان المطبوعات الجامعية مارس 2017.

* مجدي عوض مبارك، "الريادة في الأعمال: المفاهيم والنماذج والمداخل المختلفة"، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2009.

* فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، "الريادة وغدارة الأعمال الصغيرة"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، بلال خلف السكارنة، "الريادة وإدارة منظمات الأعمال"، دار المسيرة، الأردن، 2007.

المنصور ، كاسر نصر وآخرون - إدارة المشروعات الصغيرة - جامعة مؤتة -دار الحامد للنشر، عمان 2000 .

* مجدي عوض مبارك، "الريادة في الأعمال: المفاهيم والنماذج والمداخل المختلفة"، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2009.

* شوقي ناجي - إدارة الأعمال منظور كلي - دار الحامد للنشر - عام 2000.

### 2 -الكتب باللغة الأجنبية :

les éditions de l ، "Management stratégique"،* Michel Marchensnay 2004.،Adreg

، "La légende de l'entrepreneur"، Dimitri Uzunidis،Sophie Boutillier 1999.، Paris،Edition Syros

la découverte. Paris2004، Dunod، "Entrepreneuriat"،A.Fayolle.

**ثانيا: المذكرات و البحوث الجامعية:**

**1- باللغة العربية:**

* الجودي محمد علي، "نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي-دراسة على عينة من طلبة جامعة الحلفة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.

* دباح نادية، "دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر 3، 2012.

* محمد قوجيل، "دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر- دراسة ميدانية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، 2016/2015.

* شقرون محمد، "دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص الإبداع والمقاولاتية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2015/2014.

* لفقير حمزة" تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة مع دراسة حالة Gree greme المعتمد في غرفة الصناعة التقليدية و الحرف سطيف" رسالة ماجستير جامعة بومرداس 2013

* عيدات عبد الكريم"، حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " رسالة ماجستير ،جامعة سعد دحلب بليدة ، 2012.

* سيد على حمدي، " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة - دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2006.

* بوسنة كريمة، "البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر - دراسة حالة البنوك الفرنسية"، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، 2011.

**2- باللغات الأجنبية:**

"Enseignement de l'entrepreneuriat: pour un regard ،Aziz Bouslikhan thèse de ،paradigmatique autour de processus entrepreneuriat" Université de Nancy 2.،doctorat en sciences de gestion

firlas Mohamed- impact des politiques d'aides l’entreprenariat sur université ،l’émergences d’esprits à d’entreprise chez les jeunes 2012.،mouloud maamri tizi ouzou

Institute for Economic ،Terry Miller Index Economic Freedom 2017 ، Washington، “Foundation، Anthony B. Kim، The Heritage،Freedom ،2017

**ثالثا: المجلات العلمية**

* حسين رحيم: نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد02، 2003.

* ناجي بن حسين، "آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 02، جامعة منتوري قسنطينة، 2004.

* العايب ياسين: "دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، محلة دراسات اقتصادية، العدد رقم 01، لسنة 2014.

* ريحان الشريف، هوام لمياء، "دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري: دراسة تحليلية تقييمية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، 2013.

* عمار شلبي،" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية"، محلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 05، جامعة سكيكدة، 2010 .

* كلية الدراسات التجارية جامعة السودان "،مركز ريادة الأعمال ،" نشرية تعريفية 2015

* وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 17، السداسي الأول 2010

* المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005"، الكويت.

* دورية المعهد الاحصائي الكندي: لـPierre –André Julien et Louise Cadieux ديسمبر 2010 .

**رابعا: المداخلات و الملتقيات:**

* فرحات عباس، " اطار مفاهيمي للمقاولاتية " الملتقى الدولي المقاولاتية بين إشكالية البقاء و حتمية الإبتكار، جامعة ميلة يومي 18و 19 أفريل 2017.

* براهيمي نوال، "دور التكوين في تنمية الحس المقاولاتي"، الملتقى الدولي "المقاولاتية التكوين وفرص العمل"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 6-8 أفريل 2010.

* حساني رقية & خوني رابح: " الحاضنات التكنولوجية: نحو توليد التكنولوجيات المحلية عن طريق دعم الرواد"، الندوة الدولية حول المقاولة و الإبداع في الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة 2011.

* بركات ربيعة، حاضنات الأعمال ودورها في تنمية المقاولات الصغيرة، مداخلة في ملتقى دولي حول: المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، أيام: 08/07/06 أفريل 2010.

* محمد حافظ بوغابة و محمد قوجيل "المرافقة في إنشاء المشاريع "ملتقى وطني حول استراتيجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " جامعة قاصدي مرباح بتاريخ 18 و 19 أفريل 2011.

* شبورو سليم ،جامعة بلقاسم بلقايد ،آليات دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني حولة إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جامعة حمة لخضر الوادي يومي 07/06 ديسمبر 2017.

**القوانين :**

- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 الصادر في 10 جانفي 2017، الجريدة الرسمية رقم 02 المؤرخة في 11 جانفي 2017 العدد رقم 2.

- القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 15 ديسمبر 2001، العدد 77.

- المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير2003، المتعلق بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات.

- المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 04 ماي 2005، العدد 32.

- المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 29 يونيو 1996، المتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 30 يونيو 1996، العدد 40.

- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 يناير 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 25 يناير 2004، العدد.

- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 22 أوت 2001، العدد 47.

- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001.

- المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 11 سبتمبر 1996، العدد 52.

- المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 10 سبتمبر 2003، العدد 54.

- المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 25 فبراير 2003، المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 26 فبراير 2003، العدد 13، المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 26 فبراير 2003.

- المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003، يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 26 فبراير 2003، العدد 19.

- المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003.

- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 17، السداسي الأول 2010.

**المواقع الالكترونية:**

وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، الموقع الإلكتروني **www.pmeart-dz.org**

**SITE DE L'ANIREF sur : www.aniref.dz**

**https:// www. Ansej.dz /index. Php/fr/nos–statistiques**

**http://www. Angem.dz/Ar /article/prêt–octroyés**

**bulletins d'information économique :**

**http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique**

**http://www.heritage.org/index/explore?view=by-regionCountry-year**

# الملاحـــــق

## 01- الاستبيان:

**جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي**
**كليه العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير**
**تخصص: ادارة الاعمال**

**استبيان حول**

**الادوار الاستراتيجية للمقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة**

**من اعداد الطالبة: سعاد سلطانة** **تحت اشراف: الدكتور مفيد عبد اللاوي**

يهدف هذا البحث العلمي إلى معرفة أهمية المقاولاتية وفعالية دورها في تنمية وترقية مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إن إسهامكم بالرأي الصحيح في ملئ هذه الاستمارة هو السبيل لتحقيق هذا الهدف، كما أن المعلومات المقدمة من طرفكم، لا تحتاج إلى ذكر الأسماء.
ولهذا نرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على الأسئلة لاستعمالها لأغراض علمية حصرا

### I. البيانات الشخصية.

1-الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

2-العمر: ☐ أقل من 20 ☐ بين 20 و29 ☐ بين 30 و39 ☐ بين 40 و49 ☐ اكبر من 50

3-الولاية, البلدية :.....

4- مستوى التعليم: ☐ أساسي ☐ ثانوي ☐ جامعي

5- الشهادة المحصل عليها :حدد بالتفصيل:.....

6-ما هو الشكل القانوني للمؤسسة : ☐ مؤسسة فردية ☐ شركة

7-ما هو قطاع النشاط:

☐ الفلاحة ☐ الصناعة والتحويل ☐ الخدمات

☐ الحرف ☐ البناء والاشغال العمومية

☐ اخرى حدد بالتفصيل .....

8-عمر المؤسسة او تاريخ بداية النشاط: .....

9-عدد العمال: .....

10-ماهي مؤسسة الدعم التي تتعامل معها: ☐ Andi ☐ Cnac ☐ Ansej ☐ angem

☐ غير مستفيد من دعم الدولة

### II. العوامل المؤثرة في الممارسة المقاولاتية.

| رقم | ما مدى مساهمة العوامل النفسية والاجتماعية في نجاح مسارك في إنشاء مؤسسة | غير موافق تماما | غير موافق | محايد | موافق | موافق تماما |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تجسيد فكرة أو أمنية راسخة في الذهن | | | | | |
| 2 | الاستقلالية وتحقيق الذات والحصول على الثروة | | | | | |
| 3 | أفراد العائلة والأصدقاء مع الدعم والتشجيع | | | | | |
| 4 | دور وسائل الإعلام في نشر وترقية التوجه نحو المقاولتية | | | | | |
| 5 | برامج التعليم الجامعي ودورها في نشر روح المقاولتية | | | | | |

| | ما مدى موافقتك على أن العوامل التالية مشجعة في إنشاء مؤسستك | غير موافق تماما | غير موافق | لا اعلم | موافق | موافق تماما |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 6 | هيئات الدعم والمرافقة ومراكز تسهيل إنشاء المؤسسات | | | | | |
| 7 | سهولة الحصول على القروض البنكية | | | | | |
| 8 | الحصول على عقار في إطار تشجيع الاستثمار | | | | | |
| 9 | التحفيزات الجبائية والشبه جبائية | | | | | |
| 10 | النظام التعليمي والتكويني الحالي | | | | | |
| 11 | توفر النقل والطرقات والاتصالات | | | | | |

| / | ما مدى موافقتك على ان العوامل الاقتصادية التالية مشجعة في إنشاء مؤسستك | غير موافق تماما | غير موافق | محايد | موافق | موافق تماما |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 12 | دراسات الجدوى الاقتصادية قبل بداية المشروع | | | | | |
| 13 | صناديق ضمان القروض لتجنب القلق والتوتر الناتج عن المخاطرة | | | | | |
| 14 | الحصول على فرص عمل دون اللجوء الى الصفقات | | | | | |
| 15 | توفر المعلومات والمعطيات حول الاسواق | | | | | |
| 16 | توفير استشارات ونصائح وفرص تسويقية | | | | | |
| 17 | المساعدة الى الوصول الى الموردين والمستثمرين | | | | | |

| / | ما مدى موافقتك على ان المحيط الاداري شجعك لإنشاء مؤسستك | غير موافق تماما | غير موافق | محايد | موافق | موافق تماما |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 18 | مستوى الانفتاح الاقتصادي دخول وخروج المنتجات من والى الخارج | | | | | |
| 19 | قوانين الاستثمار | | | | | |
| 20 | قوانين ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | | | | | |
| 21 | قوانين الإفلاس | | | | | |
| 22 | قوانين حقوق الملكية، حقوق المؤلف وقوانين براءات الاختراع | | | | | |
| 23 | قوانين المنافسة والدخول إلى الأسواق | | | | | |
| 24 | السياسة الوطنية للتجارة | | | | | |

## III. مؤشرات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

| / | إلى أى مدى تتفق وتختلف مع البيانات التالية؟ | غير موافق تماما | غير موافق | محايد | موافق | موافق تماما |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 25 | حققت الأهداف المسطرة قبل انطلاق نشاط المؤسسة | | | | | |
| 26 | اشعر بالرضا عن المردودية المحققة من قبل المؤسسة | | | | | |
| 27 | متفائل حول تطور رقم الأعمال ومستقبل المؤسسة | | | | | |
| 28 | أدفع ديوني بانتظام | | | | | |
| 29 | أدفع في الوقت المحدد جميع الديون تجاه الموردين | | | | | |
| 30 | أدفع بانتظام رواتب الموظفين التابعين لي | | | | | |
| 31 | احصل على الأرباح وأعيد استثمارها في الأعمال التجارية | | | | | |
| 32 | احصل على الأرباح دون إعادة استثمارها في المؤسسة | | | | | |
| 33 | اعتقد أنى حققت النجاح في هذا النشاط مقارنة مع المنافسين | | | | | |
| 34 | أفكر في توسيع المؤسسة في المستقبل | | | | | |
| 35 | أفكر في التوقف عن النشاط في المستقبل | | | | | |

## 2- قائمة تحكيم الاستبيان

**- التحكيم الأكاديمي:**

| اسم و لقب المحكم | الدرجة العلمية | التخصص و الجامعة |
|---|---|---|
| **مفيد عبد اللاوي** | دكتور | مالية جامعة حمة لخضر |
| **الباي محمد** | دكتور أستاذ محاضر | إدارة أعمال جامعة حمة لخضر |
| **صحنون مروان** | ماجستير | إحصاء تطبيقي جامعة الشلف |
| **أحمد مؤيد السيد** | دكتور | إحصاء تطبيقي جامعة الموصل العراق |

**- التحكيم المهني:**

| اسم و لقب المحكم | الدرجة العلمية و الوظيفة | مكان العمل |
|---|---|---|
| **داسي وردة** | ليسانس تجارة / إطار | لونساج الوادي |
| **الحاج بالطيبي** | ليسانس حقوق / مدير | كناك الوادي |
| **بوطلبة عيسى** | دكتور في الإعلام الآلي/مدير مركزي | المديرية العامة للميزانية |
| **غربي سليم** | شهادة المعهد الجبائي الجمركي/مفتش رئيس | مديرية الضرائب الوادي |
| **فارس عيسى** | ليسانس/مدير وكالة | وكالة التشغيل المغير |

# 3- قانون توجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة (الجريدة الرسمية رقم 02 ص6):



3 – **المؤسسة المستقلة** : كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**المادّة 6** : تستفيد من أحكام هذا القانون، المؤسسة المنشأة أو المزمع إنشاؤها، التي تحترم الحدود السابقة الذكر على أساس تصريح يحدد نموذجه بموجب قرار من الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**المادّة 7** : تستفيد من تدابير الدعم المنصوص عليها في هذا القانون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمتلك رأسمالها الاجتماعي في حدود 49 % من قبل شركة أو مجموعة شركات الرأسمال الاستثماري.

**المادّة 8** : تعرّف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4 ) ملايير دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار جزائري.

**المادّة 9** : تعرّف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري.

**المادّة 10** : تعرّف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغل من شخص (1 ) واحد إلى تسعة (9) أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري.

**المادّة 11** : إذا صنفت مؤسسة في فئة معينة وفق عدد عمالها، وفي فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها، تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفها.

**المادّة 12** : عندما تسجل مؤسسة، عند تاريخ إقفال حصيلتها المحاسبية فارقا أو فوارق بالنسبة للحد أو الحدود المذكورة أعلاه، فإن هذا لا يكسبها أو يفقدها صفة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة طبقا للمواد 8 و9 و10 أعلاه، إلا إذا استمرت هذه الوضعية لمدة سنتين (2) ماليتين متتاليتين.

**المادّة 13** : يمكن مراجعة الحدود المتعلقة برقم الأعمال ومجموع الحصيلة السنوية، عند الحاجة، عن طريق التنظيم.

**المادّة 14** : يشكل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو منصوص عليه في هذا القانون مرجعا :

– لمنح كل أشكال الدعم والمساعدة المنصوص عليها في هذا القانون لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومرافقتها،

– لجمع البيانات ومعالجة الإحصائيات.

يجب على المنظومة الإحصائية الوطنية إعداد تقارير دورية وظرفية تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هي معرفة أعلاه.

## الباب الثاني

## تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

**المادّة 15** : تهدف تدابير مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، موضوع هذا القانون، إلى :

– نشر وترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري، والقانوني والاقتصادي والمالي، والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

– تشجيع كل مبادرة تسهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على العقار،

– العمل على وضع أنظمة جبائية مكيّفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

– تشجيع وتعزيز ثقافة المقاولة، وكذا التكنولوجيات الحديثة والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

– تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها،

– تشجيع الجمعيات المهنية، وبورصات المناولة والتجمعات،